

الرسالة رقم: (٧٠) مجلّة المجلد الثاني
المجلد الثاني

مِنْ نَبَرِ الْوَجْهِ و مِنْ نَبَرِ الشَّهِيدِ

تأليف العلامة
المجلد الثاني

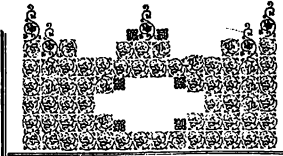
مُطَبَّعٌ مُخَفَّفٌ عَلَى نَحْنِ خَطِّينِ

تَحْقِيقٌ وَتَرْجُمَةٌ
محمد مصعب كلثوم

دار الكتاب

(٥٣)

الروية أن ما استحق الأوجدة والانتكاز كالأولاد من بروجده و غدا
للمسود كالأخيرة سبحانه وتعالى من بروجده (ولأن منهم من خلق الأنبياء
والأرض) أي أوجد الأرض والسموات من غير العلم إلى صحة الوجود
(إنقول الله) أي الرابع ب الوجود للخلق بسفحات الجلال أو الكمال
من الكرم والجود (ثم أمرو) أن حقائق الأشياء ثابتة بالحق لا في بديها
بوجودها حاسلة خلافاً كقولهم في طائفة حيث جلودها على الأمور الحسية و يلقى
بهم الطائفة اليهودية حيث رتبوها بمعادلاتها على الفرضيات الاعتبارية
نظراً إلى جهة أفعالها الحسية والظاهرية فتميزها من الوصفية حيث
يعتبرون أن حقائق الأشياء ثابتة لاعتقاد المعتدلين في الغيبية فهم يحكم هذه
المسائل خرجوا عن الطريق الإسلامية حيث أنكروا الأمور الحسية والأدلة
الشريعة الأنسية (ثم) الإجماع على حدوث العلم وهو مأسوي ذات وصفة
أن الصفات لا عينيات ولا غيرها عند أهل السنة وقد ثبتت الملائكة أصل
الصفات والأسماء محرراً من تهمة التبدل فثبت أن هذا المجلد مع بعض
تحت طائفة مختلف لأجاء أهل الأيمان الذين من قولهم بطلان الأشياء وهو
واضح البطلان وكلامه هذا قول بعض الفلاسفة أن الأسماء قدرة بذاتها
محددة بصفاتها وتشتبه بسمها الدهرية المدفوعة بكونها كالكلمات بدون
بإحدى الصفات ووجوب الأسماء في العالم من التبدلات فثبت أن بطلان
والأسماء لا في ذاتها ولا في الصفات (ثم) التوحيد بالله تعالى كل ما ينصير
في الأفعال و يثبت في الأفعال والأسماء من قولهم على كرم الله وجهه
المسل من التوحيد مائة قال التوحيد أنتم لم تأمنوا بملك أو غيره
في خبايا أرواحهم في حال من أحوالكم تاملوا ذلك ورجعوا إلى قولهم
الجديد فدى الله سره التوحيد أفراد القدم من الحديث فلا ينظر بطلان
الأسماء فلا فرد القدم أن لا يترك على الله سبحانه في من الموجودات في ذات
والأسماء ثابتة لثباته لاعتدال الفرائض والصفات لا تنسلك إلى
كله غير وهو السمع البصير ولهذا معنى كونه واحد في الانتماء في ذاته
وقد التفتيح والتسليم من ذاته وصفاته (وما) ما تامل من بعض المارقين
من أن التوحيد استعاضوا بالصفات فهو بيان توحيد الأفعال حيث يبين فيه
الاستعاضة من نظره ملاحظة الأسباب والآلات لينتج له أن الحق جوداً
لا يكون لنفسه خروا وتلفاً ولا يكون متواضعاً ولا تتورأ (ثم أمرو)



رسالة في وحدة الوجود المألفة على القاري رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوجد الأشياء شرها وخيرها وهو في عين الحق يكون
غيرها والصلوة والسلام على من بين يديها وخيرها ما عظم الله وأصحابه
وأتباعه وإحبابه السالكين في السلوك سبيلها (أما بعد) فيقول الملتجئ إلى حرم
ربه الباري على من سأل عن وحدة الوجود أنه ورسول من صاحب حال معتز
أما علمي بهذه التصوفة إلا بدعتي تبتة تلك التوحيد اعتقاد جميع الأشياء
باعتبارها بغير مائة تامل واعتبار ظاهرها متايرة وسواء قلت هذا
كلام ظاهر الفساد مائل إلى وحدة الوجود أو الاعتقاد كاهن مذهب أهل
الاعتقاد تأتبي من بعض الإخوان أنا وضع هذا المراسل وفق الاحتكام من ألبان
(أقول) والله التوفيق ويسد أزمة التحقيق بالله سبحانه وتعالى كان
ولكن فيه ولا بد من هذه الأدلة والبراهين لإجاء أفعال خلافاً للعلماء
وبعض الحكماء من ينول بغير العلم بوجود بعض الأشياء وهو مردود قوله
تعالى الله خلق كل شيء أي موجود ممكن في عالم مشهود ومن الخيال أن يكون
الحادث يخالطه فخره بالقدم الوجود مائة مختلف لذهب الموحدين عن التثنية
تخالف الوحدة الربوبية قال الله تعالى لا تعبدوا الهين الذين كيف بالأهله
المتعددة والذي يفرق من السادات الصوفية أنهم ينولون بغير تلك
أن ينظر حال كل كمال التوحيد عند اللاه التي والاعتقاد إلى السوي وعتاد الله
الثبوت وإثباته إلى القول وقد تقرر في هذا المقام أن الله سبحانه وتعالى ليس محلاً
للمواد من الخلق من غير وجود لاحق وعدم سابق فيكون مع القدم
غير لاحق (ثم) الحق من تلك التوحيد في كون شيء يستحق اليهودية وأجساد

(٥٤)

الطبعة الحجرية (ح)

٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوجد الأشياء شرها وخيرها وهو في عين الحق يكون
أهل الحق يكون غيراً والصلوة والسلام على من بين يديها وخيرها ما عظم الله وأصحابه
وأتباعه وإحبابه السالكين في السلوك سبيلها (أما بعد) فيقول الملتجئ إلى حرم
ربه الباري على من سأل عن وحدة الوجود أنه ورسول من صاحب حال معتز
أما علمي بهذه التصوفة إلا بدعتي تبتة تلك التوحيد اعتقاد جميع الأشياء
باعتبارها بغير مائة تامل واعتبار ظاهرها متايرة وسواء قلت هذا
كلام ظاهر الفساد مائل إلى وحدة الوجود أو الاعتقاد كاهن مذهب أهل
الاعتقاد تأتبي من بعض الإخوان أنا وضع هذا المراسل وفق الاحتكام من ألبان
(أقول) والله التوفيق ويسد أزمة التحقيق بالله سبحانه وتعالى كان
ولكن فيه ولا بد من هذه الأدلة والبراهين لإجاء أفعال خلافاً للعلماء
وبعض الحكماء من ينول بغير العلم بوجود بعض الأشياء وهو مردود قوله
تعالى الله خلق كل شيء أي موجود ممكن في عالم مشهود ومن الخيال أن يكون
الحادث يخالطه فخره بالقدم الوجود مائة مختلف لذهب الموحدين عن التثنية
تخالف الوحدة الربوبية قال الله تعالى لا تعبدوا الهين الذين كيف بالأهله
المتعددة والذي يفرق من السادات الصوفية أنهم ينولون بغير تلك
أن ينظر حال كل كمال التوحيد عند اللاه التي والاعتقاد إلى السوي وعتاد الله
الثبوت وإثباته إلى القول وقد تقرر في هذا المقام أن الله سبحانه وتعالى ليس محلاً
للمواد من الخلق من غير وجود لاحق وعدم سابق فيكون مع القدم
غير لاحق (ثم) الحق من تلك التوحيد في كون شيء يستحق اليهودية وأجساد

٣

كان ولم قبله ولا معه شيء عند أهل السنة والجماعة باجماع العلماء
خلافاً للملأسة وسبغ وبعض الحكماء ممن يقول بغير العلم
وجود وبعض الأشياء وهو مردود لقوله تعالى الله خالق
كل شيء أي موجود ممكن في عالم مشهود ومن الخيال أن يكون
الحادث يخالطه فخره بالقدم الوجود مائة مختلف لذهب الموحدين عن التثنية
تخالف الوحدة الربوبية قال الله تعالى لا تعبدوا الهين الذين كيف بالأهله
المتعددة والذي يفرق من السادات الصوفية أنهم ينولون بغير تلك
أن ينظر حال كل كمال التوحيد عند اللاه التي والاعتقاد إلى السوي وعتاد الله
الثبوت وإثباته إلى القول وقد تقرر في هذا المقام أن الله سبحانه وتعالى ليس محلاً
للمواد من الخلق من غير وجود لاحق وعدم سابق فيكون مع القدم
غير لاحق (ثم) الحق من تلك التوحيد في كون شيء يستحق اليهودية وأجساد

مكتبة المسجد النبوي (م)

بسم الله الرحمن الرحيم مقدمة التحقيق

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنَسْتَغِيثُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، الْأَوَّلُ الَّذِي لَا يُحِيطُ بِهِ وَصْفٌ وَاصِفٍ، الْآخِرُ الَّذِي لَا تَحْوِيهِ مَعْرِفَةُ عَارِفٍ، جَلَّ رَبُّنَا وَتَعَالَى عَنِ الشَّيْبِ بِخَلْقِهِ، وَكُلُّ خَلْقِهِ عَنِ الْقِيَامِ بِحَقِّهِ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، الْمَبْعُوثُ بِحُجَّتِهِ وَبُرْهَانِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَإِخْوَانِهِ، وَمَنْ اقْتَدَى بِهِدْيِهِمْ فِي عِبَادَتِهِمْ وَسِيرِهِمْ إِلَى اللَّهِ وَرِضْوَانِهِ. وَبَعْدُ:

فهذه رسالة عقدها العلامة القاري للرد على بعض الجهلة، القائلين بوحدة الوجود والاتحاد؛ وهو مذهب أهل الإلحاد، وسبب تأليفه لهذه الرسالة: أنه ورد سؤال من صاحب حال، مضمونه: أنه قال بعض جهلة المتصوفة للمريد عند تلقينه كلمة التوحيد: اعتقد أن جميع الأشياء باعتبار باطنها متحد مع الله تعالى، وباعتبار ظاهرها مغاير له وسواه.

فبادر العلامة القاري كعادته في الدفاع عن العقيدة والشرعية - كالأسد إذا ديس عرينه - للرد على هؤلاء الفرقة الضالة المبتدعة؛ ففضح مذهبهم، وشنع عليهم وعلى معتقداتهم، وبيّن مذهب الحق من أهل السنة والجماعة، وبيّن أن معرفة الله تعالى واجبة على جميع الأنام، وأوضح كيفية الوصول لهذه المعرفة عند العلماء الأثبات الثقات.

وحذّر من أولئك الجهلة الذين اشتملت مُقَدِّمَاتُهُمْ وكتبُهُمْ على الحقِّ والباطل، الذي أوجب المراءَ والجَدالَ، وانتشرَ بسببه كثرةُ القيلِ والقالِ، وتولّدَ لَهُمْ عنها من الأقوالِ المُخالِفةِ للشرعِ الصَّحيحِ، والعقلِ الصريحِ.

فناقشَ الأقوالَ التي نُقِلَتْ عن ابنِ عَرَبِيٍّ في كتابيه «الفصوص» و«الفتوحات»، وأتى بها، وفنّدها وناقشها نقاشاً علمياً بعيداً عن التعصّب والمُحَاباة، وكانت هذه الاعتراضاتُ على نوعين؛ نوعٌ لا يتعلّقُ بوحدةِ الوجودِ، وهي ثمانية، ونوعٌ يتعلّقُ بها، وهي ثمانية عشر؛ فالمجموعُ ستّةٌ وعشرونَ اعتراضاً، اشتملتُ على أنواعٍ من العظائم والطّامات؛ أعظمُها دعوى العينية، ثم دعوى أَنَّهُ لا غيرٌ ولا عينٌ، ثم الطعنُ في الأنبياءِ، ثم دعوى أَنَّهُم يستفيضونَ من خاتمِ الأولياءِ، ثم إنكارُ تعذيبِ النارِ للكفّارِ مُؤبداً في دارِ البوارِ.

ولم يكتفِ بذلك بل أتى بكلامِ المُدافعينَ عنه والمؤوّلينَ لكلامه، وناقشَهُم، وعرضَ دفاعَهُم وحُججَهُم على الكتابِ والسنة، ومنهجِ السلفِ الصالحِ، بل وعلى مذهبِ الصُّوفيةِ الحقِّ، القائمِ على ما قاله الجنيّدُ رحمه الله تعالى: مَنْ لم يحفظِ القرآنَ، ولم يكتبِ الحديثَ لا يُقتدى به في هذا الأمرِ؛ لأنَّ عِلْمَنَا مُقَيَّدٌ بالكتابِ والسُّنّةِ.

ونقلَ كلامَ العلماءِ الثّقاتِ في ابنِ عَرَبِيٍّ وكتبِهِ؛ كابنِ الجَزَرِيِّ وابنِ المُقَرِّي والعزّ بن عبد السّلامِ وابنِ كثيرٍ والمِزِّي والذهبيّ، وغيرَهُم من العلماءِ الأثباتِ. وساقَ قصيدةَ ابنِ المُقَرِّي التي نظمها في بيانِ حالِ ابنِ عَرَبِيٍّ، وآرائه وأقواله، وقولِ العلماءِ فيه.

هذا، وقد أفتى العلامةُ القاريُّ بهذه الرسالة: بأنّه لا يجوزُ ابتداءُ السّلامِ على القائِلينَ بوحدةِ الوجودِ أو الاتحادِ، ولا ردُّ السّلامِ عليهم، بل لا يُقالُ لَهُم: عليكم أيضاً، فإنَّهُم شرٌّ من اليهودِ والنصارى، وإنَّ حُكْمَهُم حُكْمُ المُرتدِّينَ عن الدِّينِ.

بل أفتى أيضاً: بأنه إذا عطسَ أحدٌ منهم فقال: الحمد لله، لا يُقالُ له: يرحمُك الله، وتوقَّفَ في: هل يُجابُ بيهديك الله؟! وإذا ماتَ أحدٌ منهم لا يجوزُ الصَّلَاةُ عليه، وأنَّ عباداتهم السابقة على اعتقاداتهم باطلة.

وأنَّه يتعيَّن على كلِّ أحدٍ أن يُبينَ فسادَ شقاقهم وكسادَ نفاقهم. وأنَّ الواجبَ على الحُكَّام في دارِ الإسلام أن يحرقُوا مَنْ كانَ على هذه المُعتقداتِ الفاسدة، والتأويلاتِ الكاسدة.

وإتماماً للفائدة ألحقنا بهذه الرسالة «الذيل»، الذي ألفه العلامةُ القاريُّ بعد أن ألفَ «مرتبة الوجود ومنزلة الشهود» - وقد سمَّاها هو بهذا الاسم، في «الذيل» - فاطلعَ عليها أحدُ الجهلة، وكتبَ إليه بتلك العبارة الشنيعة: إنَّ الأولياء يصلُّونَ إلى المرتبةِ المنيعَةِ؛ بحيثُ يخرجونَ عن دائرةِ الشريعة. فردَّ عليه وعلى أمثاله الجهلة بهذا الذيل لرسالته «مرتبة الوجود ومنزلة الشهود»، واعتمدَ فيها على كلامِ العلماءِ المحقِّقين، واعتمدَ القاريُّ في «الذيل» أيضاً على رسالةِ العلامةِ البقاعيِّ الشافعيِّ، وهي: «تحذيرُ العبادِ من أهلِ العنادِ ببدعةِ الاتِّحاد»، التي ألَّفها في الردِّ على ابنِ الفارض في «تائيته» و«لاميته».

هذا، وقد تمَّ الاعتمادُ في تحقيق هذه الرسالة على نسختين الأولى منهما مخطوطة وهي نسخة مكتبة المسجد النبوي، ورمزنا لها بـ «م»، والثانية: نسخة حجرية مطبوعة في اسطنبول سنة (١٢٩٤هـ) مصورة عن المكتبة السلিমانيَّة، ورمزنا لها بـ «ح». بالإضافة إلى مراجعتها على مطبوعة رسالة الدكتوراه للدكتور عبد الله علي الملا، والتي نوقشت سنة (١٤٠٩هـ)، ورمزنا لها بـ «ط».

واعتمدنا في تحقيق «الذيل» على نسخة واحدة، وهي نسخة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، وجعلناها أصلاً، إلا أنها أثرت فيها الرطوبة، مما صعب علينا قراءة بعض الأماكن التي أكلتها الرطوبة، وأشرنا إلى تلك الأماكن بالنقاط، سائلين المولى أن يكرمنا بنسخة أخرى جيدة.

هذا، وما كان من صواب فمن الله سبحانه وتعالى، وما كان من خطأ أو زلل فمن نفسي، ودليل على ضعفني وعجزري.

اللَّهُمَّ تقبل منّا هذا العمل، واجعله خالصاً لوجهك الكريم، يا أكرم الأكرمين، ويا أرحم الراحمين، وصلّ اللهم وسلّم على سيّد المرسلين وإمام المتقين، وسبحان ربك ربّ العزة عما يصفون، وسلامٌ على المرسلين، والحمد لله ربّ العالمين.

المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أوجد الأشياء شرّها وخيرها، وهو في عين أهل الحق يكون غيرها، والصلاة والسلام على من بين نفعها وخيرها، وعلى آله وأصحابه وأتباعه وأحزابه السائرين^(١) في السُّلوك سيرها.

أما بعد: فيقول الملتجئ إلى حرم ربّه الباري، عليّ بن سلطانٍ مُحَمَّدٍ القاري: إنّه ورد سؤال من صاحب حال، مضمونه: أنّه قال بعض جهلة المتصوّفة للمريد عند تلقينه كلمة التوحيد: اعتقد أنّ جميع الأشياء باعتبار باطنها متحدّة مع الله تعالى، وباعتبار ظاهرها مُغيّرٌ له وسواه.

فقلت: هذا كلام ظاهر الفساد، مائل إلى وحدة الوجود أو الاتحاد؛ كما هو مذهب أهل الإلحاد؛ فالتمس مني بعض الإخوان أن أوضح هذا الأمر وفق إمكان من البيان. فأقول - وبالله التوفيق، وبيده أزمّة التحقيق -: إنّ الله سبحانه وتعالى كان ولم يكن قبله ولا معه شيء عند أهل السنّة والجماعة بإجماع العلماء خلافاً للفلاسفة وبعض الحكماء ممن يقول بقدم العالم ووجود بعض الأشياء، وهو مردود؛ لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢]؛ أي: موجودٌ مُمكنٌ في عالم مشهود، ومن المُحال أن يكون الحادث بباطنه متحدّاً بالقديم الموجد، مع أنّه مُخالفٌ لمذهب الموحّد؛ فإنّ الإثنيّة تخالف الوحدة اليقينية، قال الله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١]، فكيف بالآلهة المتعدّدة؟!

(١) كذا في «ط»، وفي «ح» و«م»: «المسايرين».

والذي يُعرف^(١) من السَّاداتِ الصُّوفِيَّةِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: يَنْبَغِي لِلسَّالِكِ أَنْ يَنْظُرَ حَالَ تَكَلُّمِهِ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ عِنْدَ (لَا إِلَهَ) النَّفْيِ وَالْفَنَاءِ إِلَى السَّوَى، وَعِنْدَ (إِلَّا اللَّهُ) الثَّبُوتِ وَالْبَقَاءِ إِلَى الْمَوْلَى.

وقد تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْعَقَائِدِ: أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَيْسَ مُحَلًّا لِلْحَوَادِثِ؛ فَإِنَّ الْحُدُوثَ عِبَارَةٌ عَنْ وَجُودٍ لَاحِقٍ لِعَدَمٍ سَابِقٍ؛ فَيَكُونُ مَعَ الْقَدِيمِ غَيْرٌ لَاقٍ. ثُمَّ الْمَقْصُودُ مِنْ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ نَفْيُ كَوْنِ الشَّيْءِ يَسْتَحِقُّ الْعِبُودِيَّةَ، وَإِثْبَاتُ الرُّبُوبِيَّةِ لِمَنْ لَهُ اسْتِحْقَاقُ الْأُلُوهِيَّةِ، وَإِلَّا فَالْكُفَّارُ كَانُوا عَارِفِينَ بِوُجُودِ اللَّهِ، وَبِمُغَايِرَتِهِ لِمَا سِوَاهُ، كَمَا أَخْبَرَ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الزخرف: ٨٧]؛ أَي: أَوْجَدَ الْعُلُويَّاتِ وَالسُّفْلِيَّاتِ مِنْ حَيْزِ الْعَدَمِ إِلَى صَفْحَةِ الْوُجُودِ، ﴿لَيَقُولَنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، أَي: [الذات] ^(٢) الْوَاجِبُ الْوُجُودِ، الْمُسْتَحِقُّ لَصِفَاتِ الْجَلَالِ وَالْكَمَالِ مِنَ الْكَرَمِ وَالْجُودِ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ ثَابِتَةٌ كَمَا قَالَ أَهْلُ الْحَقِّ، لِأَنَّ فِي نَفْيِهَا ثُبُوتَهَا حَاصِلَةٌ؛ خِلَافًا لِلشُّوْفِسطَائِيَّةِ؛ حَيْثُ حَمَلُوهَا عَلَى الْأُمُورِ الْخَيَالِيَّةِ، وَيَلْحَقُ بِهِمُ الطَّائِفَةُ الْوُجُودِيَّةُ؛ حَيْثُ رَتَّبُوهَا مِمَّا عَدَا خَالِقَهَا عَلَى الْفُضُولَاتِ الْإِعْتِبَارِيَّةِ؛ نَظَرًا إِلَى جِهَاتِهَا الْبَاطِنِيَّةِ وَالظَّاهِرِيَّةِ؛ فَتَبَعُوا طَائِفَةً مِنَ الشُّوْفِسطَائِيَّةِ؛ حَيْثُ يَزْعُمُونَ أَنَّ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ تَابِعَةٌ لِإِعْتِقَادِ الْمُعْتَقِدِينَ فِي الْقَضِيَّةِ، فَهَمَّ بِحُكْمِ هَذِهِ الْمَسَائِلِ خَرَجُوا عَنْ الطَّوَائِفِ ^(٣) الْإِسْلَامِيَّةِ؛ حَيْثُ أَنْكَرُوا الْأُمُورَ الْحَسِّيَّةَ، وَالْأَدْلَةَ الشَّرْعِيَّةَ الْأُنْسِيَّةَ.

ثُمَّ الْإِجْمَاعُ عَلَى حُدُوثِ الْعَالَمِ، وَهُوَ مَا سِوَى [اللَّهِ] ^(٤) ذَاتًا وَصِفَةً؛ فَإِنْ

(١) كَذَا فِي «ط»، وَفِي «ح» وَفِي «م»: «يُفَرِّقُهُ».

(٢) مَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ زِيَادَةً مِنْ «ط».

(٣) فِي «م»: الطَّرِيقُ.

(٤) لَفْظُ الْجَلَالَةِ مِنْ «ط».

الصفات لا عين الذات ولا غيرها عند أهل السنة، وقد نفت المعتزلة أصل الصفات والأسماء تحرُّزاً من تعدد القدماء؛ فتبيّن أن مقال هذا الجاهل مع أنّه ليس تحته طائل مُخالف لإجماع أهل الإيمان؛ إذ يلزم من قوله قدّم باطن الأشياء وهو واضح البطلان، وكلامه هذا قول بعض الفلاسفة: إنّ الأشياء قديمة بذواتها محدثة بصفاتها، وشبيهة بشبهة الدهرية؛ المدفوعة بلزوم دوام الممكنات بدوام باري المخلوقات، ووُجوب أن لا يحصل شيء في العالم من التغيرات؛ فسبحان من يُغيّر ولا يتغيّر لا في الذات ولا في الصفات.

ثم التوحيد: في اللغة: [الحكم أو العلم بأن الشيء واحد].

وفي الاصطلاح: هو تجريد الذات الإلهية عن^(١) نفى كلّ ما يتصور في الأفهام ويُخيل في الأذهان والأوهام، وهذا معنى قول عليّ كرم الله وجهه لما سئل عن التوحيد ما معناه؛ فقال: التوحيد: أن تعلم أن ما خطر ببالك، أو توهمته في خيالك، أو تصوّرت في حال من أحوالك؛ فالله تعالى وراء ذلك^(٢).

ويرجع إليه قول الجنيد قدس الله سره: التوحيد أفراد القدم من الحدوث^(٣)؛ إذ لا يخطر ببالك إلا حادث؛ فأفراد القدم أن لا يحكم على الله بمشابهة شيء من الموجودات؛ لا في الذات ولا في الصفات؛ فإنّ ذاته لا تشبه الذوات، ولا صفاته الصفات؛ قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ولهذا [قيل]^(٤): ومعنى كون الله واحداً نفى الانقسام في ذاته، ونفى التشبيه والشريك عن ذاته وصفاته.

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

(٢) انظر: «الرسالة القشيرية» (ص ١٩).

(٣) «الرسالة القشيرية» (ص ١٩).

(٤) ما بين معكوفتين من «ط».

وأما ما نُقل عن بعض العارفين من أن التوحيد إسقاط الإضافات؛ فهو بيان توحيد الأفعال؛ حيث يتعين فيه أن يسقط عن نظره ملاحظة الأسباب والآلات ليتضح له أن الخلق جميعاً لا يملكون لأنفسهم ضرراً ولا نفعاً، ولا يملكون موتاً ولا حياة ولا نشوراً.

ثم اعلم: أن مذهب أهل الإسلام أن معرفة الله تعالى واجبة على جميع الأنام، لكن اختلفوا في طريقها؛ فمذهب الصوفية أن طريقها الرياضة، والتخيلة، والتحلية، وتصفية الطوية، لقبول التحلية، وليستفيد الواردات، وشواهد تكثيرها المعرفة، التي عجز العقل عن تفسيرها.

وزهد جمهور المتكلمين إلى أن طريقها إنما هو النظر والاستدلال بالأدلة النقلية من الكتاب والسنة المطابقة للأدلة العقلية.

وقال بعضهم: يُعرف بالعقل المجرد الباقي على الفطرة الأصلية.

وقال بعضهم: يُعرف الله بالله، لا بغيره؛ وهذا أشبه لمذهب الصوفية، وعن هذا قالوا: إن أحداً لا يعرف الله حق معرفته وإن كان نبياً مُرسلاً، أو ملكاً مُقرباً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَوْتِيْتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً﴾ [الإسراء: ٨٥]، وكقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِدِئَانِهِ﴾ [طه: ١١٠]، وقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣].

ومن هنا قال ﷺ: «لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك»^(١)، وقال: «لا تتفكروا في ذات الله»^(٢)، وقال: «كل الناس في ذات الله حمقى»^(٣).

(١) رواه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) رواه أبو الشيخ في «العظمة» (٢٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦١٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما موقوفاً عليه، وإسناده جيد، كما في «فتح الباري» (١٣/٣٨٣).

(٣) لم أقف عليه.

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الصَّدِيقُ الْأَكْبَرُ: الْعَجْزُ عَنْ دَرَكِ الْإِدْرَاكِ إِدْرَاكٌ، وَوَرَدَ: (عَلَيْكُمْ بَدِينِ الْعَجَائِزِ)^(١)؛ فَسَبْحَانَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا هُوَ.

وهذا لا يُنافي قول أبي حنيفة: (نعرف الله حق معرفته)؛ لأنه أراد به ما أوجب عليه من معرفة ذاته وصفاته لا كُنه معرفته وإحاطة كمالاته.

وأما قوله: (ولا نعبده حق عبادته) أي: لا يمكننا أن نعبده حق طاعته؛ لأننا ضِعْفَاءُ عاجزون عن كمال هذه الحالة ولو بالإرادة؛ حيث لا ننفي عن التقصير وإيقاع الخلل في العبادة.

ثم اعلم: أن الواحد والأحد من الأسماء الحُسنى^(٢)، وفُرقَ بينهما: بأن الأحد في الذات، والواحد في الصفات.

فعن الزُّهري: أنه لا يُوصفُ شيءٌ بالأحديّة غير الله، ويُؤيِّدهُ قوله: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] بالعِبارَةِ الحصريّة؛ فالأحديّة تُخالف ما قاله الوجوديّة من تصوّر الكثرة الباطنية والظاهرية مع أن العارفين بالله يُبطلون الإثنيّة بالكلّيّة، ويقولون في

(١) رواه أبو إسماعيل الهروي في «ذم الكلام وأهله» (٨٠٨) من قول داود بن علي الأصبهاني، وانظر: «المقاصد الحسنة» (ص ٤٦٤). قال الإمام الذهبي رحمه الله تعالى: معنى قول بعض الأئمة: (عليكم بدين العجائز) يعني: أنّهنّ مؤمنات بالله على فطرة الإسلام لم يدرين ما علم الكلام. ثم روى عن أبي الفتح مُحمَّد بن عليّ الفقيه قال: دخلنا على الإمام أبي المَعالي بن الجَوينيّ نعوذه في مرض موته فأقعد فقال لنا: اشهدوا عليّ أنّي قد رجعت عن كلّ مقالة قلتها أخالف فيها ما قال السلف الصالح، وإنّي أموت على ما تموت عليه عجائز نيسابور. وقد كان شيخنا العلامة أبو الفتح القشيري رحمه الله يقول:

تجاوزت حدّ الأكثرين إلى العلّا	وسافرت واستبقيتهم في المفاوز
وخضت بحاراً ليس يدرك قعرها	وسيرت نفسي في قسيم المفاوز
ولججت في الأفكار ثم تراجع	اختياري إلى استحسان دين العجائز

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٨٠٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

التوحيد الصَّرف، كما وردَ عن بعض الأحرار: ليسَ في الدارِ غيره ديارًا.
وجاءَ عن بعض أربابِ الشُّهود: سوى الله والله ما في الوجود، كما وردَ
في حزبِ بعض مشايخنا من قوله: أَسْتَغْفِرُ اللهَ مِمَّا سِوَى اللهِ.

وهذا المعنى وأمثاله مُستفادٌ من قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾
[القصص: ٨٨]، و﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾^(١) وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ﴿﴾ [الرحمن: ٢٦]،
﴿فَأَيْنَمَا تُولُونَ فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، و﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾
[الحديد: ٣]؛ أي: الأولُ الأزليُّ، والآخِرُ الأبديُّ، الظاهرُ بصفاته، الباطنُ في ذاته.

وَمُسْتَنْبَطٌ من حديث: «أصدقُ كلمةٍ قالها الشاعرُ: ألا كُلُّ شَيْءٍ ما خَلَا اللهُ
باطلٌ»^(١). ومأخوذٌ من قولِ عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ: هُوَ مع كُلِّ شَيْءٍ لا بمُقارَنَةٍ، وغيرُ كُلِّ
شَيْءٍ لا بمُزَايَلَةٍ. مُشِيرًا إلى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، وقوله: ﴿وَنَحْنُ
أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ جَلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦].

وأما أربابُ الكمالِ المُتَجَلِّي عليهم بنعتِ الجلالِ ووصفِ الجمالِ؛ فهم
جامعونَ بَيْنَ الأحوالِ لا تحجبُهم الكثرةُ عن الوحدةِ، والوحدةُ عن الكثرةِ،
وهذا معنى قوله ﷺ: «المؤمنُ مرآةُ المؤمنِ»^(٢)؛ فإنَّ هذه الطائفةَ يرونَ الخلقَ
مرآةَ الحقِّ، أو الحقَّ مرآةَ الخلقِ، والأوَّلُ أظهرُ؛ لأنَّ الخلقَ هُوَ المُظْهَرُ؛ فإنَّهُ
قال: (كُنْتُ كَنْزًا مَخْفِيًّا)^(٣)، فتدبَّرْ.

(١) رواه البخاري (٣٦٢٨)، ومسلم (٢٢٥٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنها.
(٢) رواه أبو داود (٤٩١٨)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٣٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنها.
(٣) قال الإمام السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٥٢١): حديث: (كُنْتُ كَنْزًا لَا أَعْرَفُ؛ فَأَحْبَبْتُ أَنْ
أَعْرَفَ، فَخَلَقْتُ خَلْقًا فَعَرَفْتَهُمْ بِي؛ فَعَرَفُونِي). قال ابن تيمية: ليس من كلام النبي ﷺ ولا يُعرفُ له
سندٌ صحيحٌ، ولا ضعيفٌ، وتبعه الزركشي وشيخنا - أي ابن حجر -.

ويُشير إلى الجمع بين المرتبتين قوله سبحانه: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥]؛ فإنَّ العبادة إشارة إلى التفرقة، كما أن الاستعانة عبارة عن الجمعية، وكذا قوله: (لا إله) تفرقة و(إلا الله) جمعية؛ لأن في الأول ملاحظة الكثرة، وفي الثاني مُشاهدة الوحدة.

وقد قالت الصُّوفية: الجمعية بدون التفرقة زندقة، والتفرقة بدون الجمعية كفرٌ ومفسقة.

وقالوا: إنَّ المرید في مقام المَزید ينبغي أن يقول في باطنه عند كلمة التوحيد أولاً: لا معبودَ إلاَّ الله، وهذه شريعة، ثم يقول: لا موجودَ إلاَّ الله، وهذه طريقة، ثم يقول: لا مشهودَ إلاَّ الله، وهذه حقيقة، ولا يلزم منه الاستهلاك من عينِ الأحديَّة ما توهمه الوجودية [من] ^(١) عكس القضية.

فإذا عرفت ذلك عرفت بطلان ما يعتمد الوجودية على ما هنالك من نسبة القول الباطل الذي صدر من القلب الغيبي إلى الشيخ ابن عربي، الله أعلم بصحة النسبة في الرواية ليحكم بكفر قائله؛ بناءً على ما تقتضيه الدراية، [وهو أنه ذكر في «الفتوحات المكية» بالعبارة الرديئة] ^(٢)، وهي قوله: (سُبْحَانَ مَنْ أَظْهَرَ الْأَشْيَاءَ وَهُوَ عَيْنُهَا) ^(٣)، وهذا كما ترى مُخالفٌ لجميع أرباب النحل والملل الإسلامية، وموافقٌ لما عليه الطبيعية والدهرية، ولذا كتب العارف الربانيُّ الشيخ علاء الدولة السمنانيُّ في حاشية هذه العبارة الدنية: أيُّها الشيخ لو سمعت من أحدٍ أنه يقول: فَضَّلَهُ الشَّيْخُ عَيْنُهُ؛ لَا تُسَامَحُهُ، بل تغضبُ عليه، فكيف يسوغ لعاقِل أن ينسب إلى الله تعالى هذا

(١) ما بين معكوفتين زيادة من «ط».

(٢) ما بين معكوفتين من «ط».

(٣) انظر: «الفتوحات المكية» (٢/ ٤٥٩).

الْهَذْيَانِ؛ تُبَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى تَوْبَةً نَصُوحًا، لَتَنْجُوَ مِنْ هَذِهِ الْوَرِطَةِ الَّتِي يَسْتَنْكِفُ مِنْهَا الدَّهْرِيُّونَ وَالطَّبِيعِيُّونَ وَالْيُونَانِيُّونَ وَالشَّكْمَانِيُّونَ.

ثُمَّ قَالَ: وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِوُجُوبِ وَجُودِهِ؛ فَهُوَ كَافِرٌ حَقِيقِيٌّ، وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِوَحْدَانِيَّتِهِ؛ فَهُوَ مُشْرِكٌ حَقِيقِيٌّ، وَمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِنِزَاهَتِهِ مِنْ جَمِيعِ مَا يَخْتَصُّ بِالْمُمْكِنِ؛ فَهُوَ ظَالِمٌ حَقِيقِيٌّ؛ لِأَنَّهُ يَنْسِبُ إِلَيْهِ مَا لَا يَلِيقُ بِكَمَالِ قُدْسِهِ، وَالظُّلْمُ: وَضْعُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [هود: ١٨]، وَسَبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَنْ وَصْفِ الْجَاهِلِينَ.

ثُمَّ نَقَلَ عَنْ بَدَايَةِ أَمْرِهِ فِي مَقَامِ التَّوْحِيدِ إِلَى الْفَرْقِ؛ حَيْثُ كَانَ يُظْهَرُ أَنَّ الْحُلُولَ كَفَرًا، وَالِاتِّحَادَ تَوْحِيدًا، أَنَّهُ أَنْشَدَ؛ يَعْنِي: عَلَى وَجْهِ التَّضْمِينِ:

أَنَا مَنْ أَهْوَى وَمَنْ أَهْوَى أَنَا لَيْسَ فِي الْمِرَآةِ شَيْءٌ غَيْرَنَا
قَدْ سَهَا الْمُنْشَدُ إِذْ أَنْشَدَهُ نَحْنُ رُوحَانِ حَلَلْنَا بَدَنًا
أَثَبَتَ الشَّرْكََةَ شَرَكًا وَاضِحًا كُلُّ مَنْ فَرَّقَ فَرَقًا بَيْنَنَا
لَا أَنْادِيهِ وَلَا أَذْكَرُهُ إِنَّ ذِكْرِي وَثْنَائِي^(١) يَا أَنَا^(٢)
ثُمَّ قَالَ: فَلَمَّا وَصَلْتُ إِلَى نَهَايَةِ مَقَامِ التَّوْحِيدِ ظَهَرَ أَنَّهُ غَلَطٌ مُحَضٌّ، فَرَجَعْتُ إِلَى الْحَقِّ. انْتَهَى. كَمَا نَقَلَهُ مَوْلَانَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْجَامِي فِي كِتَابِهِ «النَّفَحَاتِ»^(٣)، وَهُوَ فِي نَقْلِهِ مِنْ جُمْلَةِ الثَّقَاتِ.

(١) فِي «ط»: «وَنَدَائِي» بَدَل «وَتْنَائِي».

(٢) الْآيَاتُ لِلْحَلَاكِ. انْظُرْ: «دِيَوَانَهُ» (ص ٩٢).

(٣) لِلشَّيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الْجَامِي الْمَتَوَفَى سَنَةَ (٨٩٨هـ) كِتَابُ: «نَفَحَاتِ الْأَنْسِ مِنْ حَضْرَاتِ الْقُدْسِ» بِاللُّغَةِ الْفَارْسِيَّةِ، تَكَلَّمَ فِيهِ عَنِ الْوَلَايَةِ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالتَّوْحِيدِ وَمَرَاتِبِهِ. انْظُرْ: «كَشَفُ الظُّنُونِ» لِحَاجِي خَلِيفَةِ (٢/ ١٩٦٧).

والحاصل: أنه مقام ناقص ابتلي به المنصور؛ حيث قال: أنا الحق، ولعلّ البسطامي في هذا الحال، قال: ليس في جبتي سوى الله.

نعم فرق بين قول المنصور وقول فرعون: إنّ المنصور غلب عليه مُشاهدة الحق حتى باين عن مُلاحظة الخلق، فقال ما قال، وأما فرعون، فقوله نشأ من غلبة رؤية نفسه وجسمه ومطالعة كثرة حشمه وخدمه، وذهل عن مُشاهدة خالقه ومُنعمه وكبريائه وعظمته وبهائه، ولهذا اختلف العلماء في حق المنصور، واتفقوا على كفر فرعون المهجور.

هذا وقد قال الإمام الرازي: إنّ المُجسّم ما عبد الله قط؛ لأنه يعبد ما تصوّره في وهمه من الصورة، والله تعالى مُنزّه عن ذلك.

قلت: فالوجودي كذلك؛ فإن تصوّره على وجه تنزّه سبحانه عمّا هُنالك، ومما يدُلّ على بطلان مذهبه أنه سُئل أبو حنيفة عمّا لو قيل: أين الله تعالى؟ فقال له: كان الله قبل أن يخلق الخلق، ويُقال: كان الله ولم يكن أين، [ولا خلق] ^(١) ولا شيء، وهو خالق كل شيء.

وأما حُكم النبي ﷺ عند إشارة الأمة إلى السماء بكونها مُؤمنّة ^(٢)، فباعتبار أنها يظنُّ بها أنها من عبدة الأوثان؛ فبإشارتها إلى السماء علّم أن معبودها ليس من الأصنام.

وأما قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ [الزخرف: ٨٤]؛ أي: معبود فيهما ومُتصرّف في نفسيهما وأهلتهما.

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

(٢) رواه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠)، والنسائي (١٧/٣) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

وأما ما نُقِلَ عن بعضِ العارفين: كَانَ اللهُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهُ شَيْءٌ، وَالْآنَ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ؛ فَمَحْمُولٌ عَلَى مُشَاهِدَةِ حَقِيقَةِ التَّوْحِيدِ، وَمُلاحِظَةِ حَالَةِ التَّفْرِيدِ؛ إِذْ لَيْسَ شَيْءٌ مُسْتَقِلٌّ فِي وَجُودِهِ وَمَقَامِ شُهُودِهِ فِي نَظَرِ الْعُرَفَاءِ كَالْهَبَاءِ وَكَالسَّرَابِ فِي الصَّحَرَاءِ.

فَتَبَيَّنَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْوُجُودِيَةِ الْمُوَحِّدِينَ، وَبَيْنَ الْوُجُودِيَةِ الْمُلْحِدِينَ؛ حَيْثُ قَالَ الْأُولُونَ: الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ هُوَ الْحَقُّ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ الْفَرْدُ الْكَامِلُ، وَقَالَ الْآخَرُونَ: الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ لَتَضَمُّنِهِ الْخَلْقَ الشَّامِلِ، كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: اللهُ هُوَ الْكُلُّ، وَأَنْتَ الْجُزْءُ؛ فَإِذَا وَصَلْتَ إِلَى مَقَامِ الْحُضُورِ وَنَفَى الشُّعُورِ صِرْتَ الْكُلَّ فِي عَالَمِ الظُّهُورِ.

وقد تَقَرَّرَ فِي عِلْمِ الْعَقَائِدِ مِنْ «الْمَوَاقِفِ» وَ «الْمَقَاصِدِ»: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مُنَزَّةٌ مَنْ أَنْ يَكُونَ كَلًّا أَوْ كَلِيًّا فِي الْمَشَاهِدِ.

ثُمَّ اعْلَمْ: أَنَّ مَنْ رَوَى عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللهُ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَاهِيَةٌ لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا هُوَ؛ فَقَدْ افْتَرَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الشَّيْخَ أَبَا مَنْصُورٍ الْمَاتَرِيدِيَّ مَعَ كَوْنِهِ أَعْرَفَ النَّاسِ بِمَذْهَبِهِ لَمْ يَنْسِبْ هَذَا الْقَوْلَ إِلَيْهِ، وَنَفَى الْقَوْلَ بِالْمَاهِيَةِ. كَذَا فِي شَرْحِ الْقُونَوِيِّ لـ «عَمْدَةِ النِّسْفِيِّ»^(١).

وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُرَادَ بِالْمَاهِيَةِ الْحَقِيقَةُ الذَّاتِيَّةُ؛ فَإِنَّهَا لَا يَعْرِفُهَا إِلَّا هُوَ؛ فَمَنْ ادَّعَاهَا حُكْمَ عَلَى جَهْلِهِ بِهَا.

ثُمَّ فِي كِتَابِ الْعَقَائِدِ: أَنَّهُ لَا يُقَالُ: صِفَاتُهُ تَحُلُّ ذَاتَهُ، أَوْ تَحُلُّ ذَاتُهُ صِفَاتَهُ، أَوْ صِفَاتُهُ مَعَهُ، أَوْ فِيهِ، أَوْ مُجَاوِرَةٌ لَهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ تُسْتَعْمَلُ فِي الْمُغَايِرَاتِ وَلَا تَغَايِرَ هُنَا، بَلْ يُقَالُ: صِفَاتُهُ قَائِمَةٌ بِذَاتِهِ، وَصِفَاتُهُ لَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ.

أَمَّا الْأَوَّلُ فِظَاهِرٌ، وَأَمَّا الثَّانِي، فَلِأَنَّهُ لَوْ كَانَتْ غَيْرُهُ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَعَهُ فِي

(١) لأبي البركات النسفي المفسر (ت ٧٠١هـ) كتاب: «عمدة العقائد في الكلام».

الأزل غير الله تعالى وهو كفر، ولا يجوز أن تكون بعضه؛ لأنَّ البعض [من]^(١) علامات الحدوث، ولا يجوز أن تكون هذه الصفات حادثة؛ لأن القول بحدوثها يؤدي إلى أن الله تعالى لا يكون موصوفاً بها قبل الحدوث، وإذا لم يكن موصوفاً بهذه الصفات، يكون موصوفاً بأضدادها؛ فالله تعالى منزّه عن ذلك.

فكيف هذا الجاهل يقول: إن الأشياء بباطنها متحد مع الله، فنقول له: قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]؛ أي: كتابه ورسوله؛ فبيننا الكتاب والسنة، وقال: ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾^(٢) وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ [النور: ٤٨ - ٤٩]؛ فهم فيما ورد فيهما من مقتضى أهوائهم معتقدون، وفي مخالفة آرائهم معرضون، وقد قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا سَلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وأخبر أن المنافقين ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَّمُوا إِلَى الظَّالِمِينَ﴾ [النساء: ٦٠]؛ أي: الشيطان وأتباعه، ويزعمون أنهم [إنما]^(٣) أرادوا إحساناً وتوفيقاً في اتباعه كما يقول كثير من المتكلمة والمتفلسفة وغيرهم: إنما نريد أن نحس الأشياء بتحقيقها؛ أي: ندركها ونعرفها بما هيها وكميَّتها وكيفيَّتها، ولم يعرفوا أن من الأشياء ما لا يدرك كنهه وحقيقته، كما قال الله تعالى ﴿وَلَا يَحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، و﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ولذا لما قال فرعون: ﴿وَمَارِبُ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]، قال موسى: ﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ [الشعراء: ٢٤]؛ فسئل عن الذات، وأخبر عن الصفات؛ لتعذر معرفته، كما أشار إليه ﷺ بقوله: «لا أحصي ثناء عليك»، و«لا

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

(٢) ما بين معكوفتين من «ط».

تفكروا في ذات الله وتفكروا في آلائه»^(١)، وعدَّ العجزَ عن درك الإدراك إدراكاً، ومن هنا حديث: «لا أدري نصف العلم»^(٢)، وقول الملائكة: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا﴾ [البقرة: ٣٢]، وقول الأنبياء: ﴿لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩].

ثم هؤلاء الجهلة بعقولهم الكاسدة وآرائهم الفاسدة؛ يزعمون أنهم يريدون التوفيق بين الدلائل التي عندهم مما يُسمونها العقليات، وهي في الحقيقة محض الجهليات، وبين الدلائل النقلية المنقولة عن الكتاب والسنة، وقد [يتفوهون]^(٣) أنهم يريدون التحقيق والتدقيق بالتوفيق بين الشريعة والفلسفة، كما يقوله كثير من المبتدعة من المتنسكة والجهلة من المتصوفة؛ حيث يقولون: إنما نريد الإحسان بالجمع بين الإيمان والإتقان، والتوفيق بين الشريعة والحقيقة، ويدشون فيها دسائس مذهبهم الباطلة ومشاربهم العاطلة؛ من الاتحاد والحلول والإلحاد والاتصال ودعوى الوجود المطلق، وأن الموجودات عين الحق، ويتوهمون أنهم في مقام الجمعية، والحال أنهم في عين التفرقة والزندقة، وكما يقول كثير من الملوك والحكام والأمراء إذا خالفوا في بعض أحكام الإسلام: إنما نريد الإحسان بالسياسة الحسنة، والتوفيق بينها وبين الشريعة المستحسنة؛ فكل من طلب أن يحكم في شيء من أمر الدين غير ما هو ظاهر الشرع المبين فيما هنالك؛ فله نصيب من ذلك، وهو هالك.

واعلم: أن نبينا ﷺ قد أوتي فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه ولوامعه؛ فُبعث بالعلوم الكلية والمعارف الأولية والآخريّة على أتم الوجوه، فيما يحتاج إليه السالك في الأمور الدينية والدنيوية والأخروية، ولكن كلما ابتدع شخص بدعة اتسعوا^(٤) في

(١) تقدم تخريجهما قريباً.

(٢) رواه الدارمي في «سننه» (١٨٠)، والبيهقي في «المدخل» (٨١٠) من قول الشعبي رحمه الله تعالى.

(٣) بين معكوفين زيادة من «ط».

(٤) في «ح»: «سعوا».

جوابها واضطربوا في بيان خَطِّها وصوابها؛ فالعلمُ نقطةٌ كثَرها الجاهلون، ولذلك صارَ كلامُ الخَلَفِ كثيراً قليلاً البركةِ بخلافِ كلامِ السلفِ؛ فإنَّه [قليلٌ] ^(١) كثيرُ البركةِ والمنفعةِ، والفضلُ للمتقدِّمينَ لا ما يَقُولُهُ جهلةُ المتكلمينَ: إن طريقةَ المتقدِّمينَ أسلمٌ، وطريقنا أحكمٌ وأعلمٌ، وكما يَقُولُهُ مَنْ لم يُقدِّرْ قدرَهُم من المتتبيين إلى الفقه: إنهم لم يفرغوا لاستنباطِ وضبطِ قواعدهِ وأحكامه اشتغالاً منهم بغيره، والمتأخرون تفرغوا لذلك؛ فهم أفقه بما يتعلَّقُ هنالك؛ فكلُّ هؤلاء محجوبون عن معرفةِ مقاديرِ السلفِ وعن علومهم، وقلةٌ تكلفهم.

فتالله ما امتاز عنهم المتأخرون إلا بالتكلفِ والاشتغالِ بالأطرافِ التي كانت همّةُ القومِ مُراعاةَ أصولها ومعاهدها وضبطِ قواعدها وشدَّ معاقدها، وهمُّهم مُشَمِّرةٌ إلى المطالبِ العاليةِ، والمراتبِ الغاليةِ؛ فالتأخرون في شأنِ والقوم في شأنٍ، وهو سبحانه وتعالى ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]، و﴿قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣]، ومن هنا قال الغزالي: ضيَّعتُ قطعةً من العمرِ العزيزِ في تصنيفِ «السيط» و«الوسيط» و«الوجيز» ^(٢).

ولهذا لا تجدُ عندَ جهلةِ الصُّوفيةِ من المعرفةِ واليقينِ في جميعِ أمورِ الدينِ ما يُوجدُ عندَ عوامِّ المؤمنين، فضلاً عن علمائهم الموقِّنين ^(٣)، وذلك لأنَّ اشتغالَ مُقدِّماتهم على الحقِّ والباطلِ أوجبَ المراءَ والجِدالَ، وانتشرَ كثرةُ القيلِ والقالِ، وتولَّدَ لهم عنها من الأقوالِ المُخالِفةِ للشرعِ الصَّحيحِ، والعقلِ الصَّريحِ ما يضيِّقُ عنه المجالُ ^(٤)، واتسعَ كلامهم في أمورِ المُحالِ.

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

(٢) انظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» للقرشي (١/ ٥٢٤).

(٣) في «ط»: «الموقنين».

(٤) كذا في «ط»، وفي «ح» وفي «م»: «الحال».

إذا عرفت ذلك وتبين لك ما هنالك من المهالك الواقعة للسالكين في ضيق المسالك فاعلم: أن أول ما يؤمر به العبد علم التوحيد، الذي هو عبارة عن الإيمان والتصديق والإقرار على وجه التحقيق؛ إما حقيقة أو حكماً؛ فإن من صلى ولم يتكلم بالشهادتين اختلف فيه العلماء الأعلام، والصحيح عندنا أنه يصير مسلماً بكل ما هو من خصائص الإسلام، ولو لم يتكلم بهما لتحقيق المرام على ما ذكره العلامة علي ابن أبي العز الحنفي في «شرح عقيدة الطحاوي»^(١)؛ فالتوحيد أول ما يدخل به في الإسلام، وآخر ما يخرج به من الدنيا على وفق النظام؛ كما قال ﷺ: «مَنْ كَانَ آخِرُ كَلَامِهِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢).

والعبرة بالخاتمة اللاحقة؛ لأنها مظهر القائمة السابقة، والتوحيد إما في الذات بمعنى أنه يُعبد وحده لا شريك له، وإما في الصفات فإنه لا شبيه له في صفاته الذاتية، وإما في الأفعال؛ فإنه الفَعَّالُ لِمَا يُريدُ، ويفعل الله ما يشاء، وهو خالق كل شيء فاعبدوه.

وأما الجهم بن صفوان ومن وافقه من نفاة الصفات؛ حيث أدخلوا نفى الصفات في مسمى توحيد الذات؛ لئلا يلزم تعدد الواجب من القدماء؛ فمعلوم الفساد بالضرورة عند العلماء، فإن إثبات ذات مجردة عن جميع الصفات لا يتصور لها وجود في الخارج، وإنما الذهن قد يتصور المحال ويتخيَّله، وهذا غاية التعطيل، والمذهب الحق هو الوسط بين التشبيه المحقق والتنزيه المطلق.

قال شارح «عقيدة الطحاوي»: وهذا القول الذي هو ظاهر الفساد قد أفضى بقوم إلى القول بالحلول والاتحاد، وهو أقبح من كفر النصارى في الاعتقاد؛ فإن النصارى

(١) انظر: «شرح عقيدة الطحاوي» (ص ٧٥).

(٢) رواه أبو داود (٣١١٦)، وأحمد (٢٣٣/٥)، والحاكم (١٢٩٩)، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

خَصُّوهُ بِالْمَسِيحِ مِنَ الْكَائِنَاتِ، وَهُؤُلَاءِ عَمُّوا جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ، وَمِنْ فُرُوعِ هَذَا التَّوْحِيدِ: أَنَّ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ كَامَلُوا الْإِيمَانَ عَارِفُونَ بِاللَّهِ تَعَالَى عَلَى التَّحْقِيقِ وَالْإِيمَانِ.

وَمِنْ فِرْعَوِهِ: أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْأَخْتِ وَالْأَجْنَبِيَّةِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَاءِ وَالْخَمْرِ، وَالزَّانَا وَالنَّكَاحِ؛ فَكُلُّ مَنْ عَيْنٍ وَاحِدَةٍ، بَلْ هُوَ الْعَيْنُ الْوَاحِدَةُ. وَمِنْ فِرْعَوِهِ: أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ ضَيَّقُوا عَلَى النَّاسِ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلوًّا كَبِيرًا، انْتَهَى^(١).

وَكَأَنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَقْوَالٍ نُسِبَتْ إِلَى الشَّيْخِ ابْنِ عَرَبِيٍّ مِنْ أَنَّهُ قَالَ فِي «الْفُصُوصِ»: مِنْ ادَّعَى الْأُلُوْهِيَّةَ؛ فَهُوَ صَادِقٌ فِي دَعْوَاهُ. وَمِنْ أَنَّهُ أَبَاحَ الْمُكْتَبَ لِلْجَنْبِ وَالْحَائِضِ فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَّهُ لَا يُحَرِّمُ فَرْجًا، وَأَنَّهُ يَقُولُ بِقَدَمِ الْعَالَمِ، وَمِنْ أَنَّهُ قَالَ ضَيَّقَ ابْنُ أَبِي كَبْشَةَ أَمْرَ الدُّنْيَا عَلَى الْمُؤَحِّدِينَ، وَأَنَّ فِرْعَوْنَ خَرَجَ مِنَ الدُّنْيَا طَاهِرًا وَمُطَهَّرًا، وَقَدْ ذَكَرْتُ بِطُلَانِ هَذَا الْقَوْلِ فِي رِسَالَةٍ مُسْتَقْلَلَةٍ^(٢) وَقَعْتُ شَرْحًا وَطَرْحًا لِرِسَالَةٍ جَعَلَهَا الْجَلَالُ الدَّوَّانِي^(٣) تَبَعًا لَهُ فِي هَذِهِ الْمَرَاتِبِ الْأَدَانِي، وَمِنْ نَظَرٍ إِلَى كِتَابِ «الْفَتْوَحَاتِ» رَأَى فِيهَا عَجَائِبَ الْمَخْلُوقَاتِ.

وَقَدْ صَرَّحَ فِي «الْفُصُوصِ»: بِأَنَّ الرِّيَاضَةَ إِذَا كُمُلَتْ اخْتَلَطَ نَاسُوتُ صَاحِبِهَا بِبَلَاهُوتِ اللَّهِ. انْتَهَى.

(١) انظر: «شرح عقيدة الطحاوي» (ص ٧٦).

(٢) سَمَّاها: «فَرْ الْعَوْنِ مِنْ مَدَّعِي إِيْمَانِ فِرْعَوْنَ»، وَهِيَ الرِّسَالَةُ التَّالِيَةُ لِهَذِهِ الرِّسَالَةِ بِرَقْمِ (٧٢).

(٣) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ أَسْعَدٍ، الْمَلَقَبُ بِجَلَالِ الدِّينِ الدَّوَّانِي - نُسِبَةٌ إِلَى دَوَّانٍ، وَهِيَ قَرْيَةٌ مِنْ قُرَى كَازَرُونَ - الشَّافِعِي عَالِمُ الْعَجَمِ بِأَرْضِ فَارَسٍ، وَإِمَامُ الْمَعْقُولَاتِ وَصَاحِبُ الْمَصْنُفَاتِ، وَلَهُ مَصْنُفَاتٌ كَثِيرَةٌ مَقْبُولَةٌ، وَلَهُ فَصَاحَةٌ زَائِدَةٌ وَبَلَاغَةٌ وَتَوَاضَعٌ، مَاتَ سَنَةَ (٩١٨ هـ). انظر: «البدر الطالع» للشوكاني (٢/ ١٢٩).

وهذا عينُ مذهبِ النصارى؛ حيثُ قالوا: امتزجتِ الكلمةُ بعيسى امتزاجِ الماءِ باللبنِ، فاختلطَ ناسوتهُ بلاهوتِ اللهِ سبحانه، حتَّى ادَّعوا أنه ابنُ الله؛ تعالى شأنه وتعظَّم سلطانه.

وقال الشيخُ العلامةُ شرفُ الدين ابنُ المُقري: ولهذا طائفةٌ من العوامِ وقَعُوا في الفتنةِ من هذا الكلامِ، وقالوا: هذا الكلامُ باطنٌ لا يعرفُهُ إلا أهلُ الإلهامِ، ولَبَسُوا على الناسِ حتَّى أصغى الجاهلُ إلى أقوالهم؛ مِن أن كلَّ شيءٍ هو الله، وأنَّ الخالقَ هو المخلوقُ، وأنَّ المخلوقَ هو الخالقُ، وأنَّ الألوهيةَ بالجعلِ؛ فمن جعلتهُ إلهك؛ فقد عرفتهُ وما عرفك، وأنَّ المنفَى في (لا إله إلا الله) هو المُثَبَّت، فجعلُوا كلمةَ الشهادةِ ما لا معنى له، ولا فائدةَ تحتهُ، وأشبهوا هذا من كلامهم ما لا يُحصى كثرةً، وهو في كتابه يأمرُ بعبادةِ الأوثانِ، والتنقُّلِ في الأديانِ؛ بقوله: إِيَّاكَ أَنْ تَقْتَصِرَ على مُعْتَقِدٍ واحدٍ فيفوتكَ خيرٌ كثيرٌ، فاجعلْ نفسك هَيُولَى لسائرِ المُعْتَقَدَاتِ، فما كُتِبَ إلا كُسِمَ دُسٌّ في الإسلامِ، ومصيبةٌ أُصِيبَ بها كثيرٌ من الأنامِ.

وقال شيخُ مشايخنا العلامةُ الجَزَرِيُّ: يحرمُ مُطالعةُ كتبه، والنظرُ فيها، والاشتغالُ بها، ولا يلتفتُ إلى قولٍ مَنْ قال: إنَّ هذا الكلامَ المُخالفَ لظاهرِ المِرامِ ينبغي أن يُؤوَّلَ بما يُوافقُ أحكامَ الإسلامِ؛ فإنه غَلَطٌ من قائله، وكيف يُؤوَّلُ قوله: الربُّ حقٌّ والعبدُ حقٌّ، وقوله: ما عرفَ الله إلا المُعْطَلَّةُ والمُجَسِّمَةُ، وقد قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ فهذا دليلُ المُعْطَلَّةِ، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] دليلُ المُجَسِّمَةِ. وقوله: ما عبدَ مَنْ عبدَ إلا الله؛ لأنَّ الله يقولُ: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وأحسنُ ما عندي في أمرِ هذا الرجلِ: أنه لما ارتاضَ غلبتُ عليه السوداءُ، فقالَ ما قال؛ فلهذا اختلفَ كلامُه اختلافاً كثيراً، وتناقضَ تناقضاً ظاهراً، فيقولُ اليومَ شيئاً وغداً بخلافه.

قلت: ويؤيد ما نقل عنه أنه قال: من لم يقل بكفره فهو كافر، قال: والظانن به خيراً أحد رجلين؛ إما أن يكون سليم الباطن لا يتحقق معنى كلامه، ويراؤه صوفياً ويبلغه اجتهاده وكثرة علمه فيظن به الخير، وإما أن يكون زنديقاً إباحياً حلوياً يعتقد وحدة الوجود ويأخذ ما يعطيه كلامه من ذلك مسلماً، ويظهر الإسلام واتباع الشرع الشريف في الأحكام.

ولقد جرى بيني وبين كثير من علمائهم بحث أفضى إلى أن قلت: اجمعوا بين قولكم وبين التكليف، وأنا أكون أول تابع لكم.

ولقد نقل الإمام عماد الدين بن كثير عن العلامة تقي الدين السبكي عن شيخ الإسلام ابن دقيق العيد القائل في آخر عمره: لي أربعون سنة ما تكلمت كلمة إلا وأعدت لها جواباً بين يدي الله تعالى، وقد سألت شيخنا سلطان العلماء عبد العزيز بن عبد السلام عن ابن عربي، فقال: شيخ سوء، كذاب، يقول بقدم العالم ولا يحرم فرجاً^(١).

قال الجزري: وبالجملة فالذي أقوله وأعتقده وسمعت من أثق به من شيوخ الذين هم حجة بيني وبين الله تعالى: أن هذا الرجل إن صح عنه هذا الكلام الذي في كتبه مما يخالف الشرع المظهر وقاله وهو في عقله ومات وهو معتقد ظاهره؛ فهو أنجس من اليهود والنصارى، فإنهم لا يستحلون أن يقولوا ذلك.

ثم إنما يؤول كلام المعصوم، ولو فتح باب تأويل كل كلام ظاهره الكفر، لم يكن في الأرض كافر، مع أن هذا الرجل يقول في «فتوحاته»: (وهذا كلام على ظاهره لا يجوز تأويله)، انتهى.

(١) انظر: «الوافي بالوفيات» للصفدي (٤/ ١٢٥)، و«لسان الميزان» لابن حجر (٥/ ٣١١).

وقد صَنَّفَ الْعَلَمَةُ ابْنُ نُورِ الدِّينِ مَجْلَدًا كَامِلًا فِي الرَّدِّ عَلَى ابْنِ عَرَبِي، سَمَّاهُ: «كَشْفُ الظُّلْمَةِ عَنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ»^(١).

أَقُولُ: وَالْعَاقِلُ تَكْفِيهِ الْإِشَارَةَ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَطْوِيلِ الْعِبَارَةِ، وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْقَامُوسِ» فِي فَتَوَاهِ عِنْدَ مَدْحِ ابْنِ عَرَبِي: بِأَنَّ دَعْوَتَهُ تَخْرِقُ السَّبْعَ الطَّبَاقَ، وَبِرَكَتَهُ تَمَلَأُ جَمِيعَ الْأَفَاقِ، وَأَنَّهُ أَفْضَلُ الْخَلَائِقِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَأَن تَصَانِيفَهُ الْعَلِيَّةُ مِنْ أَعْلَى الْعُلُومِ النَّافِعَةِ الشَّرْعِيَّةِ^(٢)؛ فَبِنَاءً عَلَى حُسْنِ ظَنِّهِ بِهِ؛ لِعَدَمِ الْإِطْلَاقِ عَلَى كَلَامِهِ، وَفَهْمِ مَرَامِهِ، أَوْ لِمَوَافَقَةِ مَشْرَبِهِ، وَمُطَابَقَةِ مَذْهَبِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: إِنَّ إِنْكَارَ جَمَاعَةٍ مِنْ فُقَهَاءِ الظَّاهِرِ الْعَاجِزِينَ عَنْ فَهْمِ شَيْءٍ مِنْ مَعَانِي كَلَامِ الشَّيْخِ وَحَقَائِقِهِ؛ فَإِنَّهُمْ مَتَى سَمِعُوا كَلَامَهُ أَنْكَرُوا وَبَدَّعُوا وَشَنَّعُوا؛ لِعَدَمِ فَهْمِ مَرَامِهِ، أَلَيْسَ حَافِظُ الْأُمَّةِ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَاءَيْنِ مِنَ الْعِلْمِ؛ فَبِثْتُ أَحَدَهُمَا فِيكُمْ، وَأَمَّا الْآخَرُ؛ فَلَوْ بَشْتُهُ لَقُطِعَ مِنِّي هَذَا الْبُلْعُومُ، كَذَا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»^(٣)، أَرَادَ بِهِ عُلُومَ الْحَقِيقَةِ الَّتِي لَيْسَتْ مِنْ شَأْنِ أَهْلِ الظَّاهِرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِمَا خَصَّهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنَ الصِّدِّيقِينَ وَالْأُدْبَاءِ الْمُقَرَّبِينَ؛ فَهُوَ خَطَأٌ ظَاهِرٌ وَغَلَطٌ بَاهِرٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْمَشَايِخَ الْمُعْتَبَرِينَ قَدْ أَنْكَرُوا عَلَيْهِ، كَمَا ثَبَتَ وَاشْتَهَرَ مِنْ إِنْكَارِ الشَّيْخِ الرَّبَّانِيِّ عَلَاءِ الدَّوْلَةِ السَّمْنَانِيِّ.

(١) هُوَ: مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْخَطِيبِ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، الشَّهِيرُ بِابْنِ نُورِ الدِّينِ، وَيَعْرِفُ بِالْمَوْزَعِيِّ، مَفْسَرٌ، عَالِمٌ بِالْأَصُولِ، نَسَبَتْهُ إِلَى مَوْزَعٍ كَمَجْمَعٍ، قَرْيَةٌ بِالْيَمَنِ عَلَى طَرِيقِ الْحَاجِّ مِنْ عَدَنَ. قَالَ السَّخَاوِيُّ: جَرَتْ لَهُ مَعَ صُوفِيَّةٍ وَقْتَهُ أُمُورٌ بَانَ فِيهَا فَضْلُهُ، وَمَاتَ سَنَةَ (٨٢٠هـ). انْظُرْ: «الضَّوَاءُ اللَّامِعُ» لِلْسَّخَاوِيِّ (٢٢٣/٨).

(٢) انْظُرْ: «شَذَرَاتُ الذَّهَبِ» (١٩٤/٥).

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٢٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

والثاني: استدلاله بالحديث المذكور؛ فإنه لا شك في صحة مبناه، وإنما أخطأ فيما ذكره من بيان معناه؛ لأنه يلزم منه أنه ﷺ خصه بعلم لا يجوز إفشاؤه لكونه مخالفاً لظاهر الشريعة.

وقد أجمع الفقهاء والصوفية والعرفاء: أن كل حقيقة تخالف ظاهر الشريعة؛ فهي زندقة، مع أن أبا هريرة غير مشهور بهذا العلم، ولا أحد أخذ عنه من طرق المشايخ ورجال أسانيدهم، وإنما المشهور من الصحابة في هذا الفن باعتبار الحال الصديق الأكبر، وباعتبار المقال علي المرتضى، وقد انتهى إليهما طرق الصوفية المرضية.

والصواب في معنى الحديث المسطور: هو أنه سمع منه ﷺ بعض أحاديث في مذمة^(١) بني أمية، وكان يخاف على نفسه من يزيد وزيادة بعض أذيته؛ فما أظهر شيئاً من ذلك لعذره هنالك، وذكره لبعض الخواص من أصحابه؛ لئلا يدخل تحت قوله ﷺ: «مَنْ كَتَمَ عِلْماً أَلْجِمَ بِلْجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(٢).

وقد بينت فيما بسطت الكلام بذكر فتاوى العلماء الأعلام في رسالتي المسماة «فر العون ممن يدعي إيماناً فرعون» وذكرت هناك^(٣) خلاصة: أن الأحوط في أمر الدين هو السكوت عن نفس ابن عربي حيث اختلف العلماء في أنه صديق أو زنديق، وعلى الثاني لعله مات تائباً، وتحرم مطالعة كتبه؛ لأنها مشحونة بما يخالف عقائد المسلمين في مقام الإيمان والتصديق، والله ولي التوفيق.

(١) في «م»: «ذمة».

(٢) رواه أبو داود (٣٦٥٨)، والترمذي (٢٦٦)، وابن ماجه (٢٦٦)، والحاكم (٣٤٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) كذا في «ط»، وفي «ح» وفي «م»: «هنا».

ثم اعلم: أن القول بالحُلُولِ والاتِّحَادِ الْمُوجِبِ لِحُصُولِ الْفَسَادِ وَالْإِلْحَادِ شَرٌّ مِنَ
الْمَجُوسِ وَالثَّنَوِيَّةِ وَالْمَانَوِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِالْأَصْلِينَ؛ النُّورِ وَالظُّلْمَةِ، وَأَنَّ الْعَالَمَ صَدَرَ عَنْهُمَا،
وَهُمْ مُتَّفَقُونَ عَلَى أَنَّ النُّورَ خَيْرٌ مِنَ الظُّلْمَةِ، وَهُوَ الْإِلَهُ الْمَحْمُودُ، وَأَنَّ الظُّلْمَةَ شَرِّيرَةٌ
مَذْمُومَةٌ، وَهُمْ مُتَنَازِعُونَ فِي الظُّلْمَةِ، هَلْ هِيَ قَدِيمَةٌ أَوْ مُحَدَّثَةٌ؛ فَلَمْ يُثْبِتُوا بَيْنَ مُتِمَاتِلَيْنِ،
وَقَدْ قَالَ تَعَالَى رَدًّا عَلَيْهِمْ: ﴿لَا تَنۡخِذُوا إِلَٰهَيْنِ أٰثَنِينَ﴾ [النحل: ٥١]، وَقَالَ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ
الَّذِي خَلَقَ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمٰتِ وَالنُّوْرَ﴾ [الأنعام: ١].

وقد ورد: «أَنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ فِي ظُلْمَةٍ، ثُمَّ رَشَّ عَلَيْهِمْ مِنْ نُورِهِ؛ فَمَنْ أَصَابَهُ
مِنْ ذَلِكَ النُّورِ فَقَدْ اهْتَدَى، وَمَنْ أَخْطَأَ فَقَدْ ضَلَّ وَاعْتَدَى»^(١).

وكذا شَرٌّ مِنَ النِّصَارِيِّ الْقَائِلِينَ بِالتَّثْلِيثِ؛ فَإِنَّهُمْ مُتَّفَقُونَ عَلَى أَنَّ صَانِعَ الْعَالَمِ
وَاحِدٌ، وَيَقُولُونَ: بِاسْمِ الْأَبِ وَالابْنِ وَرُوحِ الْقُدُسِ إِلَهُ وَاحِدٌ؛ فَقَوْلُهُمْ فِي التَّثْلِيثِ
مُنَاقِضٌ فِي نَفْسِهِ، وَقَوْلُهُمْ فِي الْحُلُولِ أَفْسَدُ مِنْهُ بِحَسَبِ أَصْلِهِ.

وَأَمَّا مَا أَنْشَدَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ أَبُو إِسْمَاعِيلَ عَبْدُ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ^(٢) فِي مُحَضِّ
التَّوْحِيدِ وَصَرَفِ التَّفْرِيدِ فِي كِتَابِهِ «مَنَازِلَ السَّائِرِينَ»؛ حَيْثُ قَالَ:

مَا وَحَّدَ الْوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ إِذْ كُلُّ مَنْ وَحَّدَهُ جَاحِدٌ
تَوْحِيدُ مَنْ يَنْطِقُ عَنْ نَعْتِهِ عَارِيَةٌ أَبْطَلَهَا الْوَاحِدُ
تَوْحِيدُهُ إِيَّاهُ تَوْحِيدُهُ وَنَعْتُ مَنْ يَنْعَتُهُ لَاحِدٌ^(٣)

(١) رواه أحمد (١٩٧/٢)، والحاكم (٨٣)، والحكيم الترمذي في «نواذر الأصول» (١٩٩/٤) من
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي، أبو إسماعيل، شيخ خراسان في عصره، من كبار
الحنابلة، من ذرية أبي أيوب الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، كان بارعاً في اللغة، حافظاً للحديث، عارفاً
بالتاريخ والأنساب، مظهراً للسنة داعياً إليها، امتحن وأوذى، مات سنة (٤٨١هـ). انظر: «طبقات
الحنابلة» (٢٤٧/٢).

(٣) انظر: «مَنَازِلَ السَّائِرِينَ» (ص ١٣٩).

فليس فيه إلا أنه لا يعرف الله ما سواه، وحاشاه أن يُريد به الاتحاد ليتشبَّه به الاتحادِي، ويُقسم بالله جهْدَ إيمانه أنه معه، وهذا دأبُ أهلِ الباطن؛ أنهم يُروِّجونَ مذهبهم بانتسابه إلى بعضِ أهلِ الحقِّ عندَ الجُهَّالِ ممن لا تمييزَ لَهُ بينَ الأقوالِ؛ كالشيعةِ ينتسبونَ إلى الإمامِ جعفرِ الصادقِ، وهو بريءٌ منهم ومُتنزَّهٌ عنهم عندَ من يعرفُ مقامه ويتبيَّنُ لَهُ مرأته حينَ يسمعُ كلامه، وكالمُلاحدينَ يتعلَّقونَ بأشعارِ العطارِ، والحافظِ، وميرِ قاسمِ الأنوارِ^(١)، وأمثالهم من أربابِ الأسرارِ، وكما أنا المُبتدعةُ كُلُّهم يستدلُّونَ على مُدَّعائهم بالآياتِ القرآنيةِ وبعضِ الأحاديثِ النبويةِ.

والحاصلُ: إن القرآنَ وكلامَ أهلِ العرفانِ؛ كبحرِ النيلِ ماءٌ للمحبوبينَ، ودماءٌ للمحبوبينَ، وقد قال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢] ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧]؛ فيفيد أنه لا يجوزُ تأويلُهُ إلا بما وافقَ تنزيله،

(١) العطار؛ هو: محمد بن إبراهيم العطار النيسابوري، الهمداني، فريد الدين، صوفي، شاعر، طبيب، صيدلي. ولد بنيسابور، وقضى طفولته في المشهد الرضوي، وسافر إلى ما وراء النهر والهند والعراق والشام ومصر، له «جواهر اللذات»، و«منطق الطير»، وحج ورجع إلى نيسابور، وتوفي بها سنة (٦٢٧هـ). انظر: «معجم المؤلفين» (٢٠٩/٨).

والحافظ؛ هو: الحافظ الشيرازي شمس الدين مُحَمَّد الحافظ بن كمال الدين بن الشيخ غياث الدين الشيرازي الشاعر العارف، لَهُ ديوان شعره فارسي مشهور، المتوفى سنة (٦٢٧هـ). انظر: «هدية العارفين» (١٧٣/٢).

ومير قاسم؛ هو معين الدين، علي الموسوي الأذربيجاني الهروي العارف الفاضل الشاعر المعروف، ذر في أشعاره أنه أفيض عليه العلم وهو في سن ثلاث سنين، كان من تلامذة السلطان صدر الدين ابن الشيخ صفي الدين جد السلاطين الصفوية، توفي سنة (٨٣٨هـ) في نيسابور. انظر: «الكنى والأسماء» لعباس القفي (٤٨/٣).

ولقوله ﷺ: «نحنُ نحْكُمُ بالظواهرِ، واللهُ أعلمُ بالسرائرِ»^(١)، أما إذا طابَقَ التأويلُ التنزيلَ؛ فهو نورٌ على نورٍ، وسرورٌ على سرورٍ.

هذا وقد ثبتَ بضرورة العقلِ وأدلة النقلِ وجودُ موجودَيْنِ؛ أحدهما واجبٌ، والآخرُ ممكنٌ؛ أحدهما قديمٌ، والآخرُ حادثٌ؛ أحدهما غنيٌّ عما سواه، والآخرُ فقيرٌ إلى الله؛ أحدهما خالقٌ، والآخرُ مخلوقٌ، وهما متفقانِ في كونِ كُلِّ منهما شيئاً موجوداً ثابتاً.

إلا أن من المعلوم أن أحدهما ليس مماثلاً للآخر في حقيقته؛ إذ لو كان كذلك لتماثلاً فيما يجبُ ويجوزُ ويمتنعُ، وأحدهما يجبُ قَدَمُهُ وهو موجودٌ بنفسه، والآخر لا يجوزُ قَدَمُهُ ولا هو موجودٌ إلا بغيره، فلو تماثلاً لزم أن يكونَ كُلُّ منهما واجبٌ القَدَمِ ليس بواجبِ القَدَمِ، موجوداً بنفسه غيرَ موجودٍ بنفسه؛ خالقاً ليس بخالقٍ، غنياً غيرَ غنيٍّ؛ فيلزمُ اجتماعُ الضدينِ على تقديرِ تماثلهما؛ فعلمَ أن تماثلهما مُنتفٍ بصريحِ العقلِ كما هو مُنتفٍ بنصوصِ النقلِ؛ فعلمَ بهذه الأدلة اتِّفاقهما من وجهٍ، واختلافهما من وجهٍ؛ فمن نفى ما اتَّفقا فيه كان مُعطلاً قائلاً بالباطلِ، ومن جعلهما متماثلينِ كان مُشبَّهاً قائلاً بالباطلِ، وأما مَنْ جعلهما مُتحدَيْنِ؛ فكفرَ صريحٌ ليس تحته طائلٌ.

وتحقيقُ ذلك: أنهما وإن اتَّفقا في مُسمًى ما اتَّفقا فيه؛ فاللهُ تعالى مُختصُّ بوجودِهِ وعلمِهِ وقدرتهِ وسائرِ صفاته، والعبدُ لا يُشاركه في شيءٍ من ذلك، والعبدُ أيضاً مُختصُّ بوجودِهِ وعلمِهِ وقدرته، واللهُ تعالى مُنزَّهٌ عن مُشاركة العبدِ في خصائصِهِ؛ وإذا اتَّفقا في مُسمًى الوجودِ والعلمِ والقدرة؛ فهذا المُشتركُ مُطلقٌ كليٌّ يُوْجدُ في الأذهانِ لا في الأعيانِ، والوجودُ في الأعيانِ لا اشتراكٌ فيه.

(١) ليس له أصل، لكن معناه صحيح، يشهد له ما رواه البخاري (٤٠٩٤)، ومسلم (١٠٦٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وفيه: «إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم».

وهذا موضع اضطرب فيه كثير من الحكماء؛ حيث توهموا أن الاتفاق في مسمى هذه الأشياء يوجب أن يكون الوجود الذي للرب كالوجود الذي للعبد، وطائفة ظنت أن لفظ الوجود يقال بالاشتراك اللفظي، وكابروا عقولهم؛ فإن هذه الأسماء عامة قابلة للتقسيم كما يقال: الوجود ينقسم إلى واجب، وممكن، وقديم، وحادث، ومورد التقسيم مشترك بين الأقسام.

وأما اللفظ المشترك؛ كلفظ المشتري الواقع على أخذ المتاع، والكوكب؛ فلا ينقسم معناه، ولكن يقال: لفظ المشتري يطلق على كذا وكذا، وأمثال هذه المقالات التي قد بسط الكلام عليها في مواضعها الأليق بها، فأصل الخطأ والغلط توهمهم أن هذه الأسماء العامة الكلية يكون مسمّاها المطلق الكلي هو بعينه ثابتاً في هذا المعين، وهذا المعين ليس كذلك؛ فإن ما يوجد في الخارج لا يوجد مطلقاً كلياً، بل لا يوجد إلا متعيناً مختصاً.

وهذه الأسماء إذا سمي الله بها كان مسمّاها مستحقاً بها، فإذا سمي بها العبد كان مسمّاها مختصاً به؛ فوجود الله وحياته لا يشترك فيها غيره، بل وجود هذا الموجود المعين لا يشركه^(١) فيه غيره، فكيف بوجود الخالق؛ ألا ترى أنك تقول: هذا هو ذاك؛ فالمشار إليه واحد لكن بوجهين مختلفين.

ثم اعلم: أنه سبحانه كما أن ليس له مثل في الذات، ليس له مثل في الصفات، وهذا بطريق الإجمال مستفاد من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]؛ أي: ذاتاً وصفةً وفعلاً، وأما بطريق التفصيل؛ فكل نفي يأتي في صفات الله إنما هو لكمال ثبوت ضده؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظَلُمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]؛ أي: لكمال عدله، وقوله: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا: ٣]؛ أي: لكمال

(١) كذا في «ط»، وفي «ح» و«م»: «يشترك».

علمه؛ وقوله: ﴿وَمَا مَسَّنَا مِنْ لُغُوبٍ﴾ [ق: ٣٨]؛ أي: لكمال قدرته، وقوله: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة: ٢٥٥]؛ أي: لكمال حياته وقيوميته، وقوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْآبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]؛ أي: لكمال جلاله وعظمته وكبريائه ومهابته.

وقوله: ﴿لَمْ يَكِلِدْ﴾ [الإخلاص: ٣]؛ أي: ليس بحادث، ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٤]؛ أي: ليس محلاً للحوادث، ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٥]؛ أي: شبيهاً له في ذاته وصفاته، وقوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعْجِزَهُ مِنْ شَيْءٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا﴾ [فاطر: ٤٤]؛ فنبه سبحانه في آخر الآية على دليل انتفاء العجز، وهو كمال العلم والقدرة، وذلك لأنَّ النفسَ الصَّرفَ لا مدح فيه.

وعكس المتكلمون وتركوا الطريق الأمثل؛ حيث أتوا بالإثبات المُجمل والنفي المُفصل، وقالوا: ليس بجسم ولا شبح، ولا جثة ولا صورة، ولا لحم ولا دم، ولا شخص ولا جوهر ولا عرض، ولا بذى لون ولا طعم ولا رائحة، ولا بحسّة ولا بذى حرارة ولا برودة، ولا رطوبة ولا يَبوسة، ولا طول ولا عرض ولا عمق، ولا اجتماع ولا افتراق، ولا يتحرك ولا يسكن، ولا يتبعّض، وليس بذى أبعاد وأجزاء وجوارح وأعضاء، وليس بذى جهات، ولا بذى يمين، ولا شمال وأمام وخلف وفوق وتحت، ولا يُحيط به مكان، ولا يجري عليه زمان، ولا يجوز عليه المماسّة، ولا العزلة، ولا الحُلُول في الأماكن، ولا يُوصف بشيء من صفات الخلق الدّالة على حدوثهم، ولا يُوصف بأنه متناه، ولا يُوصف بمساحة، ولا ذهاب في الجهات، وليس بمحدود، ولا ولد ولا مولود، ولا يُحيط به الأقدار، ولا تحجبه الأستار... إلى آخر ما نقله أبو الحسن الأشعري رحمه الله عن المُعتزلة^(١).

(١) انظر: «مقالات الأشعرين» لأبي الحسن الأشعري (ص ١٥٥).

وفي هذا النفي المُجَرَّد مع كونه أنه وَصِفَ بالمعدوم؛ لا مدح فيه، بل فيه إساءةٌ أدبٍ؛ فَإِنَّكَ لو قلتَ لِلسُّلْطَانِ: أَنْتَ لستَ بِزَبَّالٍ ولا كَسَّاحٍ ولا حَجَّامٍ ولا حَائِكٍ؛ لَأَدَّبَكَ على هذا الوصفِ وإن كنتَ صادقاً، وإنما تكونُ مادحاً إذا أجملتَ النفي، فقلتَ: أَنْتَ لستَ مثلَ أحدٍ من رعيَّتِكَ، أَنْتَ أعلى منهم وأكملُ وأشرفُ وأجلُّ.

فالصوابُ هو التعبيرُ عن الحقِّ بالألفاظِ الشرعيةِ النبويةِ الإلهية، كما هو سبيلُ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ، وطريقُ السادةِ الصوفيةِ السنيَّةِ، لا ما ابتدعه المُعْطَلَّةُ والمعتزلةُ، ولا ما اخترعه من المَباني والمَعاني اللغوية والعرفية.

قال القَوْنَوِيُّ - بعدما بحثَ مع المُعتزلة -: أَنَّهُ كيفَ يصحُّ كونه مُتَكَلِّماً بكلامٍ يقومُ بغيره؛ إذ لو صحَّ ذلكَ للزمَ أن يكونَ ما أحدثه في الجماداتِ والحيواناتِ كلاماً، فيلزمُ أن يكونَ مُتَكَلِّماً بكُلِّ كلامٍ خلقه في غيره زوراً وكُفْراً؛ تعالى شأنه وعظمُ بُرهانه، وقد اطرَدَ الاتِّحَادِيَّةُ، فقال ابنُ عربيٍّ:

وكلُّ كلامٍ في الوجودِ كلامُهُ سواءٌ علينا نثرُهُ ونظامُهُ
انتهى.

وقد بلغني: أَنَّ واحداً منهم سمِعَ نُبَاحَ كلبٍ، فقال: لَبَّيْكَ، وسجدَ لَهُ، فهل هذا إلا كفرٌ صريحٌ ليس لَهُ تأويلٌ صحيحٌ، مع مُناقضته لقوله ﷺ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا سَمِعَ نُبَاحَ كَلْبٍ، أَوْ نَهَيْقَ حِمَارٍ؛ فَلْيَتَعَوَّذْ فَإِنَّهُ رَأَى شَيْطَاناً»^(١)؛ فَهَؤُلَاءِ أَضَلُّ مِنْ كُلِّ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْكَلَامِ، وَهُمْ أَصْنَافٌ تِسْعَةٌ، كَمَا بَيَّنْتُ كَلَامَهُمْ فِي «شرحِ الفقه الأكبر» للإمام^(٢).

(١) رواه أبو داود (٥١٠٣)، والحاكم (٧٧٦٢)، وأبو يعلى (٢٢٢١) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، لكن لفظه: «إِذَا سَمِعْتُمْ نُبَاحَ الْكِلَابِ، وَنَهَيْقَ الْحُمُرِ بِاللَّيْلِ؛ فَتَعَوَّذُوا بِاللَّهِ، فَإِنَّهُمْ يَرَيْنَ مَا لَا تَرَوْنَ».

(٢) انظر: «شرح الفقه الأكبر» للقاري (ص ٣٢).

وأيضاً قد قالت النصارى: إنَّ عيسى نفسُ كلمةِ الله واتَّحدَ اللاهوتُ بالناسوتِ؛ أي: شيءٌ من الإلهِ بشيءٍ من الناسِ؛ فضلُّوا وأضلُّوا، مع أنهم صَوَّروهُ وحَصَّروهُ في مظهرِ العجائبِ ومظهرِ الغرائبِ؛ فكيفَ القولُ بعمومِ الكلامِ، وشمولِ المَرَامِ، واستواءِ الخاصِّ والعامِ.

وما أحسنَ المثلَ المضروبَ لمُثَبِّتِ الصِّفَاتِ من غيرِ تشبيهٍ ولا تعطيلٍ باللبنِ الخالصِ السائغِ للشاربينَ يخرجُ من بينِ فَرْثِ التعطيلِ ودمِ التشبيهِ؛ فالمعطلُّ يعبدُ عدماً، والمُشَبَّهُ يعبدُ صنماً، ولا شكَّ أن تعطيلَ الصِّفَاتِ شرٌّ من تشبيهها.

ثم اعلم: أنَّ من أبى إلا تحريفَ الكتابِ والسُّنَّةِ وتأويلَهُما بما يُخالفُ صريحَ كلامِ الأئمةِ؛ فلا يشاءُ مُبطلٌ أن يتأوَّلَ^(١) النُّصوصَ ويُحرِّفها عن مواضعها إلا وجدَّ إلى ذلك سبيلاً، وهذا الذي أفسدَ الدنيا والدينَ، وهكذا فعلتِ اليهودُ والنصارى في نصوصِ التوراةِ والإنجيلِ وحذَرنا الله أن نفعلَ مثلهم وأبى المُبطلونَ إلا أن يسلكوا سبيلَهُم، وكم جنى التأويلُ الفاسدُ على الدِّينِ وأهلِهِ من جنايةٍ؛ فهل قُتلَ عُثمانُ إلا بالتأويلِ الفاسدِ.

وكذا ما جرى يومَ الجملِ وصِفِّينَ ومقتلِ الحسينِ والحرَّةِ، وهل خرجتِ الخوارجُ ورفضتِ الروافضُ، واعتزلتِ المعتزلةُ، وافتقرتِ الأئمةُ على فِرْقِ جَمَّةٍ إلا بالتأويلِ الفاسدِ على وفقِ مُتَابَعَةِ العقلِ الكاسدِ، ثم كيف يُفسَّرُ كتابُ الله بغيرِ ما فسَّرَ به رسولُ الله الذي قالَ في حقِّه: ﴿لَتَبَيَّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وقد قالَ ﷺ: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَقَدْ كَفَرَ»^(٢)، فكيفَ مَنْ تكلَّمَ في

(١) كذا في «ط»، وفي «ح» و«م»: «يتناول».

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، لكن روى الترمذي (٢٩٥٠)، والنسائي في «الكبرى» (٨٠٨٥) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ». وقال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

ذات الله وصفاته بالأهواء الرديّة والآراء البدعيّة، ولا عبرة بقول من يقول: العقل يشهد بضد ما دلّ عليه النقل، والعقل أصل النقل؛ فإذا عارضه قَدَمنا العقل، بل إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأنّ النقل في نفس الأمر لا يكون مطابقاً للعقل؛ فإنّ العقول مختلفة، ولذا ترى أصحابها متفرقة، ولذا قيل في المثل: العقل مع النقل؛ كالعامي المقلد مع العالم المجتهد.

وقد قال الداراني: كلُّ خاطِرٍ خطرٌ واستقرَّ بالبالِ فاعرضه على ميزانِ الكتابِ والسنة، فما وافقهما قبلته، وما خالفهما تركته.

فالواجب كمالُ التسليم له ﷺ في التحكيم؛ فلا يحاكم إلى غيره، ولا يُوقف بتنفيذ أمره وتصديق خبره على عَرْضِهِ على قول إمام مذهبه وشيخ مشربه وأهل زمانه ومكانه، بل إذا بلغه الحديث الصحيح يُعَدُّ نفسه كأنه سمعه من رسول الله ﷺ؛ فلا يرضى بعدَ تحقيق أمره إلى تقليد غيره؛ كما قال إمامنا الأعظم: لا يحلُّ لأحد أن يقول بقولنا ما لم يعرف من أين قلنا. أو هذا معناه^(١).

وكما قال الإمام الشافعي: إذا ثبت الحديث فاضربوا قولِي على الحائط^(٢).

فإذا كان هؤلاء المجتهدون في الدين، الكاملون في مقام اليقين في هذه المرتبة، فما بال من يُقلّد ابن عربي وغيره في كلام - هل صدر عنه أم لا - مما يخالف صريح الكتاب والسنة، ويوجب الكفر أو البدعة، ويترك متابعة سائر المشايخ والأئمة.

فإن كنت أيتها الأخ من المجتهدين؛ فاعمل بما في الكتاب والسنة من أمر الدين، وإن كنت من المقلّدين؛ فتقلّد قول العلماء العاملين والمشايخ الكاملين

(١) انظر: «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء» لابن عبد البر (ص ١٤٥).

(٢) انظر: «البداية والنهاية» لابن كثير (٢٦٥/١٢)، و«سير أعلام النبلاء» (٣٥/١٠)، وللإمام تقي الدين السبكي رسالة تناول فيها كلمة الشافعي هذه بالشرح والبيان، «معنى قول المطلبي إذا صح الحديث فهو مذهبي»، وهي مطبوعة.

المُجمَعِ على دِيانتِهِم وتَحقيقِ أمانَتِهِم وتَصديقِ إمامَتِهِم؛ عملاً بقولِهِ ﷺ: «عليكُم بالسَّوادِ الأعظم»^(١).

والحاصلُ: أَنه لا يَثْبُتُ قَدَمُ الإسلامِ إلا على ظَهْرِ الاستسلامِ لكتابِ اللَّهِ وسُنَّةِ رُسولِهِ ﷺ؛ فقد روى البُخاريُّ عن الزُّهريِّ أَنَّهُ قالَ: مِنَ اللَّهِ الرِّسالةُ، وعلى الرُّسولِ البَلاغُ، وعلينا التَّسليمُ^(٢)، وهذا كلامٌ جامعٌ نافعٌ، وعن جميعِ البِدَعِ مانِعٌ؛ فمَنْ رامَ عِلْمَ ما حُظِرَ عنه عِلْمُهُ، ولم يَقْنَعْ بالتَّسليمِ فَهَمُّهُ؛ حَجبُهُ مَرامُهُ عن خالِصِ التَّوحيدِ، وصافيِ المَعْرِفَةِ وصحيحِ التَّفْريدِ، ولم يَتَرَقَّ إلى مَقامِ التَّحقيقِ، بل تَنَزَّلَ إلى حَضِيضِ التَّقْلِيدِ؛ قالَ تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغَيِّرْهُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، وإنما دَخَلَ الفسادُ في العالَمِ من ثَلاثِ فِرَقٍ؛ كما قالَ ابنُ المُباركِ:

رَأَيْتُ الذُّنُوبَ تُمِيتُ الْقُلُوبَ وَقَدْ يُورِثُ الذَّلَّ إِدْمَانُهَا
وَتَرَكْتُ الذُّنُوبَ حَيَاةَ الْقُلُوبِ وَخَيْرٌ لِّنَفْسِكَ إِحْسَانُهَا
وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمُلُوكُ وَأَحْبَارُ سُوءٍ وَرُهَبَانُهَا^(٣)
فالملوكُ الجابِرةُ يَعْتَرِضُونَ على الشَّريعةِ بالسياساتِ الجائرة، وَيُعَارِضُونَهَا بها، وَيُقَدِّمُونَهَا على حُكْمِ اللَّهِ ورُسولِهِ ﷺ، وأَحْبَارُ السُّوءِ هم العُلَماءُ الخارجونُ عن الشَّريعةِ بآرائِهِم وأَقْسِيَتِهِم الفاسدةِ الْمُتَضَمِّنَةِ تحْلِيلَ ما حَرَّمَ اللَّهُ ورُسولُهُ ﷺ،

(١) رواه ابن ماجه (٣٩٥٠)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٢٢٠) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) «صحيح البخاري» (٢٧٣٨ / ٦).

(٣) الأبيات رواها أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢٧٩ / ٨)، والدينوري في «المجالسة» (١٧٧)،

وزاد بيتين:

وباعوا النفوسَ فلم يزرعوا ولم تَغْلُ بالبيعِ أثمانُها
لقد وقعَ القومُ في جيفةٍ يَبِينُ للعاقلِ إنْتانُها

وتحريم ما أباحه واعتبار ما ألغاه، وإلغاء ما اعتبره، وإطلاق ما قيده، وتقييد ما أطلقه، ونحو ذلك.

والرهبان: هم جهلة المتصوفة، المعتضون على حقائق الإيمان والإسلام ودقائق الشريعة، والأحكام بالأذواق والمواجيد الخيالية النفسانية، والكشوفات الباطلة الشيطانية؛ المتضمنة شرع دين لم يأذن به الله، وإبطال دينه الذي شرع على لسان نبيه ﷺ، والتعرض عن حقائق الإيمان بحفظ النفس وخدع الشيطان.

فقال الأولون: إذا تعارضت السياسة والشرع؛ قدمنا السياسة حفظاً للرياسة. وقال الآخرون: إذا تعارض العقل والنقل؛ قدمنا العقل؛ لأن العقل يثبت النقل. وقال أصحاب الذوق: إذا تعارض الكشف وظاهر الشرع؛ قدمنا الكشف؛ لأن الخبر ليس كالمُعَايَنَةِ.

ولم يدروا أن أخبار الله ورُسُوله ﷺ فوق مرتبة عيان الخلق؛ فكيف بالكشف الذي هو محلّ اللبس، ولذا ترى الكشوف مختلفة وآثارها غير مؤتلفة؛ فكل من قال برأيه، أو ذوقه، أو سياسته، مع وجود النص، أو عارض النص بالمعقول؛ فقد ضاهى إبليس حيث لم يُسلم لأمر ربه، بل قال: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْنِي مِنْ نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ [الأعراف: ١٢].

وقد قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، وقال: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

فالدائر الحائر بين المنقول والمعقول يتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق

والتكذيب، والإقرار والإنكار؛ موسوساً تائهاً شاكاً زائغاً، لا مؤمناً مُصدّقاً، ولا جاحِداً مُكذِّباً، كما قال الطحاوي^(١).

فإن قيل: كيف تتأتى الندامة والتوبة والمَلَامَةُ مع شُهودِ الحِكْمَةِ في التقدير مع شُهودِ القِيُومِيَّةِ والمَشِيئَةِ النافذة؟

قيل: هذا هو الذي أوقع مَنْ عَمِيَتْ بصيرتُهُ في شُهودِ الأمرِ على ما هو عليه، فرأى تلكَ الأفعالَ طاعاتٍ؛ لموافقته فيها القَدَرُ والمَشِيئَةُ، وقال: إن عصيتُ أمرَهُ؛ فقد أطعتُ إرادتَهُ، كما قال قائلُهُم:

أَصْبَحْتُ مُنْفَعِلًا لِمَا يَخْتَارُهُ مِنِّي ففِعَلِي كُلُّهُ طَاعَاتٌ^(٢)
وهؤلاء أعمى الخلقِ بصائر، وأجهلُهُم بالله وأحكامِهِ الدُّنْيَوِيَّةِ وَالْكُونِيَّةِ؛ فَإِنَّ الطَّاعَةَ هِيَ مُوَافَقَةُ الْأَمْرِ الشَّرْعِيِّ لَا مُوَافَقَةَ الْقَدَرِ وَالْمَشِيئَةِ، وَلَوْ كَانَ مُوَافَقَةُ الْقَدَرِ طَاعَةً لَكَانَ إِبْلِيسُ مِنْ أَعْظَمِ الْمُطِيعِينَ.

والحاصل: أَنَّ هَذَا لَيْسَ بِطَاعَةٍ صَدَرَتْ عَنْ إِطَاعَةٍ، بَلْ انْقِيَادٌ لِلْعُبُودِيَّةِ، وَاسْتِسْلَامٌ تَحْتَ أَحْكَامِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَكَاةِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ﴾ [آل عمران: ٨٣].

وَزُبْدَةُ الْكَلَامِ فِي هَذَا الْمَقَامِ: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا شَهِدَ عَجَزَ نَفْسِهِ، وَنُفُودَ الْأَقْدَارِ بِهِ، وَكَمَالَ فَقْرِهِ إِلَى رَبِّهِ، وَعَدَمَ اسْتِغْنَائِهِ عَنْ عِصْمَتِهِ، وَحَفَظَهُ طَرَفَةَ عَيْنٍ؛ كَانَ بِاللَّهِ فِي هَذِهِ الْحَالِ لَا بِنَفْسِهِ فِي الْأَفْعَالِ؛ فَوْقَ الدَّنْبِ مِنْهُ حَيْثُ كَانَ كَالْمُحَالِ؛ فَإِنَّ عَلَيْهِ حِصْنَاً حَصِيناً مِنْ مَقَامِ (بِي يَسْمَعُ، وَبِي يُبْصِرُ، وَبِي يَبْطِشُ، وَبِي يَمْشِي)^(٣)؛ فَإِذَا حُجِبَ

(١) انظر: «شرح عقيدة الطحاوي» (ص ٢٢٧).

(٢) البيت لنجم الدين بن إسرائيل، كما في «مجموع الفتاوى» (٨/ ٢٥٧)، و«شرح عقيدة الطحاوي» (ص ٢٨٦).

(٣) وهذا المقام مأخوذ من الحديث النبوي الذي رواه البخاري (٦١٣٧) عن أبي هريرة قال: =

عن هذا المشهد، وبقي بنفسه استولى عليه حُكْمُ نفسه؛ فهناك نُصِبَتْ عليه الشُّبَاكُ والأشْرَاكُ، وأُرْسِلَتْ عليه الصِّيَادُونَ.

فإذا انقشع عنه ضبابُ ذلك الوجودِ الطَّبَعِيِّ، وانفتحَ له بابُ الشُّهُودِ الشرعي، بحضرةِ الندامةِ والتوبةِ والملامةِ والإنابةِ؛ فإنه كان في المعصية محجوباً بنفسه عن ربِّه، فلمَّا فارقَ ذلك الوجودَ صارَ في وجودٍ آخر؛ فبقيَ برَّبِّه لا بنفسه، وإليه الإشارةُ في حديث: «لا يزني الزاني وهو مؤمن»^(١)، وسرُّ القَدَرِ مخفيٌّ عن البشر؛ ففي الإنجيل: يا بني إسرائيل! لا تقولوا: لِمَ أمرَ ربُّنا، ولكنَّ قولوا: بِمَ أمرَ ربُّنا؛ لأنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ لا يُسألُ عَمَّا يَفْعَلُ؛ لِكَمالِ عدْلِهِ وحِكمَتِهِ، لا لمجردِ قَهْرِهِ وقُدْرَتِهِ؛ خلافاً لِحُجْمِ وشِيعَتِهِ.

وقد قال الطَّحاويُّ: إِنَّ الْعِلْمَ عِلْمَانِ: عِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَوْجُودٌ، وَعِلْمٌ فِي الْخَلْقِ مَفْقُودٌ؛ فَإِنْكَارُ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ كُفْرٌ، وَادِّعَاءُ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ كُفْرٌ، وَلَا يَثْبُتُ الْإِيمَانُ إِلَّا بَقَبُولِ الْعِلْمِ الْمَوْجُودِ، وَتَرْكِ طَلَبِ الْعِلْمِ الْمَفْقُودِ، انْتَهَى^(٢).

ويعني بـ (العلم المفقود) علمَ القَدَرِ، الذي طَوَّاهُ اللهُ عَنْ أَنَامِهِ، ونَهَاهُمْ عَنْ مَرَامِهِ، ويعني بـ (العلم الموجود) علمَ الشَّرِيعَةِ؛ بِأُصُولِهَا وفُرُوعِهَا، فَمَنْ أَنْكَرَ شَيْئاً مما جَاءَ بِهِ الرُّسُولُ ﷺ كَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ، وكذا من ادَّعى عِلْمَ الْغَيْبِ.

= قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ؛ فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ وَيَدَهُ الَّتِي يَبْغِضُ بِهَا وَرَجُلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا...».

(١) رواه البخاري (٢٣٤٣)، ومسلم (٥٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظه عندهما: «لا

يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن».

(٢) انظر: «شرح عقيدة الطحاوي» (ص ٢٩٢).

ثم لا يلزم من خفاء حكمة الله تعالى علينا عدمها في نفس الأمر؛ فمن الحكيم المجهولة عندنا خلق المؤذي من الأشياء، وإيلاء الأطفال والأنبياء.

ثم من علامة مرض القلب عُدُولُهُ عن الأغذية النافعة الموافقة له إلى الأغذية الضارة، وعُدُولُهُ عن دوائه النافع إلى دوائه الضار، كما عليه أكثر الفجار؛ حيث يميلون عن العلوم الشرعية الإلهية إلى العلوم الطبيعية النفسية، وقد قال ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ جَهْلًا»^(١)، وقال: «أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَعُ»^(٢).

ثم أنفع الأغذية غذاء الإيمان، وأنفع الأدوية دواء القرآن؛ فمن طلب الشفاء من غير الكتاب والسنة؛ فهو من أجهل الجاهلين وأضل الضالين.

ثم من المعتقد المعتقد كونه تعالى لا داخل العالم ولا خارجه، كما كان قبل خلق الموجودات وظهور الكائنات.

وأما القول بأنه غير متصل بالعالم وغير منفصل عنه؛ فغير مقبول، فكيف بالاتصال من وجه، وبالاتصال من وجه، مع أنه يلزم منه أن يكون باري السمات محلاً للخسائس والقاذورات، فكما أنه تعالى مُنَزَّه عن أن يكون له مكان؛ فمُنَزَّه عن أن يكون مكاناً لغيره.

وإنما مآل هذا القائل بالإلحاد الباطل إلى مذهب الفلاسفة المسمون عند من يُعَظِّمُهُم بِالْحُكَمَاءِ، وهم أسفهُ السفهاء؛ حيث ذهبوا إلى أن الله سبحانه وجود مجرد لا ماهية له ولا حقيقة له؛ فلا يعلم الجزئيات بأعيانها، وكل موجود في الخارج فهو جزئي، ولا يفعل عندهم بقدرته ومشيتته، وإنما العالم عندهم

(١) رواه أبو داود (٥٠١٢)، من حديث بريدة بن الحصيب رضي الله عنه، قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢٦ / ١): في إسناده من يجهل.

(٢) رواه مسلم (٢٧٢٢) من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه.

لازِمٌ له أزلاً وإن سَمَّوه مفعولاً له، فمُصانعةٌ ومُصالحةٌ للمُسلمينَ في اللفظِ، وليسَ عندهم بمفعولٍ ولا مخلوقٍ ولا مقدورٍ عليه، وينفونَ عنه سَمْعَهُ وبصرَهُ وسائرَ صفتهِ؛ فهذا إيمانُهم باللهِ سبحانه.

وعن أبي حنيفةٍ رحمه الله أَنَّهُ قال: لا ينبغي لأحدٍ أن ينطقَ في ذاتِ الله بشيءٍ، بل يصفُه بما وصفَ به نفسه^(١).

ثم الحذرَ الحذرَ من أن يُتوهمَ أنَّ مَنْ أخطأَ في عقيدتهِ يكونُ معذوراً، بل باتِّفاقِ المُسلمينَ يكونُ موزوراً، ثم تأويلُها تأويلاتٌ باطلةٌ على وجهِ يُوافقُ قولَ أهلِ الحقِّ، هل يُفيدهُ أم لا؟

ففيه خلافٌ مشهورٌ؛ فإنَّ طوائفَ من أهلِ الكلامِ والفقهِ والحديثِ يقولونَ بكُفْرِهِ وإن كانَ متأولاً في نفسه.

وقال شارحُ «عقيدة الطحاوي»: إنَّ مذهبَ الجَهَمِ بنِ صفوان: أن الإيمانَ هو المعرفةُ بالقلبِ فقط؛ فلازِمُهُ أن فرعونَ وقومَه كانوا مُؤمنينَ عندهُ؛ فإنهم عرفوا صدقَ موسى وهارونَ عليهما الصَّلَاةُ والسَّلَامُ ولم يؤمنوا بهما، ولذا قال موسى لفرعون: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَافِرٍ﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وكذا أهلُ الكتابِ كانوا يعرفونَ النبيَّ ﷺ كما يعرفونَ أبناءَهُم ولم يكونوا مُؤمنينَ بل كافرينَ مُعاندينَ، وكذا أبو طالبٍ؛ فإنه قال:

لَقَدْ عَلِمْتُ بِأَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ مِنْ خَيْرِ أديانِ البرِّيَّةِ دِينَا
لَوْلَا المَلَامَةُ أَوْ حَذَارُ مَسِيبَةٍ لوجدتَنِي بِذالكَ سَمحاً مُبِينَا
بل يكونُ إبليسُ مُؤمناً عندَ الجَهَمِ؛ فإنه لم يجهلَ رَبَّهُ بل هو عارفٌ به ﴿قَالَ

(١) انظر: «شرح عقيدة الطحاوي» (ص ٤٧٤).

أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمٍ يُبْعَثُونَ ﴿[الأعراف: ١٤]﴾ قَالَ رَبِّ بِمَا أَغْوَيْتَنِي ﴿[الحجر: ٣٩]﴾ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿[ص: ٨٢]﴾، وَالْكَفَرُ عِنْدَ الْجَهْمِ هُوَ الْجَهْلُ بِالرَّبِّ تَعَالَى، وَلَا أَحَدٌ أَجْهَلُ مِنْهُ بِرَبِّهِ؛ فَإِنَّهُ جَعَلَهُ الْوُجُودَ الْمُطْلَقَ وَسَلَبَ عَنْهُ جَمِيعَ صِفَاتِهِ وَلَا جَهْلَ أَكْثَرَ مِنْ هَذَا؛ فَيَكُونُ كَافِرًا بِشَهَادَتِهِ عَلَى نَفْسِهِ^(١).

وكان الجَهْمُ بخراسان وأظهرَ مقالتهُ هناك، وتبعه عليها جمعٌ بعد أن ترك الصلاة أربعين يوماً شكاً في ربِّه، وكان ذلك لمناظرته قوماً من المُشركين يُقالُ لَهُمْ: السُّمِّيَّةُ؛ فلاسفةُ الهنْدِ، الذين يُنْكِرُونَ من العُلُومِ ما سوى الحِسِّيَّاتِ؛ قالوا لَهُ: هذا ربُّكَ الذي تعبُدُهُ، هل يُرى أو يُشَمُّ أو يُذَاقُ أو يُلمَسُ؟ فقال: لا؛ فقالوا: هُوَ معدومٌ؛ فبقيَ أربعين يوماً لا يعبدُ شيئاً، ثم لَمَّا خلا قلبه من معبودِ تألَهِه؛ نقَشَ الشَّيْطَانُ اعتقاداً تحتَ فكرِهِ، فقال: إِنَّهُ الْوُجُودُ الْمُطْلَقُ، ونفى جميعَ الصِّفَاتِ.

وقد تنازعَ العُلَمَاءُ فِي الْجَهْمِيَّةِ؛ هل هُم من الثَّنتينِ وسبعينَ فِرْقَةً أم لا؟ ثم اعلَم: أَنَّ الْمُعْتَقِدَ الْحَقَّ: أَنَّ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ لَا تَفْنِيَانِ، وَأَدْلَتْهُمَا مَمْلُوءٌ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ، وَقِيلَ: تَبْقَى الْجَنَّةُ وَتَفْنَى النَّارُ.

قال شارحُ «عقيدة الطحاوي»: وَهُوَ قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ مَذْكُورٌ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ التَّفْسِيرِ وَغَيْرِهَا، انْتَهَى^(٢).

وهذا غيرُ مشهورٍ ولا مذكورٍ كما لا يخفى، وعلى تقديرِ ثبوتِهِ يَكُونُ مُحْمُولاً عَلَى طَبَقَةٍ مُخْتَصَّةٍ بِعُصَاةِ الْمُؤْمِنِينَ دُونَ الْكَافِرِينَ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ إِطْلَاقُ نَقْلِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَغَيْرِهِمْ.

ثم قال: وقد روى عبدُ بنُ حميدٍ في «تفسيره» المشهورِ بسندهِ إلى عمرَ رَضِيَ

(١) انظر: «شرح عقيدة الطحاوي» (ص ٣٧٢-٣٧٣).

(٢) انظر: «شرح عقيدة الطحاوي» (ص ٤٨٠).

الله عنه أنه قال: لو لَبِثَ أَهْلُ النَّارِ فِي النَّارِ كَقَدَرِ رَمْلِ عَالِجٍ، لَكَانَ لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ وَقْتُ يَخْرُجُونَ^(١).

وقيل: بفناء الجنة والنار، وقائله الجهم بن صفوان إمام المعتزلة، وأنكره عليه عامة أهل السنة وكفروه به، وأبو الهذيل العلاف شيخ المعتزلة وافقه على هذا. ثم قال الشارح: فللناس في أبدية النار ودوامها أقوال:

منها: أن أهلها يُعَذَّبُونَ فيها إلى وقتٍ محدّدٍ، ثم يخرجون منها، ويخلّفهم فيها قومٌ آخرون، وهذا القول حكاه اليهود للنبي ﷺ، وأكذبهم فيه، وقد أكذبهم الله بقوله: ﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً﴾ [البقرة: ٨٠] الآية. ومنها: أن أهلها يخرجون منها، وتبقى على حالها ليس فيها أحد.

ومنها: أنها تفنى بنفسها؛ لأنها حادثّة، وما ثبت حدوثه استحال بقاءه، وهذا قول الجهم وشيعته، ولا فرق عنده في ذلك بين الجنة والنار، كما تقدّم، والجواب عن شبهته: أن بقاء الجنة والنار ليس لذاتهما، بل بإبقاء الله لهما.

ومنها: أنها تفنى حركات أهلها ويصيرون جماداً لا يحشون بألم، وهذا قول أبي الهذيل ممن وافق الجهم في أصله وخالفه في فروعه.

ومنها: أن أهلها يُعَذَّبُونَ فيه ثم تنقلب طبيعتهم وتبقى طبيعة نارية يتلذذون بها لموافقتها لطبيعتهم، وهذا قول إمام الاتحادية ابن عربي الطائفي. انتهى^(٢).

وهذه الأقوال ظاهرة البطلان، مخالفة للكتاب والسنة ومذهب أهل السنة والجماعة، ومما يدل على بطلان القول الأخير قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ

(١) كذا عزه ابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» (١١/٤٢٢)، وقال: سنده منقطع، ووثق رجاله المناوي في «فيض القدير» (١/٤٠)، وعزه السيوطي في «الدر المنثور» لابن المنذر (٤/٤٧٨).

(٢) انظر: «شرح عقيدة الطحاوي» (ص ٢٤٨).

بَدَلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴿ [النساء: ٥٦]، وقوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا﴾ [النبا: ٣٠]، وقوله: ﴿وَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ مِّنْ عَذَابِهَا﴾ [فاطر: ٣٦]، وقوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]، وقوله: ﴿لَا يَفْتَرُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾ [الزخرف: ٧٥]؛ أي: حائرون آيسون.

ثم اعلم: أَنَّ الْجَهَنَّمَ هَذَا هُوَ ابْنُ صَفْوَانَ التِّرْمِذِيُّ رَئِيسُ الْجَبَرِيَّةِ، الْقَائِلِينَ: بِأَنَّ التَّدْبِيرَ فِي أَعْمَالِ الْخَلْقِ كُلِّهَا لِلَّهِ تَعَالَى، وَهِيَ كُلُّهَا اضْطِرَارِيَّةٌ، كَحَرَكَاتِ الْمُرْتَعِشِ، وَالْعُرُوقِ النَّابِضَةِ، وَحَرَكَاتِ الْأَشْجَارِ، وَإِضَافَتِهَا إِلَى الْخَلْقِ مَجَازٌ، وَهِيَ عَلَى حَسْبِ مَا يُضَافُ الشَّيْءُ إِلَى مَحَلِّهِ دُونَ مَا يُضَافُ إِلَى مُحَصِّلِهِ.

وَقَابَلْتَهُمُ الْمُعْتَزِلَةَ، فَقَالُوا: إِنَّ جَمِيعَ الْأَفْعَالِ الْاِخْتِيَارِيَّةِ مِنْ جَمِيعِ الْحَيَوَانِ بِخَلْقِهَا لَا تَعْلُقُ لَهَا بِخَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاخْتَلَفُوا فِيهَا بَيْنَهُمْ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْدِرُ عَلَى أَعْمَالِ الْعِبَادِ أَمْ لَا؟

وَقَالَ أَهْلُ الْحَقِّ: أَعْمَالُ الْعِبَادِ بِهَا صَارُوا مُطِيعِينَ وَعُصَاةً، وَهِيَ مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْحَقُّ سُبْحَانَهُ مُنْفَرِدٌ بِخَلْقِ الْمَخْلُوقَاتِ لَا خَالِقَ لَهَا سِوَاهُ.

فَالْجَبَرِيَّةُ غَالُوا فِي إِثْبَاتِ الْقَدَرِ؛ فَنفَوْا صُنْعَ الْعَبْدِ أَصْلًا كَمَا غَالَتِ الْمُشَبِّهَةُ فِي إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ فَشَبَّهُوا، وَالْقَدَرِيَّةُ نَفَاهُ الْقَدَرِ جَعَلُوا الْعِبَادَ خَالِقِينَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى، وَلِهَذَا كَانُوا مَجُوسَ هَذِهِ الْأُمَّةِ، بَلْ أَرَدَى مِنَ الْمَجُوسِ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَجُوسَ أَثْبَتُوا خَالِقِينَ، وَهُمْ أَثْبَتُوا خَالِقِينَ، وَهَدَى اللَّهُ أَهْلَ السُّنَّةِ لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ، وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَلَيْسَ هَذِهِ الرَّسَالَةُ مَوْضِعَ بَسْطِ الْأَدْلَةِ.

وَأَمَّا مَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْجَبَرِيَّةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَنُكِبَ إِلَهُكَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]؛ فَهُوَ دَلِيلٌ عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّهُ سُبْحَانَهُ أَثْبَتَ لِرَسُولِهِ رَمِيًّا بِقَوْلِهِ: ﴿إِذْ رَمَيْتَ﴾؛ فَعَلِمَ: أَنَّ الْمُثْبِتَ غَيْرُ الْمُنْفِي، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّمِيَ لَهُ ابْتِدَاءٌ وَانْتِهَاءٌ؛ فَابْتِدَاؤُهُ الْحَذْفُ، وَانْتِهَاؤُهُ الْإِصَابَةُ، وَكُلُّ مِنْهُمَا يُسَمَّى رَمِيًّا.

أو يُقال: المعنى: وما رميتَ خلقاً إذ رميتَ كسباً، ولكنَّ اللهَ رمى حيثُ خلقكَ وخلقَ أسبابَ الرمي لك وقُوَّةَ الكسبِ فيكَ، وهذا هو عينُ معنى جمعِ الجمعِ الذي عليه السَّادة الصُّوفية الرِّضِيَّة السُّنِّيَّة السُّنِّيَّة.

وفي «العقيدة الطحاويَّة»: أن نبياً واحداً أفضل من جميع الأولياء.

قال شارحها: يُشيرُ الشيخُ رحمه الله إلى الردِّ على الاتِّحاديَّة و جهلة المتصوِّفة، ممن يظنُّ أنه يصلُّ برياضته واجتهاده في عبادته وتصفية نفسه إلى ما وصلت إليه الأنبياء^(١).

ومنهم من يقول: إنَّ الأنبياء والرُّسل إنما يأخذون العلمَ بالله من مشكاة خاتم الأولياء، ويدَّعي لنفسه أنه خاتم الأولياء، ويكون ذلك العلمُ حقيقة قولِ فرعون، وهو أنَّ هذا الموجود المشهود واجبٌ بنفسه ليس له صانعٌ مُباينٌ له، لكن هذا يقول: هو الله، وفرعونُ أظهرَ الإنكارَ بالكُلِّيَّة، لكن كان فرعونُ في الباطنِ أعرفَ بالله منهم؛ فإنَّه كان مُثبتاً للصانع، وهؤلاء ظنُّوا أن الموجود المخلوق هو الموجود الخالق؛ كابن عربيٍّ وأمثاله، وهو كما رأى أنَّ الشرعَ الظاهرَ لا سبيلَ إلى تغييره، قال: النبوة خُتِمتْ لكنَّ الولاية لم تُختم، وادَّعى من الولاية ما هو أعظم من النبوة وما يكون للأنبياء والمرسلين، والأنبياء يستفيدون منها كما قال:

مَقَامُ النَّبُوَّةِ فِي بَرَزَخٍ فَوْقَ الرَّسُولِ وَدُونَ الْوَلِيِّ^(٢)
وهذا قلبٌ للشريعة؛ فإنَّ الولاية ثابتةٌ للمؤمنين، كما قال تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾^(٦٢) الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٢﴾
[يونس: ٦٢]، والنبوة أخصُّ من الولاية، والرسالة أخصُّ من النبوة.

(١) انظر: «شرح عقيدة الطحاوي» (ص ٥٥٥).

(٢) انظر: «شرح عقيدة الطحاوي» (ص ٥٥٦).

وقال ابنُ عَرَبِيٍّ أيضاً في «فصوصه»: وَلَمَّا مَثَلَ النَّبِيُّ ﷺ النَّبُوَّةَ بِالْحَائِطِ مِنَ اللَّبَنِ، فَرَأَاهَا قَدْ كَمُلَتْ إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ، وَكَانَ هُوَ ﷺ مَوْضِعَ اللَّبَنَةِ^(١).

وَأَمَّا خَاتَمُ الْأَوْلِيَاءِ؛ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ هَذِهِ الرُّوْيَةِ، فَيَرَى مَا مَثَلَهُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَيَرَى نَفْسَهُ فِي الْحَائِطِ مَوْضِعَ لَبْنَتَيْنِ، وَيَرَى نَفْسَهُ تَنْطَبِعُ فِي مَوْضِعِ لَبْنَتَيْنِ، فَيَكْمُلُ الْحَائِطُ، وَالسَّبَبُ الْمَوْجِبُ لِكَوْنِهِ يَرَاهَا لَبْنَتَيْنِ أَنَّ لِلْحَائِطِ لَبَنَةً مِنْ فِضَّةٍ وَلَبَنَةً مِنْ ذَهَبٍ، وَاللَّبَنَةُ الْفِضَّةُ هِيَ ظَاهِرُهُ وَمَا يَتَّبِعُهُ فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ كَمَا هُوَ آخِذٌ عَنِ اللَّهِ فِي السِّرِّ مَا هُوَ فِي الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ مُتَّبِعٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ يَرَى الْأَمْرَ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يَرَاهُ هَكَذَا وَهُوَ مَوْضِعُ اللَّبَنَةِ الذَّهَبِيَّةِ فِي الْبَاطِنِ؛ فَإِنَّهُ يَأْخُذُ مِنَ الْمَعْدِنِ الَّذِي يَأْخُذُ مِنْهُ الْمَلَكُ الَّذِي يُوجِي بِهِ إِلَى الرَّسُولِ.

قال: فَإِنْ فَهَمْتَ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ؛ فَقَدْ حَصَلَ لَكَ الْعِلْمُ النَّافِعُ.

قال الشارح: فَمَنْ ضَرَبَ لِنَفْسِهِ الْمَثَلَ بِلَبَنَةِ ذَهَبٍ، وَلِلرَّسُولِ بِلَبَنَةِ فِضَّةٍ، فَيَجْعَلُ نَفْسَهُ أَعْلَى وَأَفْضَلَ مِنَ الرَّسُولِ ﷺ: ﴿تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ﴾ [البقرة: ١١١] ﴿إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِيَلْقِيهِ﴾ [غافر: ٥٦].

وكيف يخفى كُفْرُ مَنْ هَذَا كَلَامُهُ، وَلَهُ مِنَ الْكَلَامِ أَمْثَالُ هَذَا، وَفِيهِ مَا يَخْفَى مِنْهُ الْكُفْرُ، فَلِهَذَا يَحْتَاجُ إِلَى نَقْدٍ جَيِّدٍ لِيُظْهَرَ زَيْفُهُ؛ فَإِنَّ مِنَ الزَّغَلِ مَا يَظْهَرُ لِكُلِّ نَاقِدٍ، وَمِنْهُ مَا لَا يَظْهَرُ إِلَّا لِلنَّاقِدِ الْحَادِقِ الْبَصِيرِ، وَكُفْرُ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَأَمْثَالُهُ فَوْقَ كُفْرِ الْقَائِلِينَ: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٢٤]، وَلَكِنَّ ابْنَ عَرَبِيٍّ وَأَمْثَالَهُ مُنَافِقُونَ زَنَادِقَةٌ اتِّحَادِيَّةٌ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ، وَالْمُنَافِقُونَ يُعَامِلُونَ مُعَامَلَةَ الْمُسْلِمِينَ

(١) يشير إلى ما أخرجه البخاري (٣٣٤٢)، ومسلم (٢٢٨٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ مَثَلِي وَمَثَلَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَأَحْسَنَهُ وَأَجْمَلَهُ إِلَّا مَوْضِعَ لَبَنَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَطُوفُونَ بِهِ وَيَعْبَجُونَ لَهُ، وَيَقُولُونَ: هَلَا وَضَعْتَ هَذِهِ اللَّبَنَةُ؟ قَالَ: فَأَنَا اللَّبَنَةُ وَأَنَا خَاتِمُ النَّبِيِّينَ».

لإظهارهم الإسلام، كما كان يُظهرُ المنافقونَ الإسلامَ في حياةِ النبي ﷺ ويُبطنونَ الكُفْرَ وهو يُعاملُهم مُعاملةَ المُسلمينَ لِمَا يَظهرُ منهم، فلو أنه ظَهرَ من أحدٍ منهم ما يُبطنه من الكُفْرِ لأجرى عليهم حُكمَ المُرتدِّ، واللهُ المُستعانُ.

وأما قولُ بعضِ الجُهلةِ: إنَّ الفقراءَ يُسلَّمُ إليهم حالُهم؛ فكلامٌ باطلٌ، بل الواجبُ عَرَضُ أحوالِهم وأفعالِهم على الشريعةِ المحمديةِ، وعلى الكتابِ والسُّنةِ النبويَّةِ فما وافقها قُبِلَ، وما خالفها رُدَّ، كما وردَ: «مَنْ أَحدثَ في أمرِنا ما ليسَ منه فهو رُدٌّ»^(١).

فلا طريقةَ إلا طريقةَ الرُّسُولِ ﷺ، ولا شريعةَ إلا شريعتهُ، ولا حقيقةَ إلا حقيقتهُ، ولا عقيدةَ إلا عقيدتهُ، ولا يصلُ أحدٌ من الخلقِ بعدهُ إلى الحقِّ ولا إلى رضوانه وجنته وكرامته إلا بمتابعةِ رُسُولِهِ باطناً وظاهراً، ومَنْ لم يكن له مُصدِّقاً فيما أخبرَ مُلتزماً لطاعته فيما أمرَ مِنَ الأُمُورِ الباطنةِ التي في القُلُوبِ والأعمالِ الظاهرةِ التي على الأبدانِ؛ لم يكن مُؤمناً فضلاً عن أن يكونَ وليّاً، ولو طارَ في الهواءِ، وسارَ في الماءِ، وأنفقَ من الغيبِ، وأخرجَ الذهبَ من الغيبِ، ولو حصلَ له من الخوارقِ ماذا عسى أن يحصلَ؛ فإنَّه لا يكونُ مع تركِهِ الفِعْلَ المأمُورَ وتركِ المحظُورِ إلَّا من أهلِ الأحوالِ الشيطانيَّةِ المُبعدَةِ لصاحبها عن الله وبابه، المُقَرَّبَةِ إلى سُخْطِهِ وعقابه.

وأما مَنْ اعتقدَ من بعضِ البُلَّه والموَلَّهينَ مع تركِهِ لِمُتَابَعَةِ الرُّسُولِ ﷺ في أقوالِهِ وأفعاليهِ وأحواليهِ أنَّه من أولياءِ الله؛ فهو ضالٌّ مُبتدِعٌ مُخطئٌ في اعتقاده؛ فإنَّ ذلكَ الأبلهَ إمَّا أن يكونَ شيطاناً زنديقاً، أو مُزوراً كاذباً مُتخَيِّلاً، أو مجنوناً مُبدُوراً، ولا يُقالُ: يُمكنُ أن يكونَ هذا مُتبعاً في الباطنِ وإن كان تاركاً للاتباعِ في الظاهرِ؛ فإنَّ هذا خطأً أيضاً، بل الواجبُ مُتَابَعَةُ الرُّسُولِ ﷺ ظاهراً وباطناً.

(١) رواه البخاري (٢٥٥٠)، ومسلم (١٧١٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

والطائفة الملامية - وهم الذين يفعلون ما يلامون عليه، ويقولون: نحن متبعون في الباطن، ويقصدون إخفاء أعمالهم - ضالون مبتدعون مخطئون في فعلهم ما يلامون عليه، وهم عكس المرائين زوروا باطلهم بباطل آخر، والصراط المستقيم بين ذلك، وكذلك الذين يصعقون عند سماع الأنغام الحسنة مبتدعون ضالون، وليس للإنسان أن يستدعي ما يكون سبب زوال عقله، ولم يكن في الصحابة والتابعين من يفعل ذلك، ولو عند سماع القرآن، بل كانوا كما وصفهم الله تعالى: ﴿إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢]، وما يحصل لبعضهم عند سماع الأنغام المطربة؛ من الهذيان والتكلم ببعض اللغات المخالفة للسان المعروف منه؛ فذلك شيطان يتكلم على لسانه كما يتكلم على لسان المصروع، وذلك كله من الأحوال الشيطانية.

وأما من يتعلق بقصة موسى مع الخضر عليهما السلام في تجويز الاستغناء عن الوحي بالعلم اللدني الذي يدعيه بعض من عدم التوفيق؛ فهو ملحد زنديق؛ فإن موسى عليه السلام لم يكن مبعوثاً إلى الخضر ولم يكن الخضر مأثوراً بمتابعته، ولهذا قال له: أنت موسى بنى إسرائيل؟ قال: نعم، ومحمد ﷺ مبعوث إلى جميع الثقليين بل إلى جميع [أهل] (١) الكونين، ولو كان موسى حياً لما وسعه إلا اتباعه، وإذا نزل عيسى إلى الأرض إنما يحكم بشريعة محمد ﷺ؛ فمن ادعى أنه مع محمد كالخضر مع موسى، أو جوز ذلك لأحد من الأمة؛ فليجدد إسلامه.

وأما الذين يتعبدون بالرياضات والخلوات، ويتركون الجمع والجماعات فهم من ﴿الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، وكل من عدل عن اتباع الكتاب والسنة إن كان عالماً؛ فهو مغضوب عليه، وإلا فهو ضال، ولهذا شرع الله لنا أن نسأله في كل صلاة: أن يهدينا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، غير المغضوب عليهم ولا الضالين.

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

وقد ثبتَ عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «اليهودُ مغضوبٌ عليهم، والنصارى ضالُّون»^(١). وقال طائفةٌ من السَّلفِ: من انحرفَ من العلماء؛ ففيه شبهٌ من اليهود، ومن انحرفَ من العباد؛ ففيه شبهٌ من النصارى، ولهذا تجدُ أكثرَ المنحرفين من أهلِ الكلام من المعتزلة ونحوهم فيه شبهٌ من اليهود، حتى إن علماء اليهود يقرؤون كُتُبَ شيوخِ المعتزلة، ويستحسنون طريقَتَهُمْ، وكذا شيوخُ العباد ونحوهم فيه شبهٌ من النصارى، ولهذا يميلونَ إلى نوعٍ من الرهبانية والحلول والاتِّحاد، وسائرِ أنواعِ الفسادِ في الاعتقاد، واللهُ رؤوفٌ بالعباد.

وقد ذكرَ ابنُ المُقري صاحبُ «الإرشاد» في متنِ «الروض»: أنَّ مَنْ شكَّ في تكفيرِ اليهود والنصارى وطائفةِ ابنِ عربيٍّ؛ كَفَرَ.

قال شارحه الشيخ زكريَّا: أي: الذين ظاهرُ كلامهم عندَ غيرهم الاتِّحاد وغيره، وهو بحسبِ ما فهمه كبعضهم من ظاهرِ كلامهم، والحقُّ أَنَّهُمْ مُسْلِمُونَ أخيارٌ، وكلامُهُمْ جارٍ على اصطلاحهم كسائرِ الصوفية، وهو حقيقةٌ عندهم في مُرادِهِمْ، وإن افتقرَ - عندَ غيرهم ممن لو اعتقدَ ظاهره كفرًا - إلى تأويلٍ؛ لأنَّ اللفظَ المصطلحَ عليه حقيقةً في معناه الاصطلاحي، مجازٌ في غيره؛ فالمُعْتَقِدُ مِنْهُمْ لِمَعْنَاهُ مُعْتَقِدٌ لِمَعْنَى صحيحٍ، انتهى^(٢).

ولا يخفى أنَّ اصطلاحَهُمْ على تقديرِ وجودِهِ لَهُمْ؛ مُخَالَفٌ لمصطلحِ الصوفية، فإنَّ مِنْهُمْ مَنْ كَفَرَهُ كما قدَّمناه عن الشيخ علاءِ الدولة السَّمنانيِّ وغيره من الأكابر مع أنَّ ابنَ عربيٍّ صرَّحَ بنفسِهِ أنَّ كلامَهُ هذا ليسَ فيه تأويلٌ.

(١) رواه الترمذي (٢٩٥٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣١ / ١) من حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٢) انظر: «أسنى المطالب شرح روض الطالب» للشيخ زكريا الأنصاري (١١٩ / ٤).

ثم هل يجوز لمسلم أن يجعل مُصطلحاً مُخالفاً للقواعد العربية التي نزل بها القرآن ووقع بها السُّنة؛ فتقلب الحقيقة اللغوية المُطابقة للقواعد الشرعية معاني مجازية، والاصطلاحات المُحدثة حقيقة عُرْفية، وهل لمسلم أن يقول: صدق فرعون في قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]؛ فإن المراد بالرب هنا المَلِكُ، وهو كان سُلطان سلاطينهم، وكذا قوله: ﴿رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]؛ مُبتدأ وخبر، مع أن هذا الكلام ليس على مُقتضى اصطلاح لهم في هذا المقام، بل إلحادٌ وزندقةٌ فيما قصده من المَرَامِ.

ثم قوله^(١): (وقد نصَّ على ولاية ابن عربي جماعة عارفون بالله؛ منهم ابن عطاء الله، والشيخ اليافعي). مدفوعٌ بإنكار شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام وغيره من العلماء الأعلام والمشايخ الفخام، وتصريحهم بأنه زنديقٌ.

فالجمع بينهما: أن الأولين ما تأملوا كلامه ولا عرفوا مقامه ولا حققوا مرامه، وعلى تقدير التنزل في الأمر: بأن التعارض مُوجبٌ للتساقط المُقتضي لعدم الكُفر؛ فنحن نحكم بالظاهر، والله أعلم بالسرائر.

فقول الشارح: الحق باطلٌ بلا مَرِية فيه؛ إذ ليس بعد الحق إلا الضلال، وهو يُوجبُ تضليل أرباب الكمال، والله أعلم بالأحوال، ومن أطلع على مباحثه في «الفصوص»، و«الفتوحات المكية» جزم أنه لم يتكلم على مُصطلحات الصُوفية، بل أوردها على قواعد العربية.

وأما قول الشارح: (أنه رُبما وقع عنه كلمات في حال السكر والمحو)؛ فمردودٌ بأن تلك الكلمات لم تُولف إلا في وقت الشُّعور والصُّحو، على أن هذا الشرح والجواب ليس مُطابقاً لما في الكتاب؛ إذ لم يتعرض الماتن إلى نفس ابن

(١) أي: الشيخ زكريا الأنصاري. انظر: «أسنى المطالب شرح روض الطالب» (١١٩/٤).

عربي؛ لاحتمال موته على دين النبي ﷺ، وإنما قال: وطائفته ممن مشى على طريقته المُنافية لدين الله وشريعته، كما سيظهر من كلماته الصريحة في الارتداد واتفاق أتباعهم على ظاهر كلامه من الفساد على وجه الاعتماد وطريق الاعتقاد؛ بحيث كل من له أدنى عقل، أو عنده شمة من نقل علم أن ضرر كفرهم على المسلمين أقوى من كفر اليهود والنصارى وضلال المبتدعة أجمعين.

فكلام الماتن هو الحق، والحق بأن يتبع أحق؛ فانظر إلى ما قال، ولا تنظر إلى من قال، إن كنت من أهل العلم والحال؛ فإن بعضاً من الطائفة الجودية، ذكر الاعتراضات الواردة على الكلمات الرديئة المنسوبة إلى ابن عربي وأتباعه الدنيّة، ونسب إنكارها إلى العلماء القسريّة، والمشايخ القسريّة، ثم أجاب عنها بأجوبة واهية غير مرضية؛ فيها أنا أوردتها مع أجوبتها على وجه يظهر بطلانها وحقيقتها.

اعلم: أن الاعتراضات على نوعين؛ نوع لا يتعلق بوحدة الوجود، وهي ثمانية، ونوع يتعلق بها، وهي ثمانية عشر؛ فالمجموع ستة وعشرون اعتراضاً^(١):

الأول: قوله في فص آدم عليه السلام: (إنه للحق سبحانه بمنزلة إنسان العين للعين)^(٢).

ومحظوره ظاهر، ومحذوره باهر؛ لأنه سبحانه قبل إنشاء آدم، بل قبل إبداء العالم كان بصيراً، وكان في عالم القدم يرى الأشياء قبل ظهورها من الوجود إلى العدم. ثم تعليقه بقوله: (فإنه به نظر الحق إلى خلقه فرحمهم)؛ ليس بصحيح على إطلاقه؛ إذ خلق الملائكة والشياطين من قبل إيجاده، فلا يكون سبب الرحمة على عباده.

(١) ذكر المؤلف أربعة وعشرين اعتراضاً فقط.

(٢) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٥٠).

وَأَمَّا تَأْوِيلُهُ: بَأَنَّهُ جَعَلَ الْإِنْسَانَ عَلَّةً غَائِيَةً فِي خَلْقِ هَذِهِ الدَّارِ؛ لِمَا وَرَدَ: «لَوْلَاكَ لَمَّا خَلَقْتَ الْأَفْلَاكَ، وَلَا الْجَنَّةَ وَالنَّارَ»^(١) فغَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَهُ سُبْحَانَهُ غَيْرُ مُعَلَّلَةٍ، وَإِنْ كَانَتْ صَادِرَةً عَنْ حِكْمٍ مُبَيَّنَةٍ أَوْ مُجْمَلَةٍ، وَمَعَ هَذَا فَالْحِكْمَةُ الَّتِي بِمَنْزِلَةِ الْعِلَّةِ الْغَائِيَةِ فِي الْجُمْلَةِ هِيَ الْمَعْرِفَةُ الْإِلَهِيَّةُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ أَي: ليعرفون، كَمَا فَسَّرَ بِهِ ابْنُ عَبَّاسٍ وَغَيْرُهُ^(٢)، وَكَمَا وَرَدَ: «كُنْتُ كَنْزًا مَخْفِيًّا فَأَحْبَبْتُ أَنْ أُعْرَفَ؛ فَخَلَقْتُ الْخَلْقَ لِأَنْ أُعْرَفَ»^(٣).

وإِنَّمَا خَصَّ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ بِهَا؛ لِأَنَّهُمَا مُظْهَرَا صِفَاتِ الْكَمَالِ مِنْ صِفَتَيْ الْجَمَالِ وَالْجَلَالِ؛ إِذِ الْمَلَائِكَةُ مُخْتَصَوْنَ بِمُظْهَرِيَةِ اللَّطْفِ وَالْجَمَالِ، كَمَا أَنَّ الشَّيَاطِينَ مُحْصَرُونَ فِي مُظْهَرِيَةِ الْقَهْرِ وَالْجَلَالِ، بِخِلَافِ الْإِنْسَانِ؛ فَإِنَّ لَهُ قَابِلِيَّةَ كُلِّ مِنَ الْمُظْهَرَيْنِ فِي عَظَمَةِ الشَّأْنِ.

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ»^(٤)؛ أَي: عَلَى صُورَةِ جَمِيعِ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ، وَبَسْطُ هَذَا الْكَلَامِ يُخْرِجُنَا عَنِ الْمَرَامِ.

ثُمَّ لَمَّا كَانَ نَبِيُّنَا ﷺ أَكْمَلَ بَنِي آدَمَ، بَلْ وَأَفْضَلَ أَفْرَادِ الْعَالَمِ، وَرَدَ فِي حَقِّهِ: «لَوْلَاكَ لَمَّا خَلَقْتَ الْأَفْلَاكَ» فَهُوَ إِنْسَانُ الْعَيْنِ، وَعَيْنُ الْإِنْسَانِ، وَأَمَّا اللَّهُ سُبْحَانَهُ فَهُوَ عَلِيُّ الشَّأْنِ، جَلِيُّ الْبُرْهَانِ؛ فَلَا يَجُوزُ تَشْبِيهُ ذَاتِهِ وَلَا صِفَاتِهِ بِشَيْءٍ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ، وَقَدْ

(١) حديث لا أصل له. انظر: «تذكرة الموضوعات» (ص ٨٦)، و«الأسرار المرفوعة» (٢٩٥).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٩/ ١٢٠).

(٣) تقدم تخريجه، وأنه لا أصل له.

(٤) رواه البخاري (٥٨٧٣)، ومسلم (٢٨٤١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

نهى الله سبحانه عن مثل ذلك في آياته؛ حيث قال: ﴿فَلَا تَضُرُّوهُ بِاللَّهِ الْأَمْثَالُ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٧٤]، ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠].

الثاني: قوله في فص آدم عليه السلام أيضاً: (إنَّ الإنسانَ هُوَ الحادثُ الأزليُّ والنشأةُ الدائمُ الأبديُّ، انتهى)^(١).

والقول بقدم العالم كُفِّرَ بإجماع العلماء؛ خلافاً للفلاسفة من الحكماء، مع التناقض الظاهر، والتعارض الباهر في كلامه؛ حيث جمع في مرامه بين الصفة الحدوثية والنعت الأزلية، والله سبحانه هو الأول وهو خالق كل شيء؛ فتأمل، فإنه موضع زلل، ومحل خلل.

وأما من أول قوله بقوله: إنَّ الإنسانَ حادثٌ بالوجود الخارجي، وأزليٌّ بالوجود العلمي الإلهي؛ فهو غير صالح أن يكون تأويلاً؛ لقوله الأول على تخصيص المعلوم الإلهي بالإنسان ليس له وجه يكون المعول؛ فتأمل لأنه قال بنفسه في فص موسى عليه السلام عند قوله تعالى ﴿لَا بُدَّيْلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤]: (ليست كلمات الله سوى أعيان الموجودات، فينسب إليه القدم من حيث ثبوتها العلمي، وينسب إليها الحدوث من حيث وجودها الخارجي، انتهى)^(٢).

وهو كلام لا غبار عليه كما لا يخفى، إلا أنه لا يطابق قوله المشهور: من أنه سبحانه أوجد الأشياء وهو عينها؛ لأن المرتبة العلمية لا تقتضي المنزلة العينية، مع أنَّ كلامه هذا مناقض أيضاً لما قال في «الفتوحات» أيضاً في (الباب التاسع والستين) من أنه سبحانه لم يوجد الأشياء في الأزل لكونه محالاً من وجهين؟

الأول: أنه لا يوجد الموجود؛ فإنه تحصيل الحاصل في معرض الشهود.

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٥٨).

(٢) المصدر السابق (ص ٢١١).

والثاني: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ مُخْتَصُّ بوصفِ الأزلية، فكونُ العالمِ أزلياً يُناقِضُ أوْلِيَّتَهُ، وبهذا تَبَيَّنَ كلامُ الشيخِ الجَزْرِيِّ: أَنَّ ابنَ عربيٍّ كان غلبَ عليه السوداء، فليسَ كلامُهُ على أساسِ البناءِ.

وأما الشارحُ القِصْرِيُّ لـ «الفصوص» فقد صرَّحَ بِقَدَمِ الأرواحِ، إلا أَنَّهُ فَرَّقَ بينَ أزليةِ الأعيانِ الثابتةِ والأرواحِ المُجرِدةِ، وبينَ أزليةِ الحقِّ سُبْحَانَهُ: بأنَّ الأرواحَ وإن كانت أزليةً إلا أن عَدَمَهَا مُقَدَّمٌ على وَجُودِهَا بالتَقَدُّمِ الذاتِيِّ؛ لأنَّ وَجُودَهَا ليسَ منها، وأما أزليةِ الحقِّ فهي عبارةٌ عن نفيِ الأُولِيَّةِ الحقيقيةِ؛ فَإِنَّ وَجُودَهُ من ذاتِهِ.

وأعْرَبَ المُلَّا جامي وقال بِقَدَمِ أرواحِ الكاملينَ وبحدوثِ أرواحِ الناقصينَ، ونسَبَ هذا المذهبَ إلى الشيخِ صدرِ الدِّينِ القُونَوِيِّ، إلا أَنَّهُ لم يُعَيِّنْ محلَّ نقلِهِ، والمؤوِّلُ الذي طالعَ كَتَبَ ابنَ عربيٍّ من «الفصوص» و«الفتوحات» مُدَّةَ ثلاثينَ سَنَةً من الأوقاتِ صرَّحَ بأنَّهُ ما وجدَ في كلامِهِ ما يدلُّ على قَدَمِ الأرواحِ والأشباحِ. انتهى.

ولا يخفى أَنَّهُ منقوضٌ بقولِهِ: (أوجدَ الأشياءَ وهو عَيْنُهَا)، ومُنْدَفِعٌ بما سبقَ من نسبَتِهِ إلى قَدَمِ العالمِ في نقلِ أكابرِ العلماءِ، مع أَنَّ هَذِهِ العبارةَ بعينِهَا مُتَنَاقِضَةٌ الطرفين؛ لأنَّهُ يلزُمُ من إيجادِ الأشياءِ حدوثُهَا، ومن قولِهِ: (وهو عَيْنُهَا) قَدَمُهَا بأسْرِهَا، أو قَدَمَ أرواحِهَا.

والحاصلُ: أَنَّ طوائفَ الإسلامِ من العلماءِ والحكماءِ وغيرِهِم من أهلِ السُنَّةِ والجماعةِ والمعتزلةِ وسائرِ أربابِ البدعةِ أجمعُوا على حُدُوثِ الأرواحِ على خلافٍ في أن خلقَهَا قَبْلَ الأشباحِ بسبعينَ ألفَ سَنَةٍ، أو بسبعِ مئةِ ألفِ سَنَةٍ، وإنما قال بِقَدَمِ العالمِ جمعٌ من السُّفهاءِ الفلسفيةِ، وهم كفرَةٌ بإجماعِ علماءِ الأُمَّةِ الحنيفيةِ، وقولُهُ تعالى: ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢] يشملُ

الأرواح والأشباح، وحديث: «أول ما خلق الله رُوحِي»^(١) نص في هذا المعنى إن صحَّ المبنى.

وقد ورد في «صحيح البخاري» عن عائشة، وفي «مسند أحمد» ومسلم وأبي داود عن أبي هريرة مرفوعاً: «الأرواح جنودٌ مُجندةٌ، فما تعارفَ منها ائتلفَ، وما تناكرَ منها اختلفَ»^(٢)، وقد قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الفتح: ٧]؛ أي: مُلكاً وخلقاً.

هذا، وقال المؤول: إن الشيخ ذهبَ إلى حدوثِ العالمِ من الأرواح والأشباح، وإنما وقع غلطٌ كُلِّيٌّ من الشراح.

قلت: فثبت حُرمةُ مطالعةِ كتبه؛ لأنَّ دَسائِسَ كلامه وهو اجسَ مرامه إذا خفيت على مثلِ القيصريِّ والجامي، فكيف بالنسبةِ إلى غيرهما ممن يطالعها وهو في مرتبةِ العاميِّ. على أن الظاهرَ أنهما ما ذكرا هذا القولَ من عندهما ولا معتقدهما، بل لما فهِما من كلامه على ما فهِما، ولا عبرةَ بنقلِ المؤولِ عن شيخه والطعنِ فيهما؛ لأنَّه على تقديرِ صحَّةِ نقله عن شيخه فلهُ أقوالٌ متعارضةٌ وأحوالٌ مُتناقضةٌ، كما تفوَّهَ مرَّةً بإيمانِ فرعونَ ولُزومِ أنَّه في الجنةِ مع الأبرارِ، وصرَّحَ مرَّةً بأنَّه من جبابرةِ الكُفَّارِ، وأنَّه في قعرِ النارِ، وأمثالُ ذلك كثيرٌ في كلامه حيثُ كان مُتردِّداً في مرامه، ومُتذبذباً في مقامه.

الثالث: قوله في فصِّ آدمَ أيضاً: (إنَّا ما وصفنا الحقَّ بوصفٍ من الأوصافِ إلا كُنَّا عينَ ذلك الوصفِ، وقد وصفَ الحقُّ نفسه لنا؛ فمتى شاهدناه شاهدنا أنفسنا، ومتى شاهدنا شاهدنا أنفسه، انتهى)^(٣).

(١) لم أقف عليه. وفي قول المؤلف بعد إيراده: «إن صحَّ المبنى» إيماء إلى عدم صحته وثبوته، والله أعلم.

(٢) رواه البخاري (٣١٥٨)، ومسلم (٢٦٣٨)، وأبو داود (٤٨٣٤)، وأحمد (٢/ ٢٩٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٥٣).

وهذا كفرٌ صريحٌ لا يخفى؛ لأن ذات الإنسان وصفته لا تكون عينَ وصفِ الله ونفسه، إلا في مذهبِ الحُلُولِ والاتِّحادِ ومشربِ الجُودِيِّ والإباحيِّ وأهلِ الإلحادِ، وهذا الفسادُ في الاعتقادِ أخرجَ العبادَ، وأضلَّ العبادَ؛ حيثُ يزعمون أن الشيخَ محلَّ الاعتمادِ.

وأما قولُ المؤوَّل: إن هذا مبنيٌّ على قاعدةٍ من قواعدِ أهلِ السُّنةِ و[الجماعة] ^(١): إن الصفاتَ الذاتيةَ؛ من الحياة والعلم والقُدرة والإرادة والسمع والبصر والكلام في الأفرادِ الإنسانيةِ ليست عينَ ذواتهم، بل زائدةٌ عليها، وكذا قالوا في حقِّ الباري قياساً للغائبِ على الشاهدِ؛ فيلزمُ من مشاهدتنا صفاتنا مُشاهدةً صفاته، ومشاهدتهُ سُبْحانَهُ صفاته مُشاهدةً صفاتنا؛ فصدقَ عليه أن كلَّ وصفٍ وُصفَ به سُبْحانَهُ هو صفَّتُنا، بل نحنُ عينُ ذلك الوصفِ. انتهى.

ولا يخفى أن مآلَ هذا التأويلِ شرٌّ من ذلك القيلِ؛ فإن صفاتِ الحقِّ أزليةٌ ثابتةٌ له بنعتِ القِدَمِ، وصفاتُ الخلقِ ناقصةٌ حادثةٌ من العدم، فأَيُّ مُناسبةٍ بينَ الصِّفاتَيْنِ، ثم أَيُّ مُلازمةٍ بينَ المُشاهدَتَيْنِ، وكيفَ تكونُ صفةُ الحادثِ عينَ صفةِ القديمِ، فهل رجعَ كلامُ هذا المؤوَّلِ إلى قولِ شيخه الأولِ: (سُبْحانَ مَنْ أوجدَ الأشياءَ وهو عَيْنُها)، مع أن مذهبَ أهلِ السُّنةِ هو أن صفاتِ الله لا عينُ ولا غيرُها بخلافِ صفاتِ المخلوقِ؛ فإنها غيرُهم.

وقد صرَّحَ العلماءُ الكرامُ والمشايخُ العظامُ: أن إطلاقَ لفظِ الحياة والعلم وغيرهما من الصِّفاتِ الثُّبوتِيَّةِ على الحقِّ والخلقِ ليس بمعنًى واحدٍ حقيقيٍّ، بل اشتراكٌ اسميٌّ بمجردِ إطلاقِ لفظيٍّ؛ لأن صفاته سُبْحانَهُ ليست حادثةً ولا أعراضاً ولا

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

مُتناهية الأثر، بخلاف صفات الإنسان؛ فإنه حادثٌ وعارضٌ ومُتناهي الأثر؛ فشتان بين القُطن والكُتان، ولذا قيل: ما للترابِ وربِّ الأربابِ.

ونظيرُ هذا ما روي عن ابن عباسٍ رضي الله عنه وغيره: أن أسماءَ الفواكه وغيرها مما يكون في دار الدنيا ودار العُقْبَى، إنما هي بمجرد المُشابهة الاسمية لا المُشاركة الحقيقية^(١)؛ لاختلافهما في الماهية والكمية والكيفية.

وقد كابرَ هذا المؤوّل في ردِّ كلام الأكاير: بأنه يلزم من هذا الكلام جهلنا بصفات المَلِكِ العَلَّام، وبأن مفهوم العلم والقدرة في الواجب والممكن واحدٌ بديهيةٌ، وأنت تعلم أن أهل الحق معترفون بقصور إدراكهم عن كُنْهِ ذاته وصفاته؛ حيث لا مُشابهة بينه وبين مخلوقاته، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ- عِلْمًا﴾ [البقرة: ٢٥٥]، و﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥].

وقد صحَّ قوله ﷺ: «لا أُحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»^(٢)، وقال الصديق الأكبر: العجزُ عن درك الإدراك إدراكٌ. فحاشا مقامهم أن يقيسوا الغائبَ على الشاهد فيما يقتضي مرامهم.

وكأن هذا المؤوّل الجاهل الغافل ما فرّق بين صفاته وصفات الحق، ولا بين ذاته وذات الحق؛ فكلامه عينُ كلام شيخه: (سُبْحَانَ مَنْ أوجد الأشياءَ وهو عَيْنُهَا)؛ فمشرّبهما من عين واحدة؛ فهما في دعوى معرفة الحق جاحدٌ ولاحدٌ، بل أكفر من نفاة الصفات؛ كالجهمية والمعتزلة والفلاسفة من الحكماء؛ حيث أرادوا بنفيها احترازًا من تعدد القدماء.

(١) رواه الطبري في «تفسيره» (١/ ١٧٢).

(٢) تقدم تخريجه.

الرابع: قوله في فَصِّ شَيْثَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ بَيَانِ بَعْضِ الْعُلُومِ: (إنه ليس هذا العلمُ إلَّا لخاتمِ الرُّسُلِ وخاتمِ الأولياءِ، ولم يرَ أحدٌ هذا العلمَ من الأنبياءِ والرُّسُلِ إلَّا من مِشْكَاةِ خاتمِ الرُّسُلِ صلواتُ الله وسلامُه عليهم، ولم يرهُ أحدٌ من الأولياءِ إلَّا من مِشْكَاةِ خاتمِ الأولياءِ حتى خاتمِ الرُّسُلِ لم يرَ هذا العلمَ متى [ما] ^(١) يراهُ إلَّا من مِشْكَاةِ خاتمِ الأولياءِ؛ فالرُّسُلُ من حيثُ ولايتهم لا يرونَ ما ذَكَرَ إلَّا من مِشْكَاةِ خاتمِ الأولياءِ؛ فخاتمُ الرُّسُلِ من حيثُ ولايته بالنسبةِ إلى خاتمِ الأولياءِ كنسبةِ الرُّسُلِ والأنبياءِ إلى خاتمِ الرُّسُلِ) ^(٢).

وقوله أيضاً في الْفَصِّ الْمَذْكُورِ لَمَّا شَبَّهَ النَّبِيَّ ﷺ جِدَارَ النُّبُوَّةِ الْمَبْنِي بِاللِّبَنِ، وقد قال: (قد تَمَّ ذلكَ الجدارُ إلَّا موضعَ لَبْنَةٍ، وعنى به نفسه؛ فكمُلتَ النُّبُوَّةَ بوجُوده في عالمِ شُهُوده، فلا بُدَّ لخاتمِ الأولياءِ من رُؤيةِ ذلكَ الجدارِ مَبْنِياً من الذهبِ والفضةِ المركبتينِ في الدارِ، وأنَّه يكونُ ناقصاً مكانَ لَبْنَتَيْنِ، أحدهما من ذهبٍ، والأُخرى من فضةٍ للاعتبارِ، وأنَّه يرى خاتمَ الأولياءِ نفسه منطبعاً مكانَ تَيْنِكَ اللَّبْنَتَيْنِ، فيكْمُلُ به البناءُ، وسببُ رُؤيتهِ ذلكَ أنه تابعٌ شرعاً خاتمِ الرُّسُلِ في الظاهرِ، وهو موضعُ لَبْنَةٍ الفضةِ، ولكونه يأخذُ شرعاً خاتمِ الرُّسُلِ من الحقِّ بطريقِ الإلهامِ؛ كجبريلَ عليه السَّلَامُ يكونُ هو موضعُ لَبْنَةِ الذهبِ أيضاً) ^(٣).

وقوله في ذلكَ الْفَصِّ أيضاً: (حيثُ كانَ خاتمُ الأنبياءِ وآدمُ بينَ الماءِ والطينِ، وكذلكَ خاتمُ الأولياءِ كانَ وآدمُ بينَ الماءِ والطينِ. وقد صرَّحَ في «الفتوحات»: أنه المرادُ بخاتمِ الأولياءِ، انتهى).

(١) ما بين معكوفتين زيادة من «ط».

(٢) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٦٢).

(٣) المصدر السابق (ص ٦٣ - ٦٤).

ولا يخفى ما فيه من أنواع الكُفر الظاهر المفهُوم عند العقل الحاذق الباهر؛ حيث ادّعى علم الغيب أولاً في دعوى هذه المراتب.

ثم تقديم نفسه على أرباب المناقب، وقد أجمعوا على أن الأولياء بأجمعهم لم يصلوا إلى مرتبة نبي واحد؛ فهو في دعوته الكاسد، ومُدَّعاهُ الفاسد، لظاهر الشريعة ناقد، ولباطنها جاحد، حيث يزعم أنه يأخذ الشرع المُجدد في بعض الأحكام عن الحق بواسطة الإلهام، وأنه مُستغنٍ في سير باطنه عن النبي ﷺ، وأن الرُّسل وخاتمهم يحتاجون إليه ويأخذون الفيض الإلهي النازل لديه، وأن الأولياء الآتين كعيسى عليه الصَّلاة والسَّلام والمهدي وغيرهما من أتباعه في مرتبة الولاية المختومة عليه.

وحيث شبه النبي ﷺ باللبنة من المدر في جدار الشريعة الشريفة، ومثل نفسه بلبنتين من الفضة والذهب المركبتين من جدار الكعبة المُنيفة بمقتضى رؤيا رآها، وأن المراد باللبنة من الفضة مُتابعته لظاهر الشريعة المحمدية، وباللبنة من الذهب أخذه الفيض الباطني من الحضرة الأحديّة، وأمثال ذلك من الكلمات الكُفريّة؛ حيث لا يشك أحد من اليهود والنصارى والصّابئين والحكماء الإشراقيين والشكمانيين والدّهريين والطبيعيين، فضلاً عن طوائف المسلمين من أهل السنة والجماعة، وغيرهم من المعتزلة والخوارج والشيعة، وسائر أهل البدعة.

ثم حاصل كلام المؤول الجاهل بعدما أطال الكلام فيما لا تعلّق له بالمقام من تعريف الولي والنبي والرُّسول، وتقسيم خاتم الأنبياء والأولياء إلى الصغير والكبير والأكبر، وأمثال هذا المرام المعلوم عند الخواص والعوام هو: أن أنوار الأنبياء وأرواحهم فاضت من النور المحمدي والروح الأحمدي الذي هو العقل الأول، والقلم الأكمل، وولايته مُشملة على ولاية سائر الأولياء؛ فعلى هذا مشكاة خاتم الأنبياء مُفاضة مشكاة خاتم الأولياء، ولو أخذ خاتم

الرُّسُلِ مِنْ مِشْكَاةِ خَاتَمِ الْأَوْلِيَاءِ شَيْئاً مِنَ الْأَشْيَاءِ لَا يَكُونُ سَبَباً لِتَفْضِيلِ خَاتَمِ الْأَوْلِيَاءِ عَلَى خَاتَمِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ. انتهى.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا مُصَادَرَةٌ، وَفِي مَقَامِ الْجَوَابِ مُكَابَرَةٌ عَلَى أَنَّ الشَّيْخَ بِنَفْسِهِ ذَكَرَ فِي «الْفَتْوحَاتِ» أَنَّ خَاتَمَ الْأَوْلِيَاءِ حَسَنَةٌ مِنْ حَسَنَاتِ خَاتَمِ الْأَنْبِيَاءِ مُقَدِّمِ الْجَمَاعَةِ، وَسَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي فَتْحِ بَابِ الشَّفَاعَةِ.

ثُمَّ نَسَبَ الْمُؤَوَّلُ إِلَى شَيْخِهِ مَا هُوَ أَكْبَرُ قُبْحاً فِي حَقِّهِ وَأَظْهَرُ كُفْراً فِي نَفْسِهِ؛ حَيْثُ قَالَ: إِنَّ الشَّيْخَ ذَكَرَ فِي فَصِّ شَيْثَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَنَّ خَاتَمَ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ وَسَائِرِ الرُّسُلِ وَالْأَصْفِيَاءِ يَأْخُذُونَ الْعِلْمَ الْخَاصَّ الْمُخْتَصَّ بِالْخَوَاصِّ مِنْ حَيْثِيَّةِ أَنَّهُمْ أَوْلِيَاءُ أَيْضاً يَأْخُذُونَ مِنْ مِشْكَاةِ خَاتَمِ الْأَوْلِيَاءِ).
فَانْظُرْ هَذَا الْكُفَرَ الصَّرِيحَ إِنْ كَانَ لَكَ الْإِيمَانُ الصَّحِيحُ.

ثُمَّ ذَكَرَ الْمُؤَوَّلُ قَوْلَهُ فِي الْفَصِّ الْمَذْكُورِ: (أَنَّهُ لَمْ يَرَ أَحَدًا مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالرُّسُلِ هَذَا الْعِلْمَ إِلَّا مِنْ مِشْكَاةِ خَاتَمِ الرُّسُلِ، وَلَمْ يَرَهُ أَيْضاً أَحَدًا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ إِلَّا مِنْ مِشْكَاةِ خَاتَمِ الْأَوْلِيَاءِ، انتهى).

وَمُنَاقَضَتُهُ لِكَلَامِهِ الْأَوَّلِ ظَاهِرَةٌ كَمَا لَا يَخْفَى، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ أَرَادَ بِالْأَوْلِيَاءِ الْوَلَايَةَ الْعَامَّةَ الشَّامِلَةَ لِلْأَنْبِيَاءِ وَالْأَصْفِيَاءِ؛ فَيَصِحُّ الْحُصْرَانُ فِي كَلَامِهِ، وَيَكُونُ عَلَى وَفْقِ مَا سَبَقَ مِنْ مَرَامِهِ، لَكِنْ ذَكَرَ الْمُؤَوَّلُ أَنَّ شَيْخَهُ الْمَلَّاءَ نَوَّارَ الدِّينِ عَبْدَ الرَّحْمَنِ الْجَامِي قَالَ فِي «شَرْحِ الْفُصُوصِ»: إِنَّ مِشْكَاةَ خَاتَمِ الْأَوْلِيَاءِ وَهُوَ مِشْكَاةُ خَاتَمِ الرُّسُلِ، وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ الْحُصْرَانُ.

ثُمَّ أَطَالَ الْمُؤَوَّلُ بِمَا لَا طَائِلَ تَحْتَهُ، وَمِنْ جَمَلِيَّاتِهِ قَوْلُهُ فِي فَصِّ شَيْثَ: (إِنَّ خَاتَمَ الْأَوْلِيَاءِ مِنْ وَجْهِ أَنْزَلٍ وَأَدْنَى، كَمَا أَنَّ مِنْ وَجْهِ أَفْضَلٍ وَأَعْلَى).

ثُمَّ مَثَّلَهُ الْمُؤَوَّلُ بِمُوَافَقَاتِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي بَدْرِ وَغَيْرِهِ؛ فَيَلْزِمُ مِنْهُ:

أَنَّ عَمَرَ أَفْضَلَ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ وَجْهِ، وَهَذَا قَوْلٌ لَمْ يَتَفَوَّهْ بِهِ مُؤْمِنٌ، فَتَدَبَّرْ؛ فِي الْمُضْمَرَاتِ^(١) مَا قَالَتِ الرُّوَافِضُ: إِنَّ عَلِيًّا كَانَ أَعْلَمَ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ فَهَذَا مِنْهُمْ كَفَرٌ.

وَمِثْلُهُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ ﷺ فِي قَضِيَّةِ تَأْيِيرِ النَّخْلِ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأُمُورِ دُنْيَاكُمْ»^(٢).

فَأَقُولُ لِلْمُؤَوَّلِ: أَيُّهَا الْجَاهِلُ الْغَافِلُ! فَتَكُونُ عَامَةً النَّاسِ أَفْضَلَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ وَجْهِ لَكُونِهِمْ أَعْلَمَ بِالتَّجَارَةِ، وَأَقْوَى عَلَى حَمْلِ الْحِجَارَةِ، وَأَتَقَنَ فِي فَنِ الصَّبَاغَةِ وَالصَّنَاعَةِ وَالْحَيَاكَةِ وَالزَّرَاعَةِ، وَأَصْنَافِ حِرَفِ الشَّنَاعَةِ، وَأَنَّ الْمُنْطَقِيِّينَ وَالْفَلَّاسِفَةَ مِنَ الْحُكَمَاءِ أَفْضَلُ مِنْ سَيِّدِ الْأَنْبِيَاءِ وَسِنْدِ الْأَوْلِيَاءِ بِسَبَبِ زِيَادَةِ الْفَضْلَاتِ الَّتِي تُسَمَّى فَضِيلَةً عِنْدَ جَهْلَةِ الْفُضْلَاءِ، مَعَ أَنَّهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ جَعَلَهَا عِلْمًا غَيْرَ نَافِعَةٍ، وَاسْتَعَاذَ مِنْهَا فِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ، وَقَدْ مَدَحَ أَهْلَ الْجَنَّةِ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا الْعُلُومَ الدُّنْيَوِيَّةَ، وَأَنَّ عِلْمَهُمْ مَنَحَصَرَةٌ فِي الْأَفْعَالِ الدِّينِيَّةِ وَالْأَحْوَالِ الْآخِرَوِيَّةِ؛ حَيْثُ قَالَ: «أَكْثَرُ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْبُلَّةُ»^(٣)؛ مُقْتَبَسًا [مِنْ] ^(٤) مَفْهُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي ذِمِّ الْكُفَرَةِ: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الرُّوم: ٧].

(١) أي: المخفيات.

(٢) رواه مسلم (٢٣٦٣) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) رواه البزار «مسنده» (٦٣٣٩)، والشهاب القضاعي في «مسنده» (٩٩٠)، والبيهقي في «شعب

الإيمان» (١٠٥٣) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي أسانيدهم ضعف. انظر:

«المقاصد الحسنة» (ص ١٣٧). والبُلَّةُ: جمعُ الأبله، وهو الغافلُ عن الشرِّ المطبوعُ على

الخير، وقيل: هم الذين غلبت عليهم سلامة الصدور وحسن الظنِّ بالناس؛ لأنهم أغفلوا

أمرَ دُنيَاهم فجهلوا حذق التصرف فيها وأقبلوا على آخرتهم فشغلوا أنفسهم بها؛ فاستحقوا

أن يكونوا أكثرَ أهل الجنة؛ فأما الأبله، وهو الذي لا عقلَ له فغيرُ مرادٍ في الحديث. انظر:

«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ١٥٥).

(٤) ما بين معكوفتين من «ط».

ومن ثم قال ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ جَهْلًا»^(١)، وأقول تبعاً له ﷺ في تبين كلامه وتعيين مرامه: إِنَّ مِنَ الْعِلْمِ كُفْرًا، والعقل يكفيه الإشارة، ولا يحتاج إلى تطويل العبارة؛ رزقنا الله تعالى علماً نافعاً، ووقفنا عملاً رافعاً، واعتقاداً مستقيماً جامعاً مانعاً.

الخامس: قوله في فصّ إسحاق عليه السلام: (إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ لَوْلَدِهِ: ﴿يَبْنَىٰ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ﴾ [الصفات: ١٠٢]، والحال أَنَّ النومَ من عالم الخيال؛ فكان حقه أن يُعبرَ الرؤيا وفق عالم المثال؛ فإنَّ الكبشَ ظهرَ بصورةٍ ولدِ إبراهيم وفداهُ الله سبحانه عنه بذبحٍ عظيمٍ، وهذا كما تصوّر اللَّبَنُ في منامِ نبيِّنا محمدٍ ﷺ، وأوَّلُهُ بالدين والعلم واليقين^(٢)، وكما تصوّر البقراتُ بصورةِ السنواتِ في تعبيرِ يُوسُفَ عليه السلام.

ثم قال: ولَمَّا كَانَ الْكَبْشُ عَلَى صُورَةٍ وَلَدِهِ كَانَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُعْبَرَ عَنْهُ بِذَبْحِ كَبْشٍ فِي بَدَلِهِ؛ فحملهُ عَلَى ظَاهِرِهِ وَوَقَعَ فِي اجْتِهَادِهِ عَلَى طَرِيقِ مَرْجُوحَةٍ، انتهى).

وهذا من غاية حُمَقِهِ وَقَلَّةِ أَدَبِهِ وَعَدَمِ مَعْرِفَتِهِ بِمَقَامِ نَبِيِّ رَبِّهِ، ثم من أينَ لَهُ هذا العلم بأنَّ الْكَبْشَ كَانَ عَلَى صُورَةٍ وَلَدِهِ، بل الظاهرُ من الكتابِ والسُّنَّةِ أَنَّهُ أَمَرَ بِذَبْحِ ابْنِهِ عَلَى صُورَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عَلَى صُورَةٍ كَبْشٍ وَوَصَفِهِ، كما قال تعالى مُخْبِرًا عَنْهُ: ﴿يَبْنَىٰ إِنِّي أَرَىٰ فِي الْمَنَامِ أَنِّي أَذْبَحُكَ فَانْظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ قَالَ يَتَأْتٍ أَفْعَلُ مَا تُؤْمَرُ [الصفات: ١٠٢]، فاستقرَّ رَأْيُ النَّبِيِّ عَلَى الذَّبْحِ الْمَذْكُورِ، وأقرَّهُمَا اللهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَسْطُورِ.

فكلامُ المؤوِّلِ أَنَّهُ كَانَ خَطَأً فِي اجْتِهَادِهِ، كما جَوَّزَ لِلنَّبِيِّ ﷺ الاجْتِهَادَ، وكذا

(١) تقدم تخريجه.

(٢) يشير إلى ما أخرجه البخاري (٦٦٢٤)، ومسلم (٢٣٩١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال: «يَبْنَىٰ أَنَا نَائِمٌ إِذْ رَأَيْتُ قَدْ حَا أَتَيْتُ بِهِ، فِيهِ لَبَنٌ، فَشَرِبْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَجْرِي فِي أَظْفَارِي، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قالوا: فما أَوْلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: الْعِلْمُ».

خطؤه عند أصحاب الاعتقاد وأرباب الاعتماد خطأ فاحش؛ لأن شرط خطأ النبي ﷺ في اجتهاده أن لا يُقرَّ على خطئه، بل يُنبَّه على خطئه قبل تحقُّق فعله أو بعد صنيعه، وهذا قد صدَّق الله فعل إبراهيم بقوله: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّيَا﴾ [الصافات: ١٠٥]؛ حيث نزل عزمه موضع فعله، وأقام ذبح الكبش مقام ذبحه؛ لأنه كان الحكمة في ذلك المنام حُصول الاستسلام وقطع العلاقة والمحبة الطبيعية بين الوالدية والولدية، كما هو بلية عامة في الأنام، مع أن العلماء أجمعوا على أن منام الأنبياء عليهم السلام حق، وعُدَّ من أنواع الوحي والإلهام، فحمله على الوهم من قلة الفهم.

وأغرب المؤوِّل حيث أجاب عن هذا بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف: ١١٠]، وكأنه لم يقرأ ﴿يُوحَىٰ إِلَىٰ﴾ [الكهف: ١١٠]؛ أي: في اليقظة أو المنام، فاستدلَّ به ببعض الآيات، كما قيل للقلندرِي: أما تُصَلِّي؟ فقال: قال تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٤٣]، قيل: اقرأ ما بعده من جملة الحال، فقال: نحن من عشاق أول المقال^(١).

ثم تمسك بقوله ﷺ: «إنما أنا بشرٌ أغضب كما يغضب البشر، وأرضى كما يرضى البشر»^(٢)، فتدبر؛ فإن بعض الجهلة من أتباع الجودية يزعمون أن هذا المؤوِّل طابق بين كلام الشيخ وبين الآيات القرآنية والأحاديث النبوية؛ حيث

(١) القلندرِي: نسبة إلى القلندرية: وهم طائفة لا يبالون بتشويش نظر الناس، ومعظم سعيهم في إبطال رسوم العادات والانطلاق من قيود المجتمع، وكلُّ رأسمالهم هو فراغ البال وطيب القلب، ولا يبالون برسوم وأشكال الزهاد والمُباد، ولا يكثر من النوافل والطاعات، ويحرصون فقط على أداء الفرائض، وينسب إليهم حب الاستكثار من أسباب الدنيا، ويقنعون بطيب القلب. انظر: «كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم» (١/ ٤٦٠).

(٢) رواه مسلم (٢٦٠١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه بلفظ: «اللهم إنما محمد بشرٌ يغضب كما يغضب البشر... الحديث».

يرون أنه يذكر الأدلة من الكتاب والسنة، ولم يفهموا أن إرادته إياهما ليس على وجه المطابقة، بل ولا على نوع من المناسبة، كما أن المعتزلة يثبتون ما ذهبوا إليه من أنواع البدعة بما يذكرون في كتبهم من الكتاب والسنة، فصدق الله العظيم في الفرقان الكريم: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦]؛ فالعلم كالنيل؛ ماءً للمحبوبين، ودماءً للمحجوبين، وكلُّ حزب بما لديهم فرحون، وإن أحسن الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ.

وما أسخف عقول هؤلاء؛ حيث تركوا مطالعة كتب التفسير والحديث والفقه ومعتقدات أئمتهم وكتب المشايخ المجمع على ديانتهم ولايتهم؛ كـ «التعريف» الذي لولاه لما عرف التصوف، وكتاب «العوارف» الذي هو المعارف، و «الرسالة القشيرية» التي هي مقبولة عند جميع الصوفية، وأمثال ذلك من الكتب الجامعة بين العلوم الظاهرة والمعارف الباطنة المستنبطة من الكتاب والسنة، وأقبلوا على هذه الكفریات، فتأمل أيها الغافل الجاهل؛ فإنه ليس ذلك إلا بغلبة هواك وتسويل نفسك وتزيين شيطانك، هدانا الله وهداك إلى الدين القويم، وأماننا على سلوك الصراط المستقيم.

السادس: قوله في فص إسماعيل، وكذا في فص أيوب عليهما السلام، وكذا في «الفتوحات»: (إنَّ الكفَّارَ وإن لم يخرجوا من النار، لكن في عاقبة الأمر يصيرُ العذابُ عذاباً لهم؛ بحيث يتلذذون بالنار الجحيم والماء الحميم، كما يتلذذ أهل الجنة بالنعيم المقيم، انتهى).

وهذه الدعوى منه في علم الغيب من غير نقل صحيح كُفِّر صريح مع مناقضته لقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٧]؛ أي: دائم، ومعارضته لقوله سبحانه: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٤]، وقوله: ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ

مِنْ عَذَابِهَا ﴿ [فاطر: ٣٦]، وقوله ﴿ فَذُوقُوا فَلَنْ نَزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴾ [النبا: ٣٠]، وقوله: ﴿ كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾ [النساء: ٥٦]؛ فإنه صريح في بطلان مذهبه؛ فإنه لو انقلب عذابه بعذبة كما كان يحتاج إلى تبديل الجلود المحترقة بالجلود المُجددة لإذابة العقوبة المخلدة المؤبدة.

وبه بطل تعلق المؤول بقوله في «الفتوحات»: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [البقرة: ١٦٢]؛ أي: في النار، ولم يقل: خالدين فيه؛ أي: في العذاب. انتهى.

ولا يخفى بطلان بُرهانه، وما زعم أنه ينفعه في شأنه؛ فإنه سبحانه إذا قال في مواضع متعددة في كتابه: إِنَّ الْكَفَارَ خَالِدُونَ فِي النَّارِ، ونص في مواضع أخر أنه لا يُخَفَّفُ الْعَذَابُ عَنِ الْكَفَارِ؛ فدعوى انقلاب العذاب لا يصدر إلا من أهل الحجاب، الجاهل بأحكام الكتاب، والغافل عن فصل الخطاب، والمائل عن صوب الصواب، مع أن هذا القول، وهو تخفيف العذاب وانقطاعه مُخَالَفٌ لِمَا عَلَيْهِ الصُّوفِيَّةُ السَّنِيَّةُ مِنْ أَنَّ الْحِكْمَةَ فِي دَوَامِ الْعُقُوبَةِ وَزِيَادَةِ الْمُثُوبَةِ أَنْ لَا تَتَعَطَّلَ التَّجَلِّيَّاتُ الْأَسْمَائِيَّةُ مِنَ الصِّفَاتِ الْجَلَالِيَّةِ، وَالنُّعُوتِ الْجَمَالِيَّةِ الْأَبَدِيَّةِ الَّتِي هِيَ غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ فِي الْمَرَاتِبِ الْكَمَالِيَّةِ؛ فمخالفتُه هذه مصادمةٌ للأدلة الثقلية والعقلية اللتين عليهما مدارُ علماء الشريعة وعُرفاء الحقيقة؛ فيكونُ كفرًا بالإجماع من غير احتمال النزاع.

ومن جملة الأدلة في تحقيق هذه المسألة: قوله تعالى: ﴿ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴾ [طه: ٧٤]؛ أي: حياة طيبة، وهو يُنافي القول بصيرورة العذاب عذابًا.

ومن جملتها الإجماع، والإجماع من أقوى الحجج في دفع النزاع إذا كان مُسْتَنَدُهُ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ، والدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ﴾ [النساء: ١١٥].

ومن ثمَّ قال ﷺ: «لا تجتمع أمتي على الضلالة»^(١)، وهذا القول الذي صدر عنه - أي: عن ابن عربي - لم يسبق به أحدٌ من العوام فضلاً عن الخواص من العلماء الكرام، والمشايخ العظام.

وأما قول الرازي: إنَّ الدليل على أنَّ الإجماع حُجَّةٌ عقليةٌ، والأدلة العقلية لا تُفيد إلا الأحكام الظنية، والأمور الظنية غيرُ مُعتبرة في الأحوال الاعتقادية؛ فإنما يصحُّ إذا لم يكن الإجماع مُستنداً إلى الكتاب والسُّنة، ولا إلى الصحابة والمجتهدين من علماء الأُمَّة؛ فلا يحلُّ تعلُّق المؤوِّل به على نفي إجماع الأُمَّة المُطابق للكتاب والسُّنة، الصادر من السلف والخلف؛ فمن ادَّعى أنَّ أحدًا من الصحابة، أو غيرهم من الأُمَّة ذهب إلى هذه البدعة الشنيعة، والمقالة الفظيعة؛ فعليه البيان، ولنا دفعه بالبرهان؛ فالعذاب سرمدِيٌّ، والعقاب أبدِيٌّ.

وأما ما ورد من حديث مُتَّفَقٍ على ضعفه أنَّه ﷺ قال: «والذي نفسي بيده ليأتين على جهنمَ زمانٌ تصفُق أبوابها، وينبت في قعرها الجرجير»^(٢)؛ فلا يُقاوم النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، وإجماع العلماء الدينية والمشايخ الصوفية، وعلى صحته يُحمل على أنَّ المراد بها طبقةٌ مُختصةٌ بالفُجَّار؛ فإنهم لا يخلدون كالكفار، بل يُخرجون عاقبة الأمر من النار.

(١) رواه الترمذي (٢١٦٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وابن ماجه (٣٩٥٠)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، والإمام أحمد في «المسند» (٣٩٦ / ٦)، من حديث أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه، وغيرهم قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٧١٧): وبالجمله فهو حديث مشهور المتن، ذو أسانيد كثيرة وشواهد متعددة في المرفوع وغيره.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ، لكن روى ابن عدي في «الكامل» (٢٢٢ / ٥) من طريق العلاء بن زيد، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على جهنم يوم تصطفق أبوابها ما فيها من أمة محمد أحد». والعلاء هذا قال الذهبي: تالف، وقال ابن المديني: كان يضع الحديث. وقال ابن حبان في «المجروحين» (١٦٩ / ٢): يروي عن أنس بن مالك بنسخة كلها موضوعة، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل التعجب.

وكذا ما ورد من الأثر عن عمر رضي الله عنه: إِنَّ أَهْلَ النَّارِ يُخْرَجُونَ وَلَوْ مَكْثُوا فِيهَا بَعْدَ رَمَلٍ عَالِجٍ؛ فَإِنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ ضَعِيفاً، بَلْ وَعَلَى التَّنْزِيلِ أَنْ يَكُونَ صَحِيحاً أَوْ حَسَناً؛ لَا يَصْلَحُ حَمْلُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ لِمُصَادِمَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خَلِدِينَ فِيهَا﴾ [البقرة: ١٦٢]، وقوله سبحانه: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]؛ فالجواب ما سبق، أو المعنى: يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ وَيُدْخَلُونَ فِي الزَّمِيرِ الْمُعَدِّ لِلْكَفَّارِ.

وأما قول المؤول: إِنَّ ابْنَ تَيْمِيَّةَ الْحَنْبَلِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْكَفَّارَ فِي عَاقِبَةِ الْأَمْرِ يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ؛ فافتراءٌ عليه، وعلى تقدير صحة ما نسب إليه؛ فخلافه لا يخرق الإجماع، بل يُحْكَمُ بِكُفْرِهِ أَيْضاً مِنْ غَيْرِ النَّزَاعِ.

ثم اعلم: أَنَّ هَذَا الْمُؤُولَ أَطَالَ فِي دَفْعِ هَذَا الْإِعْتِرَاضِ وَنَحْوِهِ مِمَّا لَا طَائِلَ تَحْتَ كَلَامِهِ، وَنَحْنُ نَقْتَصِرُ عَلَى بُطْلَانِ مَرَامِهِ وَنَتْرُكُ مَا أَتَى بِهِ مِنْ زَخَارِفِ عِبَارَاتِهِ وَتَسَاوِيلِ إِشَارَاتِهِ، مِمَّا يَغْزُو الْجَاهِلَ الْغَافِلَ بِأَنَّهُ الْجَامِعُ لِمَعْرِفَةِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْعَالَمِ الْفَاضِلِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْبَحْثَ فِي كُفْرِ هَذَا الْقَائِلِ وَمَنْ تَبِعَهُ فِي هَذَا الْمَذْهَبِ الْبَاطِلِ.

السابع: قوله في الفص الموسوي عليه السلام، وكذا في «الفتوحات»: (إِنَّ فِرْعَوْنَ مَاتَ مُؤْمِناً وَقُبِضَ طَاهِراً وَمُطَهَّراً، وَسْؤَالُهُ: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣] مِنْ حَقِيقَةِ الْحَقِّ تَعَالَى صَحِيحٌ^(١).

وهذا كفرٌ صريحٌ كما بيَّنته في رسالةٍ مُسْتَقَلَّةٍ عَلَى شَرْحِ رِسَالَةِ صَنْفِهَا الْجَلَالُ الدَّوَانِيُّ وَتَبَعَ فِيهَا ابْنُ عَرَبِيٍّ، وَخَالَفَ الْعُلَمَاءَ الرَّبَّانِيَّةَ وَالْمَشَايخَ الصَّمْدَانِيَّةَ، مَعَ أَنَّ ابْنَ عَرَبِيٍّ عَارِضَ نَفْسِهِ لِكَوْنِهِ جَزَمَ بِإِيْمَانِ فِرْعَوْنَ أَوَّلًا، ثُمَّ شَكَّ فِي حَقِّهِ بِقَوْلِهِ فِي «الفتوحات»: أَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، بَلْ صَرَّحَ فِي (الباب الثاني والستين) مِنْ «الفتوحات»:

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٢٠٧-٢٠٨).

أَنَّ أَهْلَ النَّارِ أَرْبَعَةُ طَوَائِفَ مِنَ الْكُفَّارِ، وَهُمْ الْمَتَكَبِّرُونَ عَلَى اللَّهِ كُفْرَعُونَ وَأَمْثَالُهُ مِمَّنْ ادَّعَى الرُّبُوبِيَّةَ لِنَفْسِهِ وَنَفَاهَا عَنْ غَيْرِهِ، فَقَالَ: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]، وَقَالَ: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]، انْتَهَى^(١).

فَعُلِمَ أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، أَوْ مِنْ جَمَلَةِ الْمُذَبِّبِينَ، وَمِنْ أَغْرَبِ مَا نَقَلَ الْمُؤَوَّلُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي «الْفَتْوحَاتِ»: إِنْ فَضَّلَ اللَّهُ أَوْسَعُ مِنْ أَنْ لَا يَقْبَلَ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ، وَأَيُّ اضْطِرَارٍ أَقْوَى مِنْ اضْطِرَارِ فِرْعَوْنَ؛ فَجَعَلَ إِيْمَانُ الْيَاسِ مِنَ الْكُفَّارِ كَحَالِ الْاضْطِرَارِ لِلْأَبْرَارِ وَالْفَجَّارِ.

وَأَمَّا تَأْوِيلُ الْمُؤَوَّلِ كَشَيْخِهِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسًا﴾ [غافر: ٨٤]: بَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ عَدَمُ النِّفْعِ فِي الدُّنْيَا لَا فِي دَارِ الْعُقْبَى؛ فَيُبْطِلُهُ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي بُنْتُ الْأَثْنِ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّاءُ﴾ [النساء: ١٨].

هَذَا، وَلَوْ كَانَ إِيْمَانُ الْيَاسِ مِنَ الْكَافِرِ، وَتَوْبَةُ الْيَاسِ مِنَ الْفَاجِرِ نَافِعًا فِي الْآخِرَةِ؛ لَمَّا دَخَلَ أَحَدٌ فِي النَّارِ، وَلَمَّا خَلَقَ دَارَ الْبَوَارِ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى الْأَبْرَارِ، عَلَى مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكَ إِيْمَانُكَ إِذَا دَخَلَ النَّارَ﴾ [آل عمران: ١٥٩].

الثَّامِنُ: قَوْلُهُ فِي فَصِّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إِنَّ الْمَلَائِكَةَ الْعَالِينَ أَفْضَلُ مِنْ كُلِّ مَا خَلَقَ مِنَ الْعُنَاصِرِ مِنْ غَيْرِ مُبَاشَرَةٍ؛ فَالْإِنْسَانُ فِي الرُّتْبَةِ فَوْقَ الْمَلَائِكَةِ الْأَرْضِيَّةِ وَالسَّمَائِيَّةِ، وَالْمَلَائِكَةُ الْعَالُونَ خَيْرٌ مِنْ هَذَا النُّوعِ الْإِنْسَانِيِّ بِالنِّصِّ الْإِلَهِيِّ: ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، انْتَهَى^(٢).

(١) انظر: «الفتوحات» (١/٣٠١).

(٢) انظر: «فصوص الحکم» (ص ١٤٤ - ١٤٥).

ولا يخفى أنَّ هذا ليس من مُوجبات تكفيره، بل من أسباب تبديعه وتنكيره؛ حيثُ خالفَ اعتقادَ أهلِ السُنَّةِ والجماعةِ من أنَّ خواصَّ البشرِ، وهم الأنبياءُ أفضلُ من خواصِّ الملائكةِ؛ كجبرائيلَ وميكائيلَ، بل نقلوا الإجماعَ على أنَّ نبيَّنَا ﷺ أفضلُ الخلقِ من غيرِ النزاعِ، ويدلُّ عليه قوله ﷺ على ما رواه الترمذيُّ عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعاً: «أنا أولُ من تنشقُّ الأرضُ عنه فأُكسى حُلَّةً من حُللِ الجنةِ، ثم أقومُ عن يمينِ العرشِ ليسَ أحدٌ من الخلائقِ يقومُ ذلكَ المقامَ^(١) غيري»^(٢).

والحاصلُ: أنَّ المسألةَ ظنيَّةٌ، فإنكارُها بدعةٌ ألحقتُ بالكلماتِ الكُفْريَّةِ، وإنما لم يُلحقِ الغزاليُّ والحليُّمِيُّ بأهلِ البدعةِ حيثُ قالوا بأفضليةِ جنسِ الملائكةِ على جنسِ البشريَّةِ؛ لأنَّ الجنسَ - من حيثُ هو مع قطعِ النظرِ عن مُلاحظةِ أفرادِهِ إذا كان من أهلِ العصمةِ والطاعةِ والقربةِ - لا شكَّ أنَّه أفضلُ من جنسٍ يغلبُ عليهم الكُفْرُ والمعصيةُ والغفلةُ لا سيَّما مع كثرةِ الجنسِ الأولِ وقلةِ الجنسِ الثاني، وقد حَكَمَ اللهُ بأنهم من المقرَّبينَ العالينَ، وأخبرَ عن غيرهم بأن بعضهم في أسفلِ سافلينَ، على أنه من وافقَ اجتهاده في مسألةٍ لأهلِ البدعةِ لا يُعدُّ من المبتدعينَ، وكأنَّ المؤوَّلَ ذكرَ هذا الاعتراضَ حتى يُوهمَ الجُهاَلُ أنَّ سائرَ الاعتراضاتِ على هذا المنوالِ، والله أعلمُ بحقيقةِ الأحوالِ.

التاسعُ: قوله في «الفتوحات»: (سُبْحَانَ مَنْ أوجدَ الأشياءَ وهو عيْنُها)^(٣).

وهو كُفْرٌ صريحٌ ليسَ لَهُ تأويلٌ صحيحٌ، كما قدَّمناه مع تعارضِ طرفي كلامِهِ لتصحيحِ مرأيه؛ فإنَّ المُوجِدِيَّةَ الدالةَ على الصفةِ الحدوثيةِ، تُناقضُ العينيةَ المعنويةَ

(١) كذا في «ط»، وفي «ح» و«م»: «المكان».

(٢) رواه الترمذي (٣٦١١) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٣) انظر: «الفتوحات» (٤٥٩/٢).

بالصفة القديمة، ولذا قال بنفسه استدراكاً لفساد مقوله: (فهو عين كل شيء في الظهور ما هو عين الأشياء في ذواتها سبحانه وتعالى، بل هو هو، والأشياء أشياء).

لكن فيه أنه الموجود الخارجي الحادثي، كيف يكون عين واجب الوجود الأزلي ولو في مرتبة الظهور، إلا أن من لم يجعل الله له نوراً فما له من نور، مع أن ظهور الأشياء إنما هو لكونها مظاهر لتجلي الصفات والأسماء.

وأما ذاته تعالى فلا تدركه الأبصار، ولا يحيط به علم أحد من العلماء الكبار، ولذا قال سيد الأبرار: «لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»، وقال: «تفكروا في آلاء الله، ولا تفكروا في ذات الله تعالى»^(١).

وقال الصديق الأكبر: العجز عن درك الإدراك إدراك. وقال المرتضى: ما خطر ببالك؛ فالله وراء ذلك.

ثم اعلم: أن مولانا سعد الدين قال في «شرح المقاصد»: إنه اشتهر بين جمع من المتفلسفة والمتصوفة، أن حقيقة الواجب تعالى وجود مطلق.

ولما أورد عليهم: بأن الوجود المطلق مفهوم كلي، وليس له تحقق في الخارج وأفراده غير متناه، والواجب موجود في الخارج، وواحد ليس له تكثير.

أجابوا: بأنه تعالى واحد شخصي وموجود بوجود هو عينه، والتكثير في الموجودات بواسطة الإضافات لا بواسطة تكثير الموجودات؛ لأن الوجود إذا نُسب إلى إنسان حصل موجود، وإذا نُسب إلى الفرس حصل موجود آخر، وهلم جرا.

وزعموا أن هذا جواب ما يرد عليهم من جانب أهل السنة والجماعة

(١) تقدم تخريجهما.

من تصريح الشناعة؛ بأن الواجب غير موجود في الخارج، وأن وجود جميع الأشياء حتى القاذورات واجب، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً^(١).

وقال السيّد الشريف في «حاشية التجريد»: إن جماعة من الصوفية ذهبوا إلى أنه ليس في الواقع إلا ذات واحدة ليس فيه تركيب أصلاً وقطعاً، وله صفات عينها، وحقيقة وجودها منزّهة في حد ذاتها من شوائب العدم وسمات المكان، ولها تقييدات بقيود اعتقادية، وبحسبها ترى الموجودات متميزة، فيتوهم منه التعدد الحقيقي، وهذا خروج عن طور العقل؛ لأن البديهة شاهدة بتعدد الموجودات تعدداً حقيقياً، ودالة على أن الذوات والحقائق مختلفة بالحقيقة، لا باعتبار العقيدة فقط، ومن ذهب إلى هذه الهذيانات يسندوها إلى المكاشفات والمشاهدات، ويزعم أنه خارج عن طور العقل وحسّ المدرك. انتهى.

ولا يخفى أن من خرج كلامه من طور العقل، ومرامه من طريق النقل؛ فلا يلتفت إليه ولا يعول عليه، ولا عبرة بمصطلحات لديه، وبهذا تندفع شبهة أوردها خاتمة الجمع النقشبندی خواجه عبيد الله السمرقندي^(٢) في فقرات، التي من جملة كلماته: أن خلاصة العلوم المتداولة ثلاثة؛ علم التفسير، والحديث، والفقه، وزبدتها علم التصوف الذي عليه مدار التعرف، وموضع هذا العلم بحث الوجود، والقائلون بوحدة الوجود يدعون أن في جميع المراتب الإلهية والكونية ليس إلا وجود ظاهر، متصوّر بالصور العلمية.

وهذا المبحث في غاية من الإشكال، والتخيّل والتعقّل فيه بالخوض موجب للزندقة والضلال، لما في أفراد الموجودات من الكلب والخنزير وأمثال ذلك من

(١) انظر: «شرح المقاصد» لسعد الدين التفتازاني (١ / ٣٧٦).

(٢) هو عبيد الله بن محمود بن أحمد الشاشي السمرقندي النقشبندي، المتوفى سنة (٨٩٥هـ)، له مؤلفات في الزهد والتصوف منها: «أنيس السالكين».

خسيس الحيوانات وأنواع النجاسات وأصناف القاذورات، مما يلزم من إطلاق الوجود عليها غاية القباحات ونهاية الشناعات، واستثناؤها خرم للقاعدة، وخلاف لاصطلاح هذه الطائفة، والواجب على الأذكياء أن يشتغلوا بتصنيف المراء الحقيقية عن النقوش الكونية؛ لتظهر عليهم الأسرار الصمدانية، وتنجلي لهم الأنوار الشبحانية. انتهى.

ولا يخفى أن كلامه يوهم أن الطائفة المذكورة هم الصوفية المشهورة، وليس كذلك؛ فإن الصوفية المجمع عليهم من المتقدمين؛ كالمحاسبي وداود الطائي والجنيد والمعروف الكرخي، وكذا من المتأخرين؛ كصاحب «التعرف»، و«عوارف المعارف»، و«الرسالة القشيرية»، ونحو ذلك؛ فليس في كلامهم ما يعترض على مرامهم، بل جميعها مطابقة لظواهر الكتاب والسنة.

وقد قال سيد الطائفة: من لم يقرأ كتاب الله وسنة رسول الله؛ فهو خارج عن الطريقة، وغير داخل في الحقيقة^(١).

وقال أبو سليمان الداراني: كل ما يخطر ببالي فأترن بكفتي ميزان الكتاب والسنة، انتهى.

ولا يخفى أن هذا شأن الإيمان، وطريق الإحسان، المؤيد بالبرهان على وجه الإتيان، وأما التعلق بالخيالات العقلية، والتوهمات النفسية الخارجة عن الأدلة النقلية، فليس هذا إلا مذهب الحكماء الفلسفية ومن تبعهم من المعتزلة والخوارج وغيرهم من الأصناف الردية؛ كالوجودية والإلحادية والحلولية والاتحادية والذهرية والمُعطلة والمُجسمة، وأمثال ذلك من المشارب الكُفريّة.

فالواجب على العبد أن يعتقد اعتقاد أهل السنة والجماعة؛ إما بطريق التقليد، وإما بطريق التحقيق والتأييد، ثم يشتغل بعلم التفسير والحديث والفقه التي هي العلوم

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٠ / ٢٥٥). وسيد الطائفة: هو الجنيد بن محمد، أبو القاسم.

الشرعية، وعلم الأخلاق من التصوف الذي مبناه على التخلية والتحلية؛ بأن يتخلّى عن الصفات الرديّة، ويتحلّى بالأخلاق الرّضيّة، وأوّل تلك المنازل العليّة: التوبة عن المعصية الجليّة والخفيّة، والأوبة عن الغفلة الظاهريّة والباطنيّة، طالباً من الله حسن الخاتمة؛ فإنها فاتحة الخيرات السّرمديّة، وفاتحة المبرات الأبدية.

ثم اعلم: أن المؤوّل قد اعترف بأنّ شيخه تفوّه في مصنفاته: أن واجب الوجود وجودٌ مُطلَق، لكنه أراد به أنّه موجودٌ بذاته، لا معلولٌ بشيءٍ، ولا علّة له، وأنّ وجوده ليس له ابتداءً، ثم ادّعى أنّ الوجوديّة طائفتان؛ إحداها موحّدة، والأخرى مُلحّدة، وهذه الطائفة الخبيثة يقولون: إنّ الباري تعالى ليس في الخارج موجودٌ بوجودٍ مُستقلٍّ، وشهودٌ مُتّبينٌ، ومُتميّزٌ من عالم الأرواح والأشباح، بل إنه مجموعُ العالم، وهذا كفرٌ صريحٌ، وقولٌ قبيحٌ، وقد ذكره في «الفتوحات» في عقيدة الخواصّ.

ثم قال: وفي بعض نسخ «الفتوحات» لا يوجد، ولعلّه ذكره في رسالة مُستقلّة سمّاها «رسالة المعرفة» فصرّح فيها: (أنّ في هذا المقام زلّت أقدام طائفة عن مجرى التحقيق، فقالوا ما ثم، إلا ما نرى، فجعلت العالم هو الله، والله نفسُ العالم، ليس أمراً آخر، وسببُ هذا المشهد كونهم ما تحقّقوا به تحقّق أهلّه، فلو تحقّقوا به ما قالوا بذلك، انتهى).

ولا يخفى أنّ بين كلاميه تعارضٌ ظاهرٌ، وتناقضٌ باهرٌ، ولعلّ هذا سببُ اختلاف العلماء الكُبراء في حقّه؛ حيث قال بعضهم: زنديقٌ، وقال آخرون: صديقٌ؛ نظراً إلى كلاميه، والله أعلمُ بحقيقة مراميه؛ فنحن لا نقولُ بكُفْرِهِ؛ لأنّه لا يجزمُ في أمره، بل نحكمُ بكُفْرٍ مَنْ قال بما يُخالفُ الشريعة والطريقة، وخرجَ عن أطوار الحقيقة، بل وعلى تقدير أنّه تحقّق منه الكُفْرُ، فلا يبعدُ أنّه رجعَ إلى حقِّ الأمر في آخر العمر في أقواله وعند انتهاء آجاله؛ فلا يجوزُ الحكمُ بكُفْرٍ أحدٍ إلا إذا ثبت نصٌّ قاطعٌ على أنّه

ماتَ في الكفرِ، وأما أتباعه في مرامِهِ والمُطالعينَ لكلامِهِ؛ فإنَّ سَلِمُوا من الاعتقادِ
الفاسدِ والوهمِ الكاسدِ؛ فمن فضلِ الله وكرمِهِ، وإنَّ تبعوه في طريقِ ضلالتِهِ وسبيلِ
جهالتِهِ؛ فمن قبيلِ قضاءِ الله وقَدَرِهِ، فلا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ؛ فبهذا تبيَّنَ أن مطالعةَ
كتبِهِ حرامٌ على العامة؛ لأنَّ دسائسَهُ قد تخفى على الخاصة، كما اختاره شيخُ مشايخنا
الجلالُ السيوطيُّ.

وأما الشيخُ بعينه فأتوقفُ في حقِّه، وأفوضُ أمرَهُ إلى ربِّهِ؛ فلا أقولُ إنَّهُ زنديقٌ،
كما قال به كثيرونَ، وإنَّ كانَ كلامُهُ المتعارضُ يدلُّ عليه كما تقدَّم، ولا أقولُ: إنَّهُ
صديقٌ، كما قال به آخرونَ، بناءً على حُسنِ الظنِّ به، وعدمِ تحقُّقِ مَرامِهِ في كلامِهِ
وسماعِ بعضِ الوقائعِ المُشابهةِ بالكراماتِ، ومشاهدةِ كثرةِ علومِهِ، وتغلغلِ فهمِهِ في
تحقيقِ المقاماتِ، والله أعلمُ بتحسينِ النِّيَّاتِ، وتزيينِ الطَوِيَّاتِ.

ثمَّ آلَ كلامُ المؤوِّلِ إلى اعترافِهِ بأنَّ شيخَهُ قال: (وجودُ الأشياءِ ذاتُ الحقِّ)،
هكذا بالوجهِ المُطلَقِ على احتمالٍ أنَّه أرادَ في المنزلةِ الظُّهوريةِ، أو في المرتبةِ الحقيقيةِ
بناءً على انتسابِ هذا القولِ إلى الأشعريةِ، من أنَّ وجودَ كُلِّ شيءٍ عينُهُ، وادِّعَاؤُهُ بأنَّ
هذا عينُ قولِ شيخِهِ، ومَنْ عَمِيَتْ بصيرتُهُ ما فَرَّقَ بين العينِ والغينِ المُشالِ؛ بزيادةِ
النقطةِ الحادثةِ إلى الأغيارِ، وبالتجرّدِ عن هذه النقطةِ الدَّالِّ للأبرارِ على أن ليسَ في
الدارِ غيرُهُ دِيَّارٍ، والمُظْهِرُ لأهلِ الشُّهُودِ معنى قولِهِم: سوى الله، والله ما في الوجودِ،
والمومئ في قولِ البسطاميِّ الذي كان مُستغْرِقاً في بحرِ الشُّهُودِ ونهرِ الوجودِ: ليسَ
في جُبتَي سوى الله، وما ذاكَ إلا لوصولِهِم إلى مقامِ الفناءِ وحصولِهِم في مرامِ البقاءِ،
ووقوعِهِم في حالِ السُّكْرِ والمَحْوِ وغيبَتِهِم عن نفسِ الشُّربِ، وغفلَتِهِم عن حالِ
الصَّحْوِ، لكنَّ هذه الحالةَ لحظةً بعدَ لحظةٍ، ولمحةً بعدَ لمحةٍ، كالبرقِ الخاطفِ وطرفةِ
العينِ، ورُبَّما يبقى في هذا المقامِ بعضُهُم بقوَّةِ الجَذْبَةِ؛ فإنَّ حُفْظَ في تلكِ الحالةِ عن

المعصية المتعلقة بالفعل أو المقال؛ فهو من المجذوبين المحبوبين، وإلا فيسمى المجذوب الأبتَر، وهو مقام ناقص، وحال عاطل، كنسبة المجنون إلى عالم عاقل.

وأما الكَمَل من الأنبياء والأولياء، فهم في مقام جمع الجمع، لا يحجبهم وجود كثرة الموجودات، ولا يحجزهم شهود عين الذات عن مطالعة حقائق المُمكِنات، فيرون الأشياء كما هي، ويفرقون بين الأوامر والنواهي، فيعطون كل ذي حق حقه ويلاحظون الحق، ويراعون خلقه، نعم إذا غلب شهود الحق على وجود الخلق بالاستغراق المطلق؛ فهو المراد بشرط العِصمة في حق الله وحق العباد، وإليه الإشارة في قوله ﷺ: «لي مع الله وقت، لا يسعني فيه ملك مقرب، ولا نبي مرسل»^(١)، وأراد بالملك المقرب: جبرائيل، وبالنبي المرسل: نفسه الأكمل، فتأمل.

وأما إذا انعكست القضية؛ بحيث غلبت مطالعة الخلق على مشاهدة الحق فهو نقصان إضافي بالنسبة إلى الكمال المطلق، ومن هنا يقال: حسنات الأبرار سيئات الأحرار، ولذا قال سيّد الأخيار وسند الأخبار: «وإنه ليغان على قلبي وأستغفر الله»^(٢)، وفي هذا المقام قال بعض المشايخ الكرام: أستغفر الله مما سوى الله.

وقال ابن الفارض:

ولو خَطَرْتُ لي في سواك إرادةً على خاطري سهواً حكمتُ برَدِّي^(٣)

(١) أورده القشيري في «رسالته» (ص ١٩٠) بنحوه، وقال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٥٦٥): يذكره المتصوفة كثيراً، وهو في «رسالة القشيري»، لكن بلفظ: «لي وقت لا يسعني فيه غير ربّي»، ويشبه أن يكون معنى ما للترمذي في «الشمائل»، ولا بن راهويه في «مسنده»، عن عليّ في حديث طويل: كان ﷺ إذا أتى منزله جزاً دخوله ثلاثة أجزاء: جزء الله تعالى، وجزءاً لأهله، وجزءاً لنفسه، ثم جزاً جزءاً بينه وبين الناس.

(٢) رواه مسلم (٢٧٠٢) من حديث الأغر المزني رضي الله عنه.

(٣) انظر: «ديوانه» (ص ٣٩).

وشرح هذا المعنى بطول، فلنعطف إلى بيان ما كنّا بصدد، فنقول: مُعْتَقَدُ أَهْلِ الْحَقِّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى هُوَ غَيْرُ وُجُودِ الْكَائِنَاتِ؛ فَإِنَّهُ خَالِقُ الْمَخْلُوقَاتِ، وَمُوجِدُ الْوُجُودَاتِ الْحَادِثَةِ لِلْمَوْجُودَاتِ، وَلَا غِنَى عَنِ الْمَوْجِدِ غَيْرُهُ سُبْحَانَهُ، كَمَا قَالَ: ﴿وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ﴾ [محمد: ٣٨]؛ أَي: إِلَى إِيْجَادِهِ أَوْلاً وَإِمَادِهِ ثَانِياً، سَاعَةً فَسَاعَةً، فَلَا مَوْجُودَ إِلَّا بِإِيْجَادِهِ، وَلَا مَشْهُودَ إِلَّا بِإِمَادِهِ، بَلْ لَا مَوْجُودَ حَقّاً سِوَاهُ، مُوجِدٌ فَلَا مَوْجُودَ مُطْلَقاً إِلَّا اللَّهُ، فَتَأْمَلْ هَذَا الشَّهُودَ فِي مَقَامِ الْوُجُودِ، وَبَيْنَ الْمَقَالَةِ الْوُجُودِيَّةِ: أَنَّ أَعْيَانَ الْمَوْجُودَاتِ مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْكَائِنَاتِ الْعُلُويَّةِ وَالسُّفْلِيَّةِ وَالْأَشْيَاءِ الرَّدِّيَّةِ، عَيْنُ الْحَقِّ؛ بِنَاءً عَلَى الْقَوْلِ بِالْوُجُودِ الْمُطْلَقِ.

نعم؛ كَوْنُ الْأَشْيَاءِ الْمَوْجُودَةِ وَالْمَعْدُومَةِ أَعْيَانٌ ثَابِتَةٌ فِي عِلْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَأَنَّ لَهَا وَجُوداً فِي الْخَارِجِ غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِذَاتِهَا، بَلْ كَالْهَبَاءِ فِي الْهَوَاءِ، وَكَسْرَابٍ بِقِيَعَةٍ يَحْسِبُهُ الظَّمَانُ أَنَّهُ الْمَاءُ حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئاً وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ﴿إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ﴾ [فصلت: ٥٤]، وَقَوْلِهِ سُبْحَانَهُ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وَهَذَا غَايَةُ قُرْبِ الْمُرِيدِ فِي مَقَامِ الْمَزِيدِ، فَتَعَيَّنَتْهَا تَعَيِّنَاتٌ عِلْمِيَّةٌ صُورِيَّةٌ، لَا تَعَيِّنَاتٌ عَيْنِيَّةٌ حَقِيقِيَّةٌ.

ثم اعلم: أَنَّ أَرْبَابَ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ ضَرَبُوا مِثَالاً فِي بَيَانِ الْوَحْدَةِ الذَّاتِيَّةِ وَالكَثْرَةِ الْأَسْمَائِيَّةِ وَالصِّفَاتِيَّةِ الْحَسَنَى، وَلِلَّهِ الْمِثْلُ الْأَعْلَى أَنَّ الْأَشْيَاءَ عَلَى اخْتِلَافِهَا فِي أَكْوَانِهَا وَأَلْوَانِهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى نَوْرِ الْحَقِّ وَظُهُورِ الذَّاتِ الْمُطْلَقِ، كَمَا إِذَا وَقَعَتِ الزُّجَاجَاتُ، وَالْمِرَاةُ فِي مُقَابَلَةِ شَمْسِ الْوُجُودِ، وَهُنَاكَ فِي مُقَابَلِهَا جُذُرٌ فِي عَالَمِ الشُّهُودِ، فَلَا شَكَّ أَنَّ نَوْرَ الشَّمْسِ تَقَعُ عَلَى تِلْكَ الْمَجَالِي فَيَنْطَبِعُ آثَارُ الْأَلْوَانِ الْمُخْتَلِفَةِ فِي الْجَذْرِ الْمُقَابِلِ لِتِلْكَ الْمَرَايَا، فَتَبْقَى فِي غَايَةِ مِنَ الظُّهُورِ، لِلانْعِكَاسِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ ذَلِكَ النُّورِ، وَالْحَالُ أَنَّ نَوْرَ الشَّمْسِ بِاعْتِبَارِ وَحْدَةِ الذَّاتِ مُعْرَى وَمَبْرَأً مِنَ الْأَلْوَانِ

المُختلفة المنطبعة في المرآة، إلا أنه لولا وجود ذاتها لم يتصور شهود تجلياتها في مראياتها؛ فالعارف نظره إلى الحق المطلق، والغافل نظره إلى الخلق، وغفلته عن الحق، ولذا لما قيل للشيخ الأوحدي، وهو مولع بعشق الأُمرد الغلام: أنت في أي المقام؟ فقال: أنظر شمس السماء في طشت الماء، فقل له: لولا أن لك دمل في القفا لرأيت الشمس في مقامه العلا، وتنورت بنوره الضيا.

ثم على هذا ظهور الآثار المختلفة من الواحد الحقيقي لتعدد القوابل المختلفة الاستعداد الخلقية، كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ يَكُونُ لَكُمْ عُذْرٌ يُغْفَرُ لَكُمْ إِنَّكُمْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُّسْرِئِينَ﴾ [١٨٤]، ويومئ إليه قوله ﷺ: «كُلُّ مَسْرُورٍ لِمَا خُلِقَ لَهُ»^(١)، وبهذا المثال ظهر لك أن كون الحق مع جميع الخلق ليس من المحال؛ فافهم ولا تنوهم أن هنا شيئاً من الإشكال أو الأشكال، والله أعلم بحقيقة الأحوال.

ثم من نتائج هذا المثال: أن المتحقق الوقوع هو النور في جدار الظهور، والألوان المختلفة، والأكوان المؤتلفة معدومة في صورة الموجودات، وموهومة مُحَقَّقُ الفناء في حد الذات، والجهة النورية جمع، والجهة اللونية فرق، والوجود الخارجي جامع بين الجهتين، وبرزخ بين شهود الواجب الوجود وظهور ممكن الشهود، وهو مقام جمع الجمع المُعْتَبَر عند الكل، فتدبر وتأمل، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢]، وقوله سبحانه وتعالى ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْقَاَانِ (١١) بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٦]؛ فدل على أن الواجب لا يمكن أن يصير ممكناً، كما أن الممكن لا يتصور أن يصير واجباً، وأما الناقص فلا يفرق بين النور واللون، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ﴾ [البقرة: ٤٢].

وأما من غلب عليه شهود الحق فقال: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، ومن

(١) رواه البخاري (٢٧٠٢)، ومسلم (٢٦٤٩) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه.

غلبَ عليه شُهُودُ الخَلْقِ يَكُونُ دَهْرِيًّا عُنْصَرِيًّا مَجُوسِيًّا جُحُودِيًّا يَهُودِيًّا وَجُودِيًّا لَا شُهُودِيًّا، فَصَحَّ قَوْلُ مَنْ قَالَ: الرَّبُّ رَبُّ، وَالْعَبْدُ عَبْدٌ، فَلَا تَغْلَطُ وَلَا تَخْلِطُ، وَكَذَا قَوْلُ مَنْ قَالَ: مَا لِلتَّرَابِ وَرَبِّ الْأَرْبَابِ، وَقَدْ قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥]، وَمِثَالُ آخَرٍ يَقْرُبُ لِلْمِثْلِ الْأَوَّلِ، وَلِلَّهِ الْمِثْلُ الْأَعْلَى؛ فَتَأَمَّلْ.

كما نظم بعضهم:

رَقَّ الزُّجَاجُ وَرَقَّتِ الْخَمْرُ فَتَشَابَهَا وَتَشَاكَلَ الْأَمْرُ
فَكَأَنَّمَا خَمْرٌ وَلَا قَدَحٌ وَكَأَنَّمَا قَدَحٌ وَلَا خَمْرٌ^(١)
وهذه حالةٌ فيها مَزَلَقَةُ الْأَقْدَامِ، وَمَزَلَّةُ الْأَقْلَامِ، وَقَدْ وَقَعَ هُنَا خَبْطٌ لِلْمَوْوَلِ فِي
الْإِقْدَامِ عَلَى كَلَامٍ غَيْرِ مُسْتَقِيمٍ الْمَرَامِ عِنْدَ الْأَعْلَامِ، لِدَفْعِ مَا يَرِدُ عَلَى شَيْخِهِ مِنَ الْمَلَامِ،
وَلَمْ يُرَاعِ جَانِبَ الْمَلِكِ الْعَلَامِ؛ حَيْثُ قَالَ: (الْمَوْجُودُ الْخَارِجِيُّ مِنَ الْحَيْثِيَّةِ الْجَامِعَةِ
بَيْنَ الْمَاهِيَةِ الْمُمَكِّنَةِ وَمَبْدَأِ الْوَاجِبِ؛ فَلَوْ قِيلَ لَهُ بِاعْتِبَارِ اشْتِمَالِهِ عَلَى الْمَبْدَأِ: إِنَّهُ عَيْنٌ؛
لَا يَبْعُدُ كَمَا أَنَّ الصِّفَاتِ لَا عَيْنَ وَلَا غَيْرَ، وَهِيَ غَيْرٌ، انْتَهَى).

وظُهُورُ كُفْرِهِ لَا يَخْفَى؛ فَإِنَّ الْمُحَقِّقِينَ، وَهَمُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ مَا رَضُوا أَنْ
يَقُولُوا فِي الصِّفَاتِ: إِنَّهَا عَيْنُ الذَّاتِ، بَلْ قَالُوا: إِنَّهَا لَا عَيْنٌ وَلَا غَيْرٌ؛ احْتِرَازًا عَنْ تَعَدُّدِ
الْقُدَمَاءِ كَمَا تَعَلَّقَ بِهِ نِفَاهُ الصِّفَاتِ؛ كَالْمَعْتَزِلَةِ وَسَائِرِ أَهْلِ الْبِدْعَةِ، فَكَيْفَ يُمَكِّنُ أَنْ
يُقَالَ: الْمُمَكِّنَاتُ عَيْنُ الذَّاتِ مِنْ وَجْهِهِ وَغَيْرُهَا مِنْ وَجْهِهِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْمَوْجُودَاتِ مِنْ
آثَارِ أَنْوَارِ الصِّفَاتِ، وَلَكِنَّ الْعَبْدَ مِنْ طَبِيعَةِ مَوْلَاهُ، كَمَا أَنَّ الْمُرِيدَ عَلَى طَبِيعَةِ مَنْ رَبَّاهُ.
وَأَمَّا مَا مِثْلُهُ الْمَوْوَلُ تَبَعًا لغيره فِي تَصْوِيرِ الْوَحْدَةِ وَالْكَثَرَةِ: أَنَّهُ كَالْوَاحِدِ فِي
مَرَاتِبِ الْأَعْدَادِ؛ فَهُوَ مِثْلٌ إِلَى الْقَوْلِ بِالْعَيْنِيَّةِ الْمُتَرَتِّبِ عَلَيْهِ الْإِتِّحَادُ، الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ

(١) البیتان نُسباً لِلصَّاحِبِ بْنِ عَبَّادٍ وَلَأَبِي نَوَاسٍ. انظر: «ديوان المعاني» (١/ ٣١٠)، و«محاضرات الأدباء» (١/ ٧٨٦).

بالإلحاد، وكذا ما نقله عن شيخه أنه قال في «الفتوحات»: من أن التخلي عند القوم اختيارُ الخلوة، والإعراض عن الأمور المُشغلة من الحضرة، وعندنا هو التخلي من الوجود المُستفاد؛ لأنَّ في اعتقاد العوام: أن وجودَ الغير حقٌّ، وفي نفس الأمر ليس إلا وجودُ الحقِّ جلَّ وعلا. انتهى.

ولا يخفى أن هذا أيضاً يُشيرُ إلى وحدة الوجود، وهو مُخالفٌ لما عليه أربابُ الشُّهُود: من أن العابدَ غيرَ المعبودِ، والشاهدَ غيرَ المشهودِ، وغايةُ الأمرِ أنَّ ظُهورَ الخلقِ يخفى أو يَفنى عندَ نورِ الحقِّ، كغيبَةِ الكواكبِ الثوابِ في حَضرةِ شمسِ المشارِقِ و[المغربِ، وكذا شمسُ الجوانبِ مُنكسفةٌ ومُنكسفةٌ عند تجلِّي ربِّ المشارِقِ] ^(١) والمغربِ؛ فكُن من الأقاربِ لا من الأجانبِ؛ كيلا يقعَ لك خطأ في تحقيقِ المراتبِ.

العاشرُ: قوله في فَصِّ نوحٍ عليه السَّلامُ: (إِنَّ التَّنْزِيَةَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقَائِقِ فِي التَّوْحِيدِ عَيْنُ التَّجَرُّدِ وَالتَّقْيِيدِ؛ فَالْمُنْزَعُ إِمَّا جَاهِلٌ لِلرَّبِّ، وَإِمَّا غَافِلٌ قَلِيلٌ الْأَدَبِ). ثم قال: (لأنَّ الحقَّ له في كُلِّ فردٍ من أفرادِ الخلقِ ظُهورٌ؛ فهو الظاهرُ في كُلِّ مفهومٍ، وهو الباطنُ عن كُلِّ معلومٍ إِلَّا من فهمٍ مَنْ قال: إِنَّ الْعَالَمَ صُورَةُ الْحَقِّ وَهُوِيَّتُهُ، وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي كُلِّ مَظْهَرٍ وَمَاهِيَةٍ).

ثم قال: (وهكذا مَنْ شَبَّهَ وما نَزَّهَ؛ حيثُ جعلَ الحقَّ مُقَيِّداً ومحدوداً، ولم يعرف كونه معبوداً، وَمَنْ جَمَعَ بَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالتَّنْزِيهِ فِي وَصْفِ الْحَقِّ؛ فهو الذي عرفَ الحقَّ من بين الخلقِ).

وقال في فَصِّ إدريسَ عليه السَّلامُ: (إِنَّ الْحَقَّ الْمُنْزَعَهُ هُوَ الْخَلْقُ الْمُشَبَّهَ).

وقال في فَصِّ إسماعيلَ عليه السَّلامُ: (فلا تنظرُ إلى الحقِّ، فتعريه عن

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

الْخَلْقِ، وَلَا تَنْظُرْ إِلَى الْخَلْقِ فَتَكْسُوهُ سِوَى الْحَقِّ؛ فَتَزْهَهُ وَشَبَّهَهُ، وَقُمْ فِي مَقْعَدِ الصَّدَقِ)، انتهى^(١).

وحاصل كلامه: أَنَّهُ ذَمَّ التَّنْزِيهَ الْمُجَرَّدَ، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ قَوْلٌ يَرِدُ، حَيْثُ مَدَحَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مَلَائِكَتَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصفات: ١٦٦]، وَلَعَلَّ الْاِكْتِفَاءَ بِالتَّسْبِيحِ عَنِ النِّقْصَانِ وَالزُّوَالِ ظُهُورُ صِفَاتِ الْجَلَالِ وَالْجَمَالِ عَلَى وَجْهِ الْكَمَالِ، وَمِنْ أَسْمَائِهِ الْحَسَنَى الْقُدُّوسُ؛ فَلَا لَوْمَ عَلَى الْمُتَزِّهِ، وَلَوْ اِكْتَفَى بِالتَّنْزِيهِ.

نعم؛ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّنْزِيهِ وَالتَّحْمِيدِ أَوْلَى كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى أَهْلِ التَّأْيِيدِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ مَلَائِكَتِهِ: ﴿وَنَحْنُ سُبِّحٌ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]، وَلِمَا وَرَدَ فِي الْحَدِيثِ: «سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ»^(٢)، عَلَى أَنَّ كِلَاهُمَا يَتَضَمَّنُ الْمَعْنَى الْآخَرَ، فَتَدْبِرْ؛ فَإِنَّهُ فِي حَقِيقَةِ الْمَعْنَى نَظِيرَ كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ فِي الْمَعْنَى؛ فَإِنَّ (لَا إِلَهَ) تَنْزِيهٌ وَتَمْجِيدٌ، وَ(إِلَّا اللَّهُ) تَوْحِيدٌ وَتَحْمِيدٌ.

ثُمَّ تَعْلِيلُهُ الْمَعْلُولُ خَارِجٌ عَنْ حَيْزِ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ؛ إِذْ مَا لَهُ ضَلَالَةٌ فِي جَعْلِهِ الْخَلْقَ عَيْنَ الْحَقِّ، وَهُوَ الْكَفَرُ الْمُطْلَقُ، ثُمَّ تَحْسِينُهُ لِلتَّشْبِيهِ مُنَاقِضٌ لِتَحْقِيقِ التَّنْزِيهِ، وَمُعَارِضٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

ثُمَّ قَوْلُهُ: الْحَقُّ الْمُتَزَّهُ هُوَ الْخَلْقُ الْمُشَبَّهُ هُوَ عَيْنُ بُطْلَانِ قَوْلِهِ الْأَوَّلِ؛ فَتَأَمَّلْ وَتَبَّهْ، وَمَحْمَلُ كَلَامِهِ وَظَاهِرُ مَرَامِهِ، أَنَّ تَنْزِيهَ الْحَقِّ عَيْنُ تَشْبِيهِهِ بِالْخَلْقِ، لَيْسَ الْقَوْلُ الصَّدَقُ، وَهُوَ كَذِبٌ وَبَاطِلٌ؛ إِذْ لَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَ الْعَبْدِ وَالرَّبِّ، وَبَيْنَ الْحَادِثِ وَالْقَدِيمِ؛ فَالْصَّوَابُ مَا ذَكَرَهُ سُبْحَانَهُ فِي الْكِتَابِ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾؛ أَيِ:

(١) انظر: «فصوص الحکم» (ص ٦٨ - ٦٩).

(٢) منها ما رواه البخاري (٧٥٦٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال النبي ﷺ: «كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ».

في ذاته ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]؛ أي: كامل في مراتب صفاته؛ ففي الجملة الأولى ردُّ على المُشَبَّه، وفي الأخرى إبطال للمُعْطَلَّة، ونُفَاة الصِّفَاتِ المُكَمَّلَةِ؛ فهذا الجمعُ بين التنزيه والتشبيه عند أرباب التحقيق وأصحاب التنبيه؛ فتأمل أيها النبيه، لثلاث تقع فيما وقع فيه السفيه.

وأما ما ورد من الآيات المُتَشَابِهَةِ والأحاديث المُشْكَلَاتِ؛ حيثُ جاء فيهما ذِكْرُ الوجه واليد والعين والقَدَمِ وأمثالها من الصِّفَاتِ؛ ففيه ثلاثُ مذاهبَ بعدَ الإجماع على التنزيه من التشبيه:

أحدها: تفويض علمها إلى عالمها، وعليه جُمهُورُ السَّلَفِ وكثيرٌ من الخلف، ويُؤَيِّدُه قوله تعالى: ﴿وَالرَّسَّخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ ؕ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وثانيها: تأويلها، وإليه مال أكثر الخلف وبعض السلف.

وثالثها: أن لا تأويل ولا توقُّفَ، بل المذكوراتُ كُلُّها صفاتٌ زائدةٌ على الذاتِ، لا يُعْلَمُ معناها من جميع الجهاتِ، وهو مُخْتَارُ إمامنا الأعظم وأحمد ابن حنبل وأتباعه؛ كابن تيمية، وهو قول ابن خزيمة وغيرهم من أكابر الأئمة من المُحَدِّثِينَ، ونُسِبَ إلى عامة السلف.

وقد وافقهم إمام أهل السنة أبو الحسن الأشعري في بعض الصفات لا في جميع المُتَشَابِهَاتِ، فإن له في الاستواء قولين؛ أحدهما: التأويل بالاستيلاء، وكذا في الوجه؛ حيثُ قال في أحد الوجوه: إن المراد بالوجه الوجوه، وكذا في العين والقدم واليمين والجنب، حيثُ قال مرةً: إنها كُلُّها صفةٌ زائدةٌ، وأخرى اختار تأويلها، وأما اليدُ، فليس له فيها إلا القول بأنها من الصِّفَاتِ الزائدة على الذاتِ، ووافقه الباقلانيُّ.

ثم اعلم: أنَّ حاصلَ كلام المؤول في دفع هذا الاعتراض: أنَّ الحقَّ سبحانه لَمَّا كانَ عَيْنَ الأشياءِ من وجهٍ وغيرها من وجهٍ، فلا بُدَّ من الجَمْعِ بين التنزيه والتشبيه؛ بأن

يعتقد التنزيه للذات، من حيث الهوية، والتشبيه من حيث العينية، المُعبر عنها بالمعية في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] انتهى.

وأنت ترى أن هذا توضيحٌ لكلامه لا تصحيحٌ لمرامه، وأمّا الاستدلال بالآية وحملها على هذا التأويل؛ فخطأٌ فاحشٌ؛ إذ لا يلزمُ العينية من المعية إلا على مذهب الحُلُولية والاتحادية والوجودية؛ بخلاف مذهب أهل الحق المُحققين بالمراتب الشهودية.

الحادي عشر: قوله في فصّ إدريس عليه السلام: (إنَّ أبا سعيد الخِرَّازَ، قال: إِنَّهُ - يعني نفسه - وجهٌ من وجوه الحق، ولسانٌ من ألسنته؛ حيث لم يعرف ربَّ العباد إلا بأنَّ جمعَ بين الأضداد).

ثم قال الخِرَّازُ: (هُوَ - يعني الله سبحانه - سُمِّيَ بأبي سعيد الخِرَّاز وغيره من أسماء المُحدثات)، انتهى^(١).

ولا يخفى بطلانُ هذه الهذيانَات، نعم جمع الحق سبحانه في الصفات بين الأضداد؛ حيث قال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣]، وهو في صورة الأضداد؛ إذ المعنى المراد: هو الأول بلا ابتداء، والآخِر بلا انتهاء، والظاهر باعتبار الصفات المُقتضية لإظهار المصنوعات، وإبراز المُمكنات والباطن باعتبار الذات؛ حيث لا يعرف كُنْههُ المُنزَّه عن جميع الجهات، لا أنَّ أوليته عينُ آخريته، وظاهريته عينُ باطنيته من جهةٍ واحدةٍ فيهما، وإن كانت مُختلفةً بالنسبة إلينا كما أوَّل المؤوِّل؛ فإنَّ كلامه المُعلَّل ونسبه إلى شيخه المُستدل؛ حيث قال في «الفتوحات»: هو الأول والآخِر والظاهر والباطن، يريد الخِرَّاز من وجهٍ واحدٍ، لا من نسبٍ مُختلفةٍ كما يراه أهل الفكر من علماء الرسوم. انتهى.

(١) انظر: «فصوص الحکم» (ص ٧٧).

ولا يخفى أنه عدَّ علماء الشريعة من أهل التفسير والحديث أرباب الرسوم، وجعل نفسه وأمثاله من أصحاب الحقائق والفهوم بمجرد التخيلات في الأمر الموهوم.

وأما قول المؤول: إنه قد تقرّر سابقاً أنه سبحانه لكونه مبدأ الآثار والأحكام له وجهٌ خاصٌّ بالنسبة إلى كلِّ ماهية ما ليس إلى غيرها؛ فهو توضيحٌ لا تصحيحٌ؛ فإنه عين القول بأنه سبحانه عين الأشياء من وجهٍ وغيرها من وجهٍ، فثبت أنه كُفِّرَ صريحٌ ليس له تأويلٌ صحيحٌ.

وأما استدلاله بحديث: «إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده يقول: ربنا ولك الحمد»^(١)؛ فإن الله قال على لسان عبده: سمع الله لمن حمده؛ فمن سوء فهمه وقلة علمه بالكتاب والسنة؛ فإنه من قبيل قول الخطيب إذا قرأ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦]، وكذا إذا قرأ القارئ آية السجدة، وكذا حديث: «إن الله ينطق على لسان عمر»^(٢)، وكذا سماع موسى عليه السلام كلام الرب من الشجرة.

الثاني عشر: قوله في فصّ نوح عليه السلام: (لو جمع نوح بين التشبيه والتنزيه، ودعا قومه إليهما لأجابوه فيهما، لكنه دعاهم جهاراً إلى تشبيهه، ثم دعاهم إسراراً إلى التنزيه، وقال: ﴿إِنِّي دَعَوْتُ قَوْمِي لَيْلًا﴾ إلى التشبيه، ﴿وَنَهَارًا﴾ [نوح: ٥] إلى التنزيه).

وهذا مع التناقض من كلاميه، والتعارض بين مراميه كُفِّرَ ظاهرٌ لاعتراضه على نبي من الأنبياء.

وقد صرّح العلماء: بأن من عاب نبياً من الأنبياء؛ فقد كفر، ولادعائه علم

(١) رواه البخاري (٧٦٣)، ومسلم (٤١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه الترمذي (٣٦٨٢)، وابن ماجه (٤١٤)، وأحمد (٥٣/٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

الغيب في الإنباء والتفسير برأيه مُخالفاً للعلماء والأولياء من غير قاعدة عربية، أو قرينة حالية، أو مقالية على ما ادّعاه من الإيماء.

ثم أقبح من ذلك فيما ترقى عما هنالك قوله في فصّ إلياس عليه السلام عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَتْهُمْ آيَةٌ قَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ حَتَّى نُؤْتَى مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمَ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤]: (فيه وجهان من بيان المبني وعيان المعنى: أحدهما: أن (رُسُلُ اللَّهِ) مُبتدأ، و(الله) خبره، وقوله: (أعلم) خبر مُبتدأ محذوف هو (هو).)

وثانيهما: أن (الله) مُبتدأ، و(أعلم) خبره، وفي الوجه الأول (رسل الله) يكونون الله، وفي الوجه الثاني غيره وسواه؛ فهذا هو التشبيه في التنزيه، والتنزيه في التشبيه، انتهى.

وأنت ترى أن هذا إلحاد في المبني واتحاد في المعنى، ولا يخفى أن جهل هذا القائل في الإسلام أقوى من عبدة الأصنام؛ حيث قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، و﴿هَؤُلَاءِ شَفَعْتُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، وأشد كُفراً من النصارى؛ حيث قالوا: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، وهو يقول: بأن جميع الرسل الله، مع أن هذا ليس على قاعدته المبنية؛ لتصريح هذه الطائفة الرديّة المُسمّاة بالوجوديّة: أن النصارى ما كفروا إلا لحصر الإلهية في الماهية المسيحية؛ فهم عمّموا العينية حتى في الأشياء الدنيّة، فصدق في حقهم ما قال الله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [المائدة: ١٣]؛ فأبى تحريف أقوى من هذا التصنيف المُشتمل على هذا الإعراب، الذي لم يصدر مثله عن الأعراب المذمومين في الكتاب؛ فإن قطع (رسل الله) عن قوله (أوتي) في غاية من الإعراب، فجمع بين تزييف المبني وتحريف المعنى؛ فثبت أنه جاهل أيضاً بالقواعد العربية التي لا تخفى على من قرأ «الآجرومية».

هذا، وقد أطلَّ المؤوِّل في هذا المقام بما لا طائل تحت شأنه؛ فأعرضنا عن بيانه وإبطال برهانه؛ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ﴾ [المؤمنون: ٣]، ولحديث: «إِنَّ مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»^(١)، وإنما ذكرنا هذا المقدار من الأمور الفضيحة؛ لما ورد في الأحاديث الصحيحة من أن: «الدِّينَ النَّصِيحَةُ»^(٢).

الثالث عشر: قوله في فصّ نوح عليه السَّلام أيضاً: (أَنَّهُ قَالَ: ﴿وَمَكْرُؤًا مَكْرًا كُبَّارًا﴾ [نوح: ٢٢]؛ لَأَنَّ الدَّعْوَةَ إِلَى اللَّهِ مَكْرٌ بِالْمَدْعُو).

ثم قال بعد أسطر: (وقالوا في مكرهم: ﴿لَا تَذَرْنَاهُ الْهَتَكُ﴾ [نوح: ٢٣]... إلخ؛ فإنهم لو تركوهم جهلوا من الحق قدر ما تركوا من هؤلاء؛ فإنَّ للحق في كلِّ معبود وجهاً خاصاً، يعرفه من عرفه، ويجهله من جهله)، انتهى^(٣).

ولا كُفِّرَ أصرح من هذا على ما لا يخفى، ولَمَّا عَجَزَ المؤوِّل عن تأويله انتقل إلى توضيح كلامه وتصحيح مرامه بما هو أصرح في حال كُفْرِهِ ومقامه؛ حيث قال: (المقصود من الدعوة إلى الحق مجرد المعرفة لا أَنَّهُ سُبْحَانُهُ من محلٍّ مفقود، وفي آخر موجود، والدعوة الظاهرة عبارة عن دُعَاءِ المدعو مما فيه الحق مفقود إلى ما فيه الحق موجود).

ولَمَّا كَانَ الْمُرْسَلُ وَالْمُرْسَلُ إِلَيْهِ وَالرَّسُولُ وَالرَّسَالَةُ وَالِدَاعِي وَالْمَدْعُو إِلَيْهِ، وَالْمَدْعُو وَالِدَّعْوَةَ تَقْتَضِي أَرْبَعَةَ أَشْيَاءٍ، وَالْحَالُ أَنَّهُ بِحَسَبِ التَّوْحِيدِ الذَّاتِيِّ كُلُّهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ لَا جَرَمَ يَكُونُ مُخَالَفًا لِلْوَاقِعِ؛ فَلَوْ فَهِمَ أَحَدٌ مِنْ جَهْلَةٍ التَّعَدُّدَ الْحَقِيقِيَّ تَكُونُ الدَّعْوَةُ فِي حَقِيقَةِ الْمَكْرِ الْخَفِيِّ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَكْرُؤًا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤] قلتُ: ﴿فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [الأعراف: ٩٩].

(١) رواه الترمذي (٢٣١٨)، وابن ماجه (٣٩٧٦)، وابن حبان (٢٢٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٥٥)، والنسائي (٤١٩٨)، وأحمد (١٠٢/٤) من حديث تميم الداري رضي الله عنه.

(٣) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٧١-٧٢).

ثم قال: ولو اعتقد أن شيئاً من الأشياء خالٍ منه وعارٍ عنه، فتفوته المعرفة بالحق على مقدار ما تصوّر فيه الخلو عنه من الخلق).

قلت: ما شاء الله كان من الأشياء، ويضل من يشاء ويهدي من يشاء، والخطرات الشيطانية ما لها حدّ الانتهاء، كما تقتضيه جلالية الأسماء.

الرابع عشر: قوله في فصّ نوح عليه السلام أيضاً: ﴿أَغْرُقُوا﴾ في بحر العلم بالله، ﴿فَلَمْ يَجِدُوا لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْصَارًا﴾ [نوح: ٢٥]، فكان الله أنصارهم، فهلكوا فيه؛ أي: في الله إلى الأبد، فلو أخرجهم إلى السيف - بكسر السين؛ أي: الساحل، سيف الطبيعة - لنزل بهم عن هذه الدرجة الرفيعة، انتهى^(١).

ولا يخفى أن الدنيا هي دار المعرفة؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَتْ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى﴾ [الإسراء: ٧٢]، والكفار من أجل خطئهم؛ لما أغرقوا في الماء وأُحرقوا بالنار يحصل لهم الإيمان في حال البأس^(٢) والإيقان في وقت اليأس، ولا يُسمى ذلك الإيمان معرفة، ولذا قال تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا هُمْ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]، وهذا معنى قوله: (ولو أخرجهم إلى ساحل الطبيعة لنزل بهم عن هذه الدرجة الرفيعة)، لكن تسمية هذه الحالة رفيعة لا شك أنها عبارة شنيعة وإشارة فظيعة.

قال المؤول: إن قوم نوح كانوا عالمين من حيث الفطرة والجبلية بحقائق الأشياء ومُسبِّحين كسائر أجزاء الأرض والسماء، لكن من غير شعور لهم به من حيث التعلّق الجسداني وارتباط الهيولاني المانع لهم من الفكرة والرؤية والساتر لهم عن المعارف الفطرية، لا سيما لما أغرقوا وانقطع العلائق وتفرّق العوائق تحقّقوا بسبب شعورهم للعلوم الفطرية والمعارف الجبلية، قال تعالى: ﴿وَبَدَأَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا

(١) انظر: «فصوص الحکم» (ص ٧٣).

(٢) كذا في «ط»، وفي «ح» و«م»: «اليأس».

لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ ﴿[الزمر: ٤٧]﴾ ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾ [ق: ٢٢]، انتهى مقالاً، ونعوذ بالله من الشقاوة حالاً ومآلاً.

ثم رأيت عبارة «الشفاء» فيها: أَنَّ الإجماع على تكفير كل مَنْ دافع نصَّ الكتاب^(١).

قال شارحه العلامة الدلجى: أي: حمّله على خلاف ما ورد به من المعنى المُحكّم كحمل بعض المتصوفة قوله تعالى في قوم نوح: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأَذَلُّوْا نَارًا﴾ [نوح: ٢٥] على ما حاصله: أُغْرِقُوا في المحبة فأدخلوا نارها مع هذيانات كثيرة صارفة عن ذمهم إلى مدحهم. انتهى.

ولا يخفى أَنَّ المعرفة صفةٌ مادحةٌ، بل لازمةٌ للمحبة.

الخامس عشر: قوله في فصّ إبراهيم عليه السلام:

فِيحْمَدُنِي وَأَحْمَدُهُ وَيَعْبُدُنِي وَأَعْبُدُهُ

انتهى^(٢).

والجملة الأولى وجهها ظاهر؛ لأنَّ الحمد بمعنى الثناء؛ فالله تعالى يُثني على مَنْ يشاء، وأمَّا الجملة الثانية، فظاهرها كُفْرٌ كما لا يخفى على أهل الصِّفا.

وأما قول المؤوّل: إِنَّ العبادة جاءت في اللغة بمعنى الانقياد والطاعة، والله سبحانه أجاب دُعاء المُطيع، كما أَنَّ المُطيع انقاد لأمر المُطاع.

قال أبو طالب للنبي ﷺ: ما أطوعَ لك ربّك يا مُحَمَّدٌ، فقال له: «وَأَنْتَ يَا عَمِّي إِنْ أَطَعْتَهُ أَطَاعَكَ»^(٣)، انتهى.

(١) انظر: «الشفاء» (٢/ ٢٨٦).

(٢) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٨٣).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٩٧٣)، وابن عدي في «الكامل» (١٠٢/ ٧) من حديث =

ولا يخفى أنه ما ورد: إِنَّكَ إِنْ عَبْدتَهُ عَبْدَكَ؛ فَإِنَّهُ كَفَرُ شَرَعًا، ولا يُلْتَفَتُ إلى معناه لُغَةً وعرفًا، وكذا لا يُقْبَلُ توجيهُهُ الْمُقَابَلَةُ بِالمَشَاكِلَةِ، مع أَنَّ الْمُقَابَلَةَ لا تكونُ إِلَّا في الجُمْلَةِ الأخيرة على ما صرَّحُوا به في علم المعاني والبيان.

هذا؛ وأيُّ لَذَّةٍ في هذا الكفرِ بظاهره واحتياجه إلى تأويلٍ في آخره، وأيُّ مانعٍ كانَ لَهُ أن يقولَ: وَيُجِيبُنِي وَأُجِيبُهُ.

والحاصلُ: أَنَّ تأويلَهُ لا يصدُقُ قضاءً وحكومةً، وقد يُدين ديانةً.

السادس عشر: قوله في فَصِّ هودَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إِنَّ وجودَنَا غذاءُ الحقِّ، وهو غذاؤنا)، انتهى^(١).

ولا يخفى أَنَّ الغذاءَ ما يكونُ سبباً للبقاء من مطعوماتِ الأشياءِ، والله تعالى مُنَزَّهٌ عن ذلك كما قال: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُهُمْ وَلَا يُطْعَمُ﴾ [الأنعام: ١٤].

وأما قولُ المؤوَّل: إِنَّ بقاءَ الحقِّ لَمَّا كَانَ سبباً لوجودِ بقاءِ الخلقِ؛ فلا جرمَ هو غذاؤنا، وَلَمَّا كَانَ الخالِقِيَّةُ والرازِقِيَّةُ وسائرُ الأسماءِ الأفعاليَّةِ لا يُتَصَوَّرُ ثبوتُها من غيرِ مخلوقٍ ومرزوقٍ وأمثالهما، لا تقديرًا ولا وجودًا؛ لا جرمَ نَكُونُ نحنُ أسبابَ وجودِ الأسماءِ وبقائها؛ فنحنُ غذاؤُهُ في ثبوتِ أفعاله وأسمائه.

فمذهبُ باطلٍ، ومشرَّبٌ عاطلٌ مع قطعِ النظرِ عن الكُفْرِ، باعتبارِ إطلاقِ هذا اللفظِ الشنيعِ على الربِّ الرفيع؛ حيثُ إِنَّ أوصافَ الله تعالى توقيفيةٌ؛ لأنَّ المُعْتَقَدَ المُعْتَمَدَ عند طوائفِ الإسلامِ، والعُلَماءِ الأعلامِ، والمشايخِ العظامِ: أَنَّ الله كان خالقًا قَبْلَ أن يَخْلُقَ، ورازقًا قَبْلَ أن يَرْزُقَ؛ على خلافِ بين الماتريديَّةِ والأشاعرةِ؛ حيثُ جعلَ الأولونَ صفةَ التكوينِ قديمةً، والآخرُونَ حادثةً باعتبارِ مُتَعَلِّقاتِها،

= أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي إسناده الهيثم بن جمار، وهو ضعيف.

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١١١).

وأدخلوها تحت نعت القدرة والإرادة، والأولون قالوا: لا يلزم من حدوث المتعلق أن لا يكون المتعلق ذاتياً كما حقق في العلم والمعلوم، فالجواب بالجواب في مقام فصل الخطاب؛ فالأشعرية قالوا: وجود الخلق والرزق تقديرية، والماتريديّة قالوا: وجودهما حقيقي، وقيل: النزاع لفظي.

فقول المؤول: (لا يتصور ثبوتها)؛ أي: الأسماء الأفعالية (من غير مخلوق ومرزوق لا تقدير ولا وجوداً)؛ كُفّر صريح، ليس له تأويل صحيح، لا سيما إذا كان قوله: (لا تقدير) راجعاً إلى (ثبوتها).

السابع عشر: قوله في فصّ هود عليه السلام أيضاً: (فإياك أن تتقيّد بقيد مخصوص، وتكفر بما سواه، فيفوتك خير كثير، بل يفوتك العلم بالأمر على ما هو عليه).

ثم قال: (فكن هيولى لصور المعتقدات كلّها؛ فإن الله تعالى أوسع وأعظم من أن يحصره عقد دون عقد؛ فإنه تعالى يقول: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، فما ذكر أينا من أين، وذكر أن ثم وجه الله، ووجه الشيء حقيقته، انتهى^(١).

وكفّره لا يخفى؛ إذ يلزم منه أن المعتقدات المختلفة بين الطوائف المؤتلفة كلّها حق واعتقادات جميعها صدق، وهذا مذهب الزنادقة والإباحية والملاحدة والاتحادية.

ثم المؤول لما عجز عن تأويل هذا الكلام ذهب إلى طريق توضيح المرام على قاعدة فاسدة له ولشيخه في هذا المقام، فقال: إن الله سبحانه كما كان مبدأ الآثار، والماهيات الخارجية كذلك مبدأ الآثار والماهيات الدّهنية، وكما أنه من حيث المبدئية مُقارن للماهيات الخارجية، كذلك من حيث

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١١٢).

مبدئيته للآثار والأحكام الذهنية مُقَارَنٌ للذهنية؛ فهو مع الموجودات الذهنية كما هو مع الموجودات الخارجية بلا فرق. انتهى.

ولا يخفى أن المعية المذكورة لا تُفِيدُ تصحيح المسألة المسطورية؛ اللهم إلا أن يُرادَ بالمعية العينية كما صرَّحَ به هو وشيخه في مقاماتها الرديّة، وحينئذٍ يتعيّن القول: بأن هذه المقولة من الكلمات الكُفْرية، ومُجْمَلُ كلامه في آخر مرامه: أنه سبحانه لا يخلو عن اعتقادٍ مسطورٍ، إلا أنه ليس في اعتقادٍ دون اعتقادٍ بمحصورٍ، انتهى.

وهو نهايةُ كفره وغايةُ أمره؛ حيث جعل الإيمان والكفر سواءً في الاعتقاد، وكذا صير سائر الأمور المتضادةً مُصَوِّرةً في الاعتماد.

الثامن عشر: قوله في فَصِّ شُعَيْبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إِنَّ إِلَهَ الْمُعْتَقِدِ لَشَخْصٍ لَيْسَ لَهُ حُكْمٌ فِي إِلَهٍ الْمُعْتَقِدِ لآخر؛ فصاحبُ الاعتقاد، ينفي النقصان عنه، ينصره وهو لا ينصره، ولهذا ليس له أثرٌ في اعتقادٍ مُنَازَعِهِ، وكذا هذا المُنَازَعُ لَيْسَ لَهُ نَصْرَةٌ مِنْ إِلَهٍ لَهُ اعتقادٌ به، فما لهم من ناصرين^(١)).

وقال في فَصِّ مُحَمَّدٍ ﷺ: (إِنَّ الْمُعْتَقِدَ يُثْنِي عَلَى إِلَهٍ مُعْتَقِدٍ لَهُ، وَيَتَعَلَّقُ بِهِ، فَالِإِلَهُ مُصْنُوعٌ لَهُ، فَثَنَّاؤُهُ عَلَيْهِ ثَنَّاؤُهُ عَلَى نَفْسِهِ، وَلِهَذَا يَذُمُّ مُعْتَقِدَ غَيْرِهِ، وَلَوْ أَنْصَفَ كَمَا فَعَلَهُ، لَكِنَّهُ جَاهِلٌ بِسَبَبِ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْغَيْرِ فِي إِعْتِقَادِهِ فِي الْحَقِّ، وَلَوْ عَرَفَ قَوْلَ الْجَنِيِّ: لَوْنُ الْمَاءِ لَوْنُ إِنَائِهِ؛ لَسَلَّمَ لِكُلِّ ذِي إِعْتِقَادٍ مُعْتَقِدَهُ، وَعَرَفَ اللَّهُ فِي كُلِّ صُورَةٍ وَمُعْتَقِدٍ؛ فَهُوَ صَاحِبُ الظَّنِّ، لَا صَاحِبُ الْعِلْمِ، كَمَا قَالَ الْحَقُّ: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي»^(٢)؛ يعني: ما أظهر له إلا في صورة مُعْتَقِدِهِ إِنْ أَرَادَ أَطْلَقَهُ، وَإِنْ أَرَادَ قَيَّدَهُ، وَالِإِلَهُ الْمُقَيَّدُ مُحَدُودٌ، يَسَعُهُ الْقَلْبُ؛ إِذَ الْإِلَهُ الْمُطْلَقُ لَا يَسَعُهُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ عَيْنُ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ وَعَيْنُ ذَاتِهِ، وَفِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ لَا يُقَالُ: إِنَّهُ يَسَعُهُ أَوْ لَا يَسَعُهُ. انتهى^(٣).

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١٢٢).

(٢) رواه البخاري (٦٩٧٠)، ومسلم (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٢٢٦).

ولا يخفى ما فيه من المنكرات الشرعية والكفریات الفرعية؛ فإنه يُبطل التوحيد، ويُعطّل التمجيد، ويُحرف كلام الله وكلام رسوله عن مقام التسديد والتأييد؛ إذ الحديث الإلهي: «أنا عند ظنّ عبدي بي» ليس بالنسبة إلى اعتقاد الألوهية؛ فإنّ الظنّ لا يُغني عن الحقّ شيئاً في الأمور الاعتقادية، بل معناه: أنه عند ظنّ عبده به في مقام الرجاء والخوف، كما تقتضيهما صفة العبودية؛ بأن يقوم بطاعته ويخاف من معصيته لا لمجرد التمني من غير التعني؛ فإنه غرور لا يعقبه سرور.

وأما ما ورد في الحديث النبويّ من أنّ «القلب بيتُ الربِّ»^(١)، وكذا ما ورد في الحديث القدسيّ والكلام الأنسي: «لا يسعني فيه أرضي ولا سمائي، ولكن يسعني قلبُ عبدي المؤمن»^(٢)؛ ففيهما إيماء إلى مضمون قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ [الأحزاب: ٧] الآية، وتحقيقها ليس هذا محلّ بسطها، ولا يقولُ مُسلمٌ بنزولِ الربِّ في القلب وإحاطته به إلا الحُلُولِيَّةُ والوُجُودِيَّةُ، إلا أنّ الأولين يخصّصون القضية ولا يعمّون البليّة.

ثم المؤوّل لَمَّا عَجَزَ عن تأويله وتصحيحه شرع في بيان كلامه وتوضيحه، فتبعه في مرامه وصرّح بتصريحه، حيث قال: أصحاب التقليد من العقلاء تصوّروا الحقّ سبحانه بحسب فهمهم وإدراك علمهم، فصوّروا في ذهنهم صورةً ونزّهوها من كلّ ما يحسبونه نقصاناً عندهم، ووصفوها بكُلِّ نعتٍ ظنّوا أنه كمالٌ لديهم؛ ففي الحقيقة تلك الصّورة مصنوعة ومخترعة ومجعولة ومفعولة لإدراكهم وفهمهم.

(١) حديث موضوع، والمؤلف نفسه رحمه الله قد حكم عليه بالوضع في «الأسرار المرفوعة» (ص ٢٦٠). وانظر: «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ص ٤٩٢).

(٢) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٤٨٩): قال العراقي: لم أر له أصلاً، وكذا قال ابن تيمية: هو مذكور في الإسرائيليات وليس له إسناد معروف عن النبي ﷺ.

فلو نظرت في اعتقادات الفرق الإسلامية، وتأملت في معتقدات اليهود والنصارى والمجوس وعبد الأصنام والصابئة لظهر لك هذا المعنى في ميدان المبنى؛ فإن كل واحد منهم بحسب قابليتهم وفهمهم تصوّروا الحق بصورة مستحسنة عندهم، ويحامون ويراعون وينفون عنه المنقصة، وينسبون إليها الممدحة، وينفون معتقد غيرهم ويدّمونه، ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ ﴿[هود: ١١٧-١١٨] وهم الأنبياء والأولياء والراسخون من العلماء؛ لأنهم لم يُصوِّروا صورة معلومة عندهم، وحقيقة خاصة من لدنهم، بل اتبعوا ما أوحى إليهم بالوحي للأنبياء والإلهام للأولياء. انتهى.

وهذه كلمة حق أريد بها الباطل كما لا يخفى على العاقل الكامل؛ فإن مراد شيخه كما مرّ مراراً أن الحق عين الخلق، وأن كل معتقد صحيح؛ لظهور الحق، وكونه مع كل شيء، بل عينه، واختلاف الاعتقادات بحسب تفاوت الاعتبارات الصادرة على وفق مراتب الاستعدادات والقابليات، كانعكاس نور الشمس في المرايات، وهذا شبه المعنى الذي هو مدار بنائه بقول نسبة إلى الجنيد: لون الماء لون إنائه.

والتحقيق: أن معنى قول الجنيد لو صحّ روايته عنه يكون من قبيل ما قيل: كل إناء يترشح بما فيه؛ أي: بما يوافق هواه وطبعه ويوافق معتقده وشرعه، لا بما ينافيه، ألا ترى أن جماعة مختلفة إذا اجتمعوا في محفل؛ فالعالم يظهر منه آثار علمه، والكريم يظهر منه آثار كرمه، والحسن الخلق يتبين عنه أنوار حلمه؛ فالذاكر لا يذكر إلا مذكوره وموصوفه، والعارف لا يعرف إلا معروفه، وهكذا بقية أرباب الفضائل وأصحاب السمائل، وطالب الدنيا يتكلم بأمر دنياء، والفاسق بما في خاطره من مهواه، و﴿كُلُّ حَزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، عارفون طريقهم ومذهبهم، و﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠].

التاسع عشر: قوله في فصّ شعيب عليه السلام أيضاً: (إنّ العالمَ مجموعةٌ أعراضٍ، وفي كلّ آنٍ يصيرُ معدوماً وموجوداً، كما قال الأشاعرة وغيرهم في الأعراض لا في الأجسام)^(١).

أقول: وهذا المقدار ليس له مطعن في الكلام؛ إذ لا يترتب عليه حكمٌ من الأحكام إلا أنه فرّع عليه ما يترتب كفره لديه؛ حيث قال: فالمكلف في كلّ آنٍ يكون غيرهِ ويحشرُ في العقبي غير ما كان موجوداً في الدنيا؛ فالعقاب والثواب لا يكون في الطائع والعاصي. انتهى.

وكفره لا يخفى، والمؤوّل ما التفت إلى دفع الاعتراض، بل أظهر توضيح أنّ الأجسام كالأعراض بقوله: إنّ الله سبحانه هو الذي قائم بذاته في قيامه لا يحتاج إلى شيء من موضوعاته.

وأما ما يُسمّيه أهل الرُّسوم بالجوهر، ويجعلونه قائماً بنفسه غير موجودٍ عند هذه الطائفة، بل إنّهُ أمرٌ موهومٌ، وشيءٌ معدومٌ؛ فالعالم من أوله إلى آخره أعراض غير قائمة بنفسها في أمره.

أقول: ما ذهب إليه العلماء والحكماء والمشايخ الكبراء بالاعتبار أولى؛ حيث فرّقوا بين الجواهر والأعراض على وجه لا يتوجّه عليهم الاعتراض؛ فإنهم مجموعون على أنّ الحق هو القائم بذاته، وهو لا ينافي أن يُقيم الجوهر قائماً بنفسه بمعنى أنه ثابت في مقرّه، ولذا قالوا في معنى القيوم: هو القائم بنفسه، المُقيم لغيره، وعلى تقدير صحّة كونه يصيرُ معدوماً في كلّ آنٍ، كما يُشير إليه قوله تعالى: ﴿كُلُّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩]؛ أي: يُحيي ويميت، بمعنى يوجِد الشيء ويُفنيه، فنقول: يصيرُ معدوماً وينقلبُ موجوداً، وهكذا في كلّ

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١٢٥).

زمانٍ من الأحوال كما يقتضيه ظُهُورُ صفاتِ الجلالِ ونعوتِ الجمالِ إلى أبدِ الآبادِ، على وجهِ الكمالِ، وعلى هذا المعنى لا يترتَّبُ الفسادُ في المبنى؛ كما حُقِّقَ في إعادةِ أعضاءِ الأشباحِ فليكن كذلك في أجزاءِ الأرواحِ.

وقد قال تعالى: ﴿كَلَّمَنا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، فما اختلفَ العاصي والمطيعُ في مقامِ العقابِ والثوابِ، وهذا فصلُ الخطابِ، والله أعلمُ بالصوابِ.

العشرون: قوله في فصِّ العزيرِ: (إنَّ ولايةَ الرسولِ أفضلُ من نبوته)، انتهى^(١).

ولا يترتَّبُ عليه كفرٌ ولا فسقٌ ولا بدعةٌ، كما لا يخفى؛ لأنَّ هذه مسألةٌ اختلفَ فيها الصُّوفيَّةُ.

وأصلُ وضعِها أنَّه يُقالُ: ولايةُ الرسولِ أفضلُ من رسالته؛ لأنَّ ولايته المُختلفُ فيها هي في زمانِ نبوته، وأمَّا ولايته الكائنة قبل نبوته؛ فلا يصحُّ أن يُقالَ: أفضلُ من نبوته؛ فإنه كفرٌ بلا خلافٍ؛ إذ لا يكونُ الوليُّ أفضلَ من النبيِّ كما حُقِّقَ في محله: أنَّ مَنْ قال: الوليُّ أفضلُ من النبيِّ؛ يَكْفُرُ.

وإنما بقِيَ الكلامُ في نبوته المُعَبَّرِ عنها بولايته ورسالته واختلافِ الأفضليَّةِ في أيِّ نسبةٍ، فقال بعضهم: إنَّ ولايته أفضلُ؛ لكونِ توجُّهه حينئذٍ إلى الحقِّ بخلافِ رسالته؛ فإنَّه مُتوجِّهٌ في حالته إلى الخلقِ.

وهذا التفصيلُ من هذه الحيثيَّةِ في التفضيلِ لا بأس به عند أهلِ التحصيلِ، إلا أنَّه يلزمُ منه أن يكونَ النبيُّ الذي لم يُؤمَرْ بتبليغِ الوحي إلى الخلقِ يكونُ أفضلَ

(١) انظر: «فصوص الحکم» (ص ١٣٥).

وأكمل ممن أُوحيَ إليه وأمرَ بتبليغ ما لديه، وهو خلاف الإجماع؛ اللهم إلا أن يُقال: المرادُ بيانَ أفضلية النسبتين المجموعتين في الرسول بطريق الانفراد؛ فإن مرتبة جمع الجمع أكمل عند جميع العباد، ولذا قال بعض العلماء: إن مقام رسالة نبيِّنا أفضل من مقام ولايته.

وإنما أدرجه المؤوّل، وجعله من قبيل القول المُشكل؛ ليوهم العوام أن سائر الاعتراضات مثله في قبول التأويل المُحتمل، نعم ذكر بعضهم: أن نهاية النبي بداية الولي، وظاهره الكفر إلا أنه له تأويلاً حسناً وتوجيهاً مُستحسناً، وهو أن الولي لا يصير ولياً باهراً إلا إذا عمل بجميع ما أتى به النبي أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً.

الحادي والعشرون: قوله في فصّ عيسى عليه السلام: (أنه لما كان يحيي الموتى، قال بعضهم بحلول الحق فيه، وقال بعضهم: هو الله وكفروا، فقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، فجمعوا بين الكفر والخطأ في تمام الكلام؛ فإن كفرهم ليس بقولهم: إن الله فقط؛ لأن هذا الكلام بانفراده حق، وليس بكفر، ولا بقولهم: المسيح ابن مريم فقط؛ لأنه ابن مريم بلا شك بل بمجموع الكلامين كفروا)، انتهى^(١).

ولا يخفى انحلال مثل هذا الكلام على أدنى العوام؛ لأن أحداً لا يقول: من قال: إن زيدا هو الإله، يكفر بأحد جزئي كلامه، بل بتركيبيهما وفق مرامه، مع أن كل جزء يُسمى قولاً لا كلاماً، كما حُقق في محله، ومع هذا لا يتعلّق الاعتراض بالكفر على قوله، إلا أن المؤوّل ذكر أن شراح «الفصوص» كالقيصريّ والجنديّ والجامي، اتفقوا أن مراد الشيخ بهذا القول أنهم إنما كفروا بحصر الحق في عيسى؛ لأنه تعالى ليس محصوراً بل إنه سبحانه في جميع العالم مُتجلياً. انتهى.

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ١٤١).

ولا يخفى أَنَّهُ مُعَارِضَةٌ صريحةٌ لِكَلَامِهِ سُبْحَانَهُ، ومناقضةٌ قبيحةٌ لِمَرَامِهِ عَزَّ شَأْنُهُ.

وَأَمَّا بَحْثُ التَّجَلِّيِّ فِي أَفْرَادِ الْعَالَمِ؛ فِهَذَا أَمْرٌ ظَاهِرٌ، لَا يَخْفَى عَلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ، بَلْ لَيْسَ لَهُ ارْتِبَاطٌ بِمَا تَقَدَّمَ؛ فَالْكَفَرُ رَاجِعٌ إِلَيْهِمْ حَيْثُ مَا فَهَمُوا كَلَامَ شَيْخِهِمْ وَحَمَلُوهُ عَلَى مَحْمَلٍ بَاطِلٍ زَعَمُوهُ حَقًّا عِنْدَهُمْ، وَهُؤُلَاءِ وَإِنْ كَانُوا بِحَسَبِ الظَّاهِرِ مِنَ الْعُلَمَاءِ، لَكِنَّهُمْ وَقَعُوا فِيْمَا وَقَعُوا فِيهِ لِفَسَادِ أُسَاسِهِمْ فِي الْبِنَاءِ؛ فَقَدْ وَرَدَ: «حُبُّكَ الشَّيْءَ يَعْمي وَيُصِمُّ»^(١)، وَقَدْ قِيلَ: كُلُّ إِنَاءٍ يَتَرَشَّحُ بِمَا فِيهِ.

وَفِيهِ تَنْبِيهٌُ عَلَى أَنَّهُ سُبْحَانَهُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ، وَقَدْ صَارَتْ ضَلَالَتُهُمْ سَبَبًا لَضَلَالَةِ جَمَاعَةٍ مِنَ الشُّفَهَاءِ، وَإِنَّمَا قُلْنَا هَذَا بِنَاءً عَلَى نَقْلِ هَذَا الْمُؤَوَّلِ، وَلَعَلَّهُ حَذَفَهُ مِنْ كَلَامِ شَيْخِهِ مِنْ صَرِيحِ الْبَاطِلِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ، وَفِي الْوَاقِعِ عِبَارَةٌ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ، مُفِيدٌ لِلْحَصْرِ، وَأَنَّ قَوْلَ الشَّيْخِ يُشِيرُ إِلَيْهِ حَيْثُ بَيَّنَّ أَنَّ مَجْمُوعَ الْكَلَامِ هُوَ الْكَفَرُ. انْتَهَى.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْمَبْنَى الْمُفْسَدُ لِلْمَعْنَى لَيْسَ فِي كَلَامِهِ عَلَى مَا نَقَلَهُ مِنْ بَيَانِ مَرَامِهِ، ثُمَّ مِمَّا يَدُلُّ صَرِيحاً عَلَى بُطْلَانِ هَذَا الْمَبْدَأِ الْكَاسِدِ وَالْمُنْشَأِ الْفَاسِدِ: أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَحَدٌ: إِنَّ مُحَمَّدًا هُوَ اللَّهُ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يَكْفُرُ بِالْإِجْمَاعِ، خِلَافاً لِمَذْهَبِ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَشَرَّاحِ كَلَامِهِ وَسَائِرِ الْأَتْبَاعِ؛ حَيْثُ لَمْ يَعْرِفُوا الْحِكْمَةَ فِي فَضْلِ ضَمِيرِ الْفَصْلِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ إِلَى كَمَالِ الْعَدْلِ؛ تَنْبِيهاً عَلَى اخْتِلَافِ طَوَائِفِ النَّصَارَى؛ حَيْثُ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَقَالَ آخَرُونَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَحْدَهُ؛ أَيْ: مِنْ غَيْرِ انْدِرَاجِهِ فِي الثَّلَاثَةِ، فَيَبَيِّنُ اللَّهُ سُبْحَانَهُ أَنَّ الْحَصَرَ كَفَرٌ كَالزِّيَادَةِ فِي عَدَدِ الْأَلْهَةِ، وَقِيدُ الثَّلَاثَةِ بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ مِنْ تِلْكَ الطَّائِفَةِ.

(١) رواه أبو داود (٥١٣٠)، وأحمد (١٩٤ / ٥) من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وإسناده ضعيف.

وَأَمَّا قَوْلُ مَنْ قَالَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣] كفرٌ، وقوله سُبْحَانَهُ: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] إيمانٌ، فمردودٌ؛ إذ لا مناسبة بين الآيتين لا في العبارتين ولا في الإشارتين؛ فإنَّ المعية الإلهية حال النجوى وغيرها ثابتة بالإجماع من غير النزاع؛ حيثُ قال تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] وخصوصُ العدد لا مفهوم له، مع أنَّه سُبْحَانَهُ عَمَّ هذا المعنى؛ بحيثُ دخل ثالثهم أيضاً في هذا المعنى بقوله: ﴿وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرُ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا﴾ [المجادلة: ٧]؛ فالمعية مطلقاً إيمانٌ، والمشاركة في الألوهية كفرٌ وكُفرانٌ، سواءً فيها الكثرة والقلة الشاملة للثلاثية، قال تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١].

والحاصلُ: أنَّ المراد هو تعريفُ المرید بالتوحيد ليحصلَ مقامُ المرید، والله يفعلُ ما يشاء ويحكمُ ما يريد.

وَأَمَّا قَوْلُ الْمُؤَوَّلِ: إِنَّهُ سُبْحَانَهُ مَبْدَأُ جَمِيعِ الْآثَارِ، ولهُ مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَةِ مع جميع الأشياءِ نسبةُ المُقَارَنَةِ والمعية؛ فهو من حيثية المعية عينُ جميع الأشياءِ، فحصره في عيسى موجبٌ للتقييد؛ لأنه كذبٌ ظاهرُ البطلانِ؛ فإنَّ المعية الثابتة في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ليست بمعنى المُقَارَنَةِ والمقاربة الحسية، بل محمولةٌ على المعية بالعلم والنصرة، ونحو ذلك من الأمور المعنوية، ومع هذا لا يلزم من المعية النسبة العينية؛ لأنَّ وجودَ زيدٍ مع عمرو لا يقتضي أنَّ أحدهما عينُ الآخر، بل العينية تُوجبُ الحُلُولَ والاتِّحَادَ والجسمية؛ فيجبُ أن يُنَزَّهَ عن أمثال ذلك الباري المتعال؛ فإنَّ كونَ الواجبِ الوجودِ عينُ الممكنِ الوجودِ من المُحالِ؛ فنرجو من الله أن يُحَسِّنَ الأحوالَ، ويحفظنا من الخطَلِ والخللِ في الأفعالِ والأقوالِ^(١).

(١) كذا في «ط»، وفي «ح»: «من الأقوال».

الثاني والعشرون: قوله في فَصِّ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إنما لم يُسَلِّطِ اللهُ سُبْحَانَهُ هَارُونَ عَلَى عَبْدَةِ الْعِجْلِ كَمَا سَلَّطَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حَتَّى يُعْبَدَ اللهُ فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ، وَلِهَذَا مَا بَقِيَ نَوْعٌ مِنْ أَنْوَاعِ الْعَالَمِ إِلَّا وَقَدْ عَبْدَ؛ إِمَّا عِبَادَةً تَأْلِيهِيَّةً، كَعِبَادَةِ الْأَجْسَامِ وَالْكَوَاكِبِ، وَإِمَّا عِبَادَةً تَسْخِيرِيَّةً، كَعِبَادَةِ الْجَاهِ وَالْمَالِ وَالْمَنَاصِبِ وَالْهَوَى، أَكْثَرُ مَا عَبْدَ مِنْ دُونِ اللهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهُهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٢٣]، انتهى^(١).

وَلَيْسَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ كُفْرٌ، كَمَا لَا يَخْفَى إِلَّا أَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ بَاطِنِ مَرَامِهِ، كَمَا يَتَبَيَّنُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فِي مَقَامِهِ أَنْ مُرَادَهُ بِهَذَا كُلُّهُ: أَنَّهُ سُبْحَانَهُ عَيْنُ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ؛ فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ مَعْبُوداً فِي صُورِ جَمِيعِ مَظَاهِرِ الْأَسْمَاءِ، وَبُطْلَانُهُ ظَاهِرٌ عَلَى الْعُلَمَاءِ وَإِنْ أُخْفِيَ عَلَى بَعْضِ السُّفَهَاءِ، وَلَوْ زَعَمَ الْجَهْلَةُ أَنَّهُمْ مِنَ الْكُبَرَاءِ، عَلَى أَنَّ دَعْوَى عُمُومِ الْاِقْتِضَاءِ بَاطِلَةٌ لِعَدَمِ صَحَّةِ عِبُودِيَّةِ جَمِيعِ الْأَشْيَاءِ.

هَذَا، وَقَدْ خَلَطَ الْمُؤَوَّلُ هُنَا فِيمَا ذَكَرَهُ مِنْ حَلِّ الْمُسْكَلِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، مِمَّا لَيْسَ تَحْتَهُ طَائِلٌ؛ فَأَعْرَضْنَا عَنْ كَلَامِهِ لِعَدَمِ تَحْقِيقِ مَرَامِهِ.

الثالث والعشرون: قوله في فَصِّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إِنَّهُ لَمَّا جَعَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ عَيْنَ الْعَالَمِ حِينَ أَجَابَ فِرْعَوْنَ حَالَ الْخَطَابِ وَالْعِقَابِ، فَخَاطَبَهُ فِرْعَوْنُ بِذَلِكَ اللَّسَانِ، وَبَنَى عَلَيْهِ أَسَاسَ الْبَيَانِ، فَقَالَ: ﴿لَئِنْ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لَأَجْعَلَكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩]، لِأَنَّكَ أَجَبْتَ بِجَوَابٍ يُوَافِقُ أَمْثَالِي مِنَ الْمُدَّعِينَ... إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ مِنْ كَلَامِ الْمُبْطِلِينَ.

وَهَذِهِ مِنْهُ مَسْأَلَةٌ جَزْئِيَّةٌ مَبْنِيَّةٌ عَلَى قَاعِدَةٍ كَلِيَّةٍ لَهُ فِي الْعَيْنِيَّةِ، الَّتِي هِيَ مَذْهَبُ الْوُجُودِيَّةِ وَالذَّهْرِيَّةِ وَالْحُلُولِيَّةِ وَالْاِتِّحَادِيَّةِ، الَّذِينَ وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى كُفْرِهِمْ مِنْ

(١) انظر: «فصوص الحکم» (ص ١٩٤).

الطوائف الإسلامية، كما دلَّ عليه الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وعقائد السادة الصوفية الرضية من الجماعة السنية السنية البهية.

قال المؤول: إن موسى عليه السلام لما قال: ﴿رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [الشعراء: ٢٨]، وهو بلسان الإشارة أنه سبحانه عين العالم؛ لأن الرب عبارة عن المُرَبِّي والموجد والمنشيء، وهو مبدأ الآثار والأحكام، والمبدأ المقارن عين كما تقدم، فقال فرعون: إِنَّكَ جعلت الرب عين العالم، وأنا من العالم، ولو كنت من بني آدم؛ فأكون في دعوى الألوهية صادقاً، وفي ادعاء الربوبية معك موافقاً، وأنت ولو كنت معي في هذا الأمر شريكاً إلا أن مرتبتي مرتبة التحكم بحسب الظاهر؛ فعارضه بأن لي أيضاً تحكم بالأمر الباهر كما بينه بقوله: ﴿أَوَلَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ﴾ (٣٠) قَالَ فَأْتِ بِهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِينَ ﴿ [الشعراء: ٣٠-٣١]، وبالجُملة هذه المكالمة بلسان الفطرة لا بلسان الفكرة. انتهى.

ولا يخفى أن هذا ليس جواباً عن فساد كلامه، وإنما توضيحٌ لتحقيق مرامه.

الرابع والعشرون: قوله في هذا الفصل: (إن فرعون كان في منصب التحكم وصاحب السيف، ولذا قال: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]؛ يعني: وإن كان كلهم أرباباً بنسبة البعض إلى البعض، لكن أنا الرب الأعلى؛ لأنني صاحب الحكم الباهر، بحسب الظاهر، ولما عرف السحرة صدقه في تلك الدعوى لم ينكروا عليه هذا المعنى، بل أقرّوا؛ حيث قالوا: ﴿إِنَّمَا نَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾ [طه: ٧٢]؛ فصَحَّ قوله: ﴿أَنَا رَبُّكُمْ الْأَعْلَى﴾ [النازعات: ٢٤]؛ فإن غيره وإن كان عين الحق، فأما في الصورة؛ فهو عين الحق مما بين الخلق، فقطع أيديهم وأرجلهم في عين الحق بصورة الباطل^(١).

فانظر إلى هذا الكلام العاطل الذي ليس تحته طائل، وإنما صار سبباً لضلالة

(١) انظر: «فصوص الحكم» (ص ٢١٠-٢١١).

الجاهل والغافل، وإن كانا في صورة العاملِ العالمِ، والفاضلِ الكاملِ؛ فإنَّ العبرةَ بالاعتقادِ فيما بينَ العبادِ، وإلا فقد سبقَ الكفرةُ من الحكماءِ مَنْ عَجَزَ عن فهمِ كلامهم جملةً من ظهرَ بعدهم من الفضلاءِ، وسائرِ العقلاءِ، لتعلمَ أنَّ اللهَ يُضِلُّ مَنْ يشاءُ، ويهدي مَنْ يشاءُ.

والمؤوَّلُ لَمَّا عَجَزَ عن حلِّ المُشكِلي انتقلَ إلى توضيحِ كلامه وتصحيحِ مرامه؛ بحيثُ شاركه في بطلانِ مقامه، واستحقَّ ما استحقَّ من كُفْرِهِ ومَلامِهِ.

وهذا آخرُ الاعتراضاتِ الواردةِ على كلماته المُشتملةِ على أنواعٍ من الكُفْرِيَّاتِ؛ أعظمُها دعوى العينية، ثم دعوى أنَّها لا غيرٌ ولا عينٌ، ثم الطعنُ في الأنبياءِ، ثم دعوى أنهم يستفيضون من خاتمِ الأولياءِ، ثم إنكارُ تعذيبِ النارِ للكفارِ مُؤبداً في دارِ البوارِ، بل كُتِبَ مشحونةً بمثلِ هذه الأوزارِ، إلا أنَّها مخلوطةٌ بكلامِ الأبرارِ لِيُلْبَسَ الحقُّ بالباطلِ ويُزَيَّنَ الرديُّ بالعاطلِ.

منها: ما نقله عنه الآق شمسُ الدِّينِ في رسالته على طريقتِهِ: أنه قال في «الفصوص»: «إِنَّ مَنْ ادَّعى الألوهيةَ فهو صادقٌ، وأنكرَ على قولِ العلماءِ: إِنَّ وجودَ الفاني لا يَضمحلُّ ولا يمحو عند فناءه بالذاتِ حقيقةً، بل حساً وخيالاً، وأن الموجوداتِ مُستقلةٌ مُستندةٌ إلى ذواتها وليست للحقِّ سُبحانُهُ ظلالاً. انتهى.

وهذا كما ترى عينُ ما قال شيخُه من دعوى العينية؛ سواء يوافق الحُلُولِيَّةَ أو يُطابقُ الاتِّحاديةَ، فعلى كُلِّ حالٍ هو من الطائفةِ الإلحاديةِ لمُخالفتهِ لِمَا هو مُقرَّرٌ في العقائدِ الشرعيةِ التي بيَّنها العلماءُ الإسلاميةُ.

وقد أغربَ حيثُ استدلَّ على صحَّةِ كلامِ ابنِ عربيٍّ بكلامِ أتباعهِ كُشَّاحِ كلامه ووُضَّاعِ مرامه، ثم خلطَ وخبطَ بإيرادِ كلامِ الوجوديةِ الموحدةِ والوجوديةِ المُلحِدةِ في الشاهدِ على طبقِ الواحدِ.

وأما قول المؤول المشهور بالشيخ المكي من أنه مدة سبع وثلاثين سنة خدم كلام ابن عربي فدل على أنه جاهل غبي؛ حيث ضيع عمره وعطل أمره فيما لا ينفعه، بل يضره؛ فلو اشتغل بالكتاب والسنة لرأى خيره، واتقى شره وضره وضلاله وكفره. وانظر إلى قول حجة الإسلام: ضيعت قطعة من العمر العزيز في تصنيف «البيسط» و«الوسيط» و«الوجيز». مع أن الأخير هو مدار مذهب الشافعي من طريق النووي والرافعي، ثم انتقاله من حاله ومقامه في طريق الفقهاء إلى تصنيف «الإحياء»، وقد مات و«صحيح البخاري» فوق صدره، رجاء حسن الخاتمة في أمره.

وأما قوله: إن شيخه خاتم الولاية الخاصة بالمحمدية، وأنه لم يوجد أحد بعده على قلب محمد في الحالة الظاهرية والباطنية؛ فمجرد دعوى ليس تحتها طائل أو معنى؛ إذ لا دليل على مرامه، بل وجود كثير من أكابر الأولياء بعده حجة بينة على بطلان كلامه، وعلى تقدير صحة هذه الواقعة في منامه، فيكون تأويلها أنه متلبس بالكفر والإيمان، وأنه التبس عليه الحق والبطلان، وأن الفضة البيضاء عبارة عن الجملة الحنيفة النوراء، كما يشير إليه قوله ﷺ في تعبيره عنها باللين؛ لأنه أبيض كاللبن، وأن الذهب الأحمر المشبه بنار سقر عبارة عما ذهب إليه من أنواع الكفر؛ حيث ذهب به عن الإيمان وحقيقة الأمر؛ فهو بهذا المعنى خاتم الأولياء من الشياطين الأغبياء، وصدقت رؤياه؛ فإن مثله ما ظهر بعده، ولا يظهر إن شاء الله [مثله] ^(١)؛ فإن مضرته مذهبه وشرارة مشربه أضرت من الدجال ونحوه، وأضر من تصانيف النصارى؛ لأن كل أحد من أهل الإسلام يظهر لهم بطلان كلام الدجال، وأقوال النصارى في الحال، وكلام ابن عربي في قلب الغبي الجاهل بعلوم النبي ﷺ مثل السم في المسام.

وأما قوله: إن لشيخه مصنفات قاربت الألف؛ منها «الفتوحات المكية» التي

(١) ما بين معكوفتين من «ط».

أبوابها قريبة من الألف، وأن له «تفسير القرآن» قدر «الفتوحات» مرتين، المُسمَّى بـ «الجمع والتفصيل في أسرار التنزيل»؛ فغير مُفيد في مقام التأويل؛ لأن زُبْدَ تصانيفه «الفصوص» و «الفتوحات»، وعمدة ما فيهما من الحقائق المُختصة به هذه الكُفريات والهُدَيانات، والعبرة لتحقيق قُوَّة الدِّراية لا بتدقيق كثرة الرواية.

ثم قس على هذا ما ذكره المؤوِّل في تعظيم شأنه، وتضخيم بُرهانه بما يظنه أنه من الكرامات، وقد احتمل على تقدير صحَّتها أن يكون من الاستدراج بإظهار خرق العادات، كما وقع لفرعون وأمثاله من أرباب الضلالات.

وأما ما ذكره من مُلاقاة شيخه مع شيخ الإسلام شهاب الدين السَّهَرُورديٍّ من غير مُكالمة ومُخاطبة، وأنه سأل كلَّ عن حال الآخر، وأنه قال شيخ الإسلام: رأيتُه بحرّاً لا ساحل له، وأنه قال في حقِّ السَّهَرُورديٍّ: رأيتُ رجلاً مملوءاً من السُّنَّة؛ من قرَّنه إلى قَدَمِهِ؛ فمحمولٌ على ما عرف كلُّ من أحوال الآخر وتخيل ذلك الوقت وتصوّر، من غير اطلاع لشيخ الإسلام على ما وقع له من الكلام المذموم عند الأعلام، مع احتمال أنه كان قبل ظُهور ما استحقَّ من الملام، على أن في عبارته نوعاً من إشارته إلى أنه بحرٌ ليس له مَقَرٌّ.

وقد قال تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢]؛ فإن بحر الشريعة عذب فُراتٌ سائغٌ شرابه؛ لأنَّه ممزوجٌ بالحقيقة بخلاف بحر الحقيقة؛ فإنَّه قد يكون ملحاً أُجاجاً إذا لم يكن على طريق الشريعة والطريقة، بل قالوا: إنَّ الشريعة كسفينة الطريقة، المارة على بحر الحقيقة؛ فمَن ركب السفينة قد نجا، ومن أعرَض عنها؛ فقد غرق، وقال: النجا النجا، ولا حصل له المَلْجَأُ ولا المنجاء؛ فعليك الالتجاء لسفينة نوح وأمثاله من أرباب الفتوح؛ إن أردت أن يحصل لك روح في الروح، ثم من راح في هذه السفينة من الصَّباح إلى الرَّواح أدرك النجاء والفلاح في الدنيا؛ حيث ثبت على الدين القويم

والصُّراطِ المُستقيم، وكذا يمرُّ في العُقبي على الصُّراطِ الذي على متنِ الجحيم، ويستقرُّ في دارِ النعيمِ بالعيشِ المُقيمِ والتشريفِ باللِّقاءِ العظيمِ والثناءِ الكريمِ، كما قال تعالى: ﴿سَلِّمْ قَوْلًا مِّن رَّبِّ رَحِيمٍ﴾ [يس: ٥٨].

وأما ما نقله من أن الشيخ ابن عبد السلام، قال في حقِّ ابن عربي: إنه صديق؛ فمنقوض بما تقدّم نقل الجزريّ بسنده الصحيح إليه: أنّه قال في حقه: إنّه زنديق، وعلى تقدير صحّة الأول، أنّه كان قبل ما يظهر منه ما يوجب الكُفْر، فتأمل.

وأما ما أسنده إليه من لبس الخرقه مُنتهياً إلى معروف الكرخي أخذاً من الإمام عليّ بن موسى الرضا وآبائه الكرام إلى النبيّ عليه الصّلاة والسلام؛ فليس له صحّة عند العلماء الكرام وأصحاب السير من المُحدثين العظام.

ثم قوله: وأخذ الحسين أيضاً عن جدّه، عن جبريل، عن الله عزّ وجلّ؛ ظاهرُ البطلانِ عديمُ البرهان، وكذا طريقُ خرقته من طريق المشايخ إلى أويس، وأنه أخذ عن عمر وعليّ رضي الله عنهما؛ فغير معروف، بل المشهور أنّهما ألبسا خرقه النبيّ ﷺ لأويس، وإن كان هو أيضاً غير صحيح، مع أنّ الاعتبار بالحرف لا بالخرقة؛ فقد قال أبو يزيد لمن طلب منه خرقته ليفيد له في مقام المزيّد، فقال له: لو لبست جلد أبي يزيد لا ينفعك إلا بالعلم النافع، والعمل الصالح، ويفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد. ويؤيّدُه أنّه عليه السلام جعل قميصاً له كفناً لرئيس المنافقين^(١)؛ للإشعار بأنّ لباس الظاهر^(٢) وتزيين المظاهر لا ينفع إذا لم يكن صاحبه من الموافقين.

ثم اعلم أنّ صاحب «الشفاء» ذكر أنّ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب كرم الله وجهه أحرق عبد الله بن سبأ؛ لأنّه قال له: أنت الإله حقاً، وقتل عبد الملك بن مروان

(١) رواه البخاري (١٢١٠)، ومسلم (٢٧٧٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) من قوله: «عبارة عن الملة الحنيفية النوراء...» قبل صحتين إلى هنا سقط من النسخة الخطية «م».

الْمُتَنَبِّيَّ وَصَلَبَهُ^(١)، وَفَعَلَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنَ الْخُلَفَاءِ وَالْمُلُوكِ وَأَشْبَاهِهِمْ، وَأَجْمَعَ عُلَمَاءَ وَقْتِهِمْ عَلَى تَصْوِيبِ فِعْلِهِمْ، وَأَجْمَعَ فُقَهَاءَ بَغْدَادَ أَيَّامَ الْمُقْتَدِرِ بِاللَّهِ عَلَى قَتْلِ الْحَلَّاجِ؛ لِدَعَاؤِهِ الْأُلُوْهِيَّةَ، وَالْقَوْلِ بِالْحُلُولِ، وَقَوْلِهِ: أَنَا الْحَقُّ، وَمَا فِي الْجُبَّةِ إِلَّا اللَّهُ، مَعَ تَمَسُّكِهِ فِي الظَّاهِرِ مِنْ حَالِهِ بِالشَّرِيعَةِ، وَلَمْ يَقْبَلُوا تَوْبَتَهُ؛ حَيْثُ عَدُوُّهُ زَنْدِيقًا، وَإِنْ كَانَ فِي الصُّورَةِ صَدِيقًا^(٢).

وَالْحَاصِلُ: أَنَّهُ كَانَ كَغَيْرِهِ مِنْ جَهْلَةِ الْمُتَصَوِّفَةِ الْمُنْتَمِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ وَالْمَعْرِفَةِ؛ حَيْثُ قَالُوا: إِنَّ السَّالِكَ إِذَا وَصَلَ فَرُبَّمَا حَلَّ اللَّهُ فِيهِ كَالْمَاءِ فِي الْعُودِ الْأَخْضَرِ؛ بِحَيْثُ لَا تَمَازٍ وَلَا تَغَايِرَ وَلَا اثْنَيْنِ، وَصَحَّ أَنْ يَقُولَ: هُوَ أَنَا وَأَنَا هُوَ، مَعَ امْتِنَاعِهِ حَقِيقَةً كَصِيرُورَةِ أَحَدِ الشَّيْئَيْنِ بَعِيْنِهِ الْآخَرَ، وَالْآخَرُ بَعِيْنِهِ هُوَ، وَبِحَكْمِ الْعَقْلِ وَشَهَادَةِ ضَرْوَرَةِ الْمُشَاهَدَةِ أَنَّهُ مِنَ الْمُحَالِ بَدُونِ احْتِيَاجٍ إِلَى اسْتِدْلَالٍ، وَلَا يَمْتَنِعُ مُجَازًا بِأَنْ يَكُونَ بِطَرِيقٍ وَاحِدَةٍ؛ إِمَّا اتِّصَالِيَّةً كَجَمْعِ مَائَيْنِ فِي إِنَاءٍ وَاحِدٍ، أَوْ اجْتِمَاعِيَّةً كَامْتِزَاجِ مَاءٍ وَتَرَابٍ حَتَّى صَارَ طِينًا، وَإِمَّا بِطَرِيقِ كَوْنٍ وَفْسَادٍ، كَصِيرُورَةِ مَاءٍ وَهَوَاءٍ بِالْغَلِيَانِ هَوَاءً وَاحِدًا، أَوْ اسْتِحَالَةٍ؛ أَيِ: تَغْيِيرٍ، كَصِيرُورَةِ جَسَمٍ بَعْدَ كَوْنِهِ سَوَادًا بَيَاضًا، وَعَكْسُهُ، وَهَذَا كُلُّهُ فِي الْحَادِثَاتِ الْقَابِلَةِ لِلتَّغْيِيرَاتِ بِخِلَافِ ذَاتِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَا لَهُ مِنَ الصِّفَاتِ؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُحَالِ أَنْ يَحِلَّ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ يَتَّحِدَ مَعَ الْمَخْلُوقَاتِ؛ إِذْ لَا مُنَاسَبَةَ بَيْنَ الْقَدِيمِ وَرَبِّ الْأَرْبَابِ وَالْحَادِثِ لَا سِيَّامًا مِنَ التَّرَابِ.

(١) المتنبّي هذا هو: الحارث بن سعيد، الكذاب المتنبّي، وكان من عبّاد أهل دمشق، وكان يتكلّم في التّحميد بكلام لم يُسمع مثله، فتعرض له إبليس فأغواه، فتوهم أنه نبيّ، فكان يجيء إلى أهل المسجد فيُذَكِّرهم أمره ويُريهم الأعاجيب، حتى كان يأتي إلى رُخامة المسجد فينقرها بيده فتسبح، وكان يُطعمهم فاكهة الصّيف في الشتاء. فبلغ أمره القاسم بن مُخَيَّمَةَ، فكلّمه فقال له: إني نبيّ؛ فقال: كذبت يا عدوّ الله، وقام فدخل على عبد الملك فبعث في طلبه، فلم يقدر عليه، واختفى الحارثُ ببيت المقدس، فلم يزل عبد الملك يطلبه إلى أن قبضَ عليه، ثم أمر بصلبه، ثم أمر به فطعن حتى قُتل. انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٥١٦/٢).

(٢) انظر: «الشفاء» للقاضي عياض (٢٩٧/٢).

ثم اعلم: أن الله سبحانه قد حكى مقالات المُفترين عليه وعلى رسوله في كتابه على وجه الإنكار لقولهم، والتحذير من ضلالهم، والوعيد على وبالهم في مآلهم، وكذلك وقع في أمثاله من أحاديث النبي ﷺ وعلى آله، وأجمع السلف والخلف من أئمة الدين على ذكر حكايات الكفرة والملحدين في كتبهم، وفي مجالسهم لئيبينوها للناس، وينقضوا شبههم الموجبة للالتباس، وإن كان ورد لأحمد بن حنبل إنكار لبعض هذا على الحارث بن أسيد المحاسبي بما حكاه في «الرعاية»، فقد صنع أحمد ابن حنبل مثله في رده على الجهمية، وعلى القائلين: بأن القرآن مخلوق من المعتزلة، ولعل الفرق: أن كلام الأول حكاية عقائد باطلة ثابتة بالكتاب والسنة مستغنية عن البيان في ميدان العيان، أو كأنه أورد أدلة الخصم وأوضحها، ثم ذكر بيته نفسه وحجته ورجحها، بخلاف كلام الثاني؛ حيث ذكر واقعة حال محتاجة إلى جواب سؤالي، كما وقعت لنا في هذا الكتاب، والله أعلم بالصواب.

هذا، وقد صرح العلماء بأن ردّ مذهب القدرية والجبرية وأمثالهما فرض كفاية حفظاً للشريعة والصيانة والحماية، ولا شك أن كفر الطائفة الجودية أظهر، وضررهم على الطوائف الإسلامية أكثر؛ حيث صنّفوا الكتب والرسائل وأوردوا فيها ما يشبهه على العامة، حيث استدّلوا بالكتاب والسنة ما يتوهم فيه الموافقة والمطابقة، لتكون وسائل لضلالة كل طالب وسائل، بخلاف كلام المنصور: أنا الحق، وأبي يزيد: ليس في جيتي سوى الله، ونحو ذلك؛ فإنه أخف من وجهين:

أحدهما: أنه أقرب إلى قبول التأويل.

وثانيهما: عدم ثبوت ما قيل، فلا عبرة بما نقلته هذه الطائفة عن أبي يزيد من أن أدنى منزلة العارف أن يجري فيه الحق ويجري فيه حال الربوبية، مع أن هذا لو صح عنه؛ فهو قابل التأويل: بأن هذه منزلة قدم السالك في هذا المقام، ولا يلزم منه تحسين الكلام وتزيين المرام.

وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنْهُ: أَنَّ الصُّوفِيَّ قَدِيمَ الذَاتِ أَزْلَى الصِّفَاتِ؛ فَلَا يَصِحُّ عَنْهُ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ مَعْنَاهُ الظَّاهِرَ؛ فَهُوَ الْكُفْرُ الْبَاهِرُ، وَإِنْ أَرَادَ أَنَّهُ قَدِيمُ الذَاتِ وَالصِّفَاتِ بِاعْتِبَارِ كَوْنِهِ مَعْلُومًا عِنْدَ الْقَدِيمِ الْحَقِيقِيِّ؛ فَتَخْصِيصُهُ بِالصُّوفِيِّ لَا وَجْهَ لَهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنْ هَذَا الْمَعْنَى يَظْهَرُ لِلصُّوفِيِّ دُونَ غَيْرِهِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ الْعُرْفِيِّ.

وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ مَا ذَكَرُوا هُنَاكَ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَتَرَكَ الْإِعْتِقَادَ الْمَفْهُومَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَالْمَعْلُومَ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَيَمِيلَ إِلَى كَلَامِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ، وَلِقَوْلِ هَذِهِ الْجَمَاعَةِ؛ فَإِنَّهَا مُجَرَّدُ رَوَايَةٍ مِنْ غَيْرِ دَرَايَةٍ يَجِبُ أَنْ يُحْكَمَ بِأَنَّهَا لَا أَصْلَ لَهَا، بَلْ مَصْنُوعَةٌ مَوْضُوعَةٌ مِنْ أَهْلِهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ ثَابِتَةً مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحَةٍ أَوْ حَسَنَةٍ، أَوْ يَكُونُ نَاقِلُهَا مَعْرُوفًا بِأَنَّهُ ثَقَّةٌ؛ كَالْقُشَيْرِيِّ؛ فَإِنَّهُ نُقِلَ عَنِ الْجُنَيْدِ: مَنْ لَمْ يَحْفَظِ الْقُرْآنَ، وَلَمْ يَكْتُبِ الْحَدِيثَ لَا يُقْتَدَى بِهِ فِي هَذَا الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ عَلَمَنَا مُقَيَّدٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^(١).

ثُمَّ رَأَيْتُ مَنْقُولًا فِي بَعْضِ التَّوَارِيخِ: أَنَّ ابْنَ عَرَبِيٍّ انْتَقَلَ مِنْ بِلَادِ الْأَنْدَلُسِ بَعْدَ التَّسْعِينَ وَخَمْسِ مِائَةٍ، وَجَاوَرَ بِمَكَّةَ، وَسَمِعَ بِهَا الْحَدِيثَ، وَصَنَّفَ «الْفَتْوحَاتِ الْمَكِّيَّةَ» بِهَا، وَكَانَ لَهُ لِسَانٌ فِي التَّصَوُّفِ، وَمَعْرِفَةٌ لِمَا انْتَحَاهُ مِنْ هَذِهِ الْمَقَالَاتِ، وَصَنَّفَ بِهَا كِتَابًا كَثِيرَةً بِمَا مَقَاصِدُهُ الَّتِي اعْتَقَدَهَا، وَنَهَجَ فِي كَثِيرٍ مِنْهَا مَنَاجِجَ تِلْكَ الطَّائِفَةِ، وَنَظَّمَ فِيهَا أَشْعَارًا كَثِيرَةً، وَأَقَامَ بِدَمَشَقَ مُدَّةً، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى الرُّومِ، وَحَصَلَ لَهُ فِيهَا قَبُولٌ وَأَحْوَالٌ جَزِيلَةٌ، ثُمَّ عَادَ إِلَى دَمَشَقَ وَبِهَا تُوفِيَ. انْتَهَى.

ثُمَّ قَالَ صَاحِبُهُ: وَنَقَلْتُ ذَلِكَ مِنْ خَطِّ أَبِي حَيَّانَ، وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي «الْعَبْرِ» فَقَالَ: صَاحِبُ التَّصَانِيفِ، وَقُدُوءُ الْقَائِلِينَ بِوَحْدَةِ الْوُجُودِ^(٢). ثُمَّ قَالَ: وَقَدْ أَتَاهُمْ بِأَمْرِ عَظِيمٍ.

(١) انظر: «الرسالة القشيرية» (ص ٧٩).

(٢) انظر: «العبر في أخبار من غبر» للذهبي (٣/ ٢٣٣)، وتصحفت فيه (القائلين) إلى (العالمين).

وقد وصف شيخ الإسلام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ابن عربي هذا وأتباعه: بأنهم ضلّالٌ وجّهالٌ، خارجون عن طريقة الإسلام؛ لأنه قال: فيما أنبأني الحافظان زين الدين العراقي ونور الدين الهيثمي في «شرح على المنهاج» للنووي في باب الوصية بعد ذكره طوائف المتكلمين: وهكذا الصوفية ينقسمون، كانقسام المتكلمين؛ فإنهما من واحدٍ، فمن كان مقصوده معرفة الربّ سبحانه وصفاته وأسمائه، والتخلّق بما يجوزُ التخلّق به منها، والتحلّي بأحوالها، وإشراق أنوار المعارف الإلهية وأسرار الأحوال السنيّة لديه؛ فذلك من أعلم العلماء، ويصرفُ إليه في الوصية للعلماء، والوقف عليهم، ومن كان من هؤلاء الصوفية المتأخرين؛ كابن عربي وأتباعه؛ فهم ضلّالٌ وجّهالٌ خارجون عن طريق الإسلام فضلاً عن العلماء الكرام. انتهى.

وذكره الذهبي في «الميزان» فقال: صنّف التصانيف في تصوّف الفلاسفة وأهل الوحدة، وقال أشياء مُنكرة، عدّها طائفة من العلماء مُروقاً وزندقةً، وعدّها طائفة من العلماء من إشارات العارفين ورموز السالكين، وعدّها طائفة من متشابه القول، وأمّا ظاهرها كفرٌ وضلالٌ، وباطنها حقٌّ وعرفانٌ، وأنه صحيحٌ في نفسه، كبيرُ القدر، وآخرون يقولون: قد قال هذا الكفر والضلال، فمن الذي قال: إنه مات عليه؛ فالظاهر عندهم من حاله أنّه رجع وأناب إلى الله؛ فإنه كان عالماً بالآثار والسنن، قويّ المشاركة في العلوم.

قال: وقولي أنا فيه: أنه يجوز أن يكون من أولياء الله الذين اجتذبهم الحقُّ إلى جنابه عند الموت، وختم له بالحسنى، وأما كلامه فمن فهمه وعرفه على قواعد الاتحادية، وعلم محطّ القوم، وجمع بين أطراف عباراتهم تبين له الحقُّ في خلاف قولهم، وكذلك من أمعن النظر في «فصوص الحكم»، وأنعم التأمل لاح له العجب؛ فإن الذكي إذا تأمل من ذلك الأقوال والنظائر؛ فهو أحد

رجلين: إمّا من الاتّحادية في الباطن، وإمّا من المؤمنين بالله الذين يعدّون أهل هذه النحلة من أكفر الكفرة. انتهى^(١).

وقال في «تاريخ الإسلام»: على ما أخبرني به ابنُ المُحبِّ الحافظُ إذنا عنه وسماعاً: هذا الرجل كان قد تصوّف وانعزل وجاع وسهر وفتح عليه بأشياء امتزجت بعالم الخيال والخطرات والفكرة، واستحكم ذلك حتى شاهد بقوة الخيال أشياء ظنّها موجودة في الخارج، وسمع من طيش دماغه خطاباً اعتقده من الله تعالى، ولا وجود لذلك أبداً في الخارج، حتى إنّه قال: لم يكن الحقُّ أوقفني على ما سطره لي في توقيع ولايتي أمور العالم، حتّى أعلمني بأني خاتم أوليائه المحمّدية بمدينة فاس سنة خمس وتسعين؛ فلمّا كانت ليلة الخميس في سنة ثلاثين وست مئة أوقفني الحقُّ على التوقيع بورقة بيضاء، فرسمته بنصّه: هذا توقيعُ الهيِّ كريمٍ من رؤوفٍ رحيمٍ إلى فلان، وقد أجزّلنا رفده وما خيّننا قصده، فلينهض إلى ما فوّض إليه ولا تشغله الولاية عن المثول بين أيدينا شهراً بشهر إلى انقضاء العمر. انتهى^(٢).

وهذا الكلام فيه مؤاخذه على ابن عربي؛ فإنّه إن كان المراد بما ذكره من أنّه خاتم الولاية المحمّدية، وأنه خاتم الأولياء، كما أن نبينا محمداً ﷺ خاتم الأنبياء؛ فليس بصحيح بل كذب صريح؛ لوجود جمع كثير من أوليائه تعالى من العلماء العاملين في عصر ابن عربي وفيما بعده على سبيل القطع، وإن كان المراد أنّه خاتم الأولياء بمدينة فاس، فهو غير صحيح أيضاً بوجود الأولياء الأخيار بها بعد ابن عربي، وهذا من الأمر المشهور.

قلت: ويا ليتّه اكتفى بهذا الكذب والزور، ولم يتفوّه بما هو صريح في الكفر، من أن خاتم الأنبياء يأخذ الفيض من خاتم الأولياء، كما سبق بيانه في أثناء الأنباء.

(١) انظر: «ميزان الاعتدال» للذهبي (٣/ ٦٦٠).

(٢) انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤٦/ ٣٧٧).

ثم قال: وقد أنشدني شيخنا المحدث شمس الدين محمد بن المحدث ظهير الدين إبراهيم الجزري سماعاً من لفظه في الرحلة الأولى بظاهر دمشق: أن الحافظ الزاهد شمس الدين محمد بن المحب عبد الله بن أحمد المقدسي الصالحي أنشده لنفسه سماعاً، وأنشدني ذلك إجازة شيخنا ابن المحب المذكور:

دعا ابن عربي الأنام ليقعدوا بأعورة الدجال في بعض كتبه
وفرعون أسماه لتقيّدوا لكل مُحَقِّق إماماً ألا تباله ولحزبه

وسئل عنه شيخنا العلامة المحقق الحافظ المفتي المصنف أبو زرعة أحمد ابن شيخنا الحافظ العراقي الشافعي فقال: لا شك في اشتمال «الفصوص» المشهورة على الكفر الصريح الذي لا يُشكُّ فيه، وكذلك «فتوحاته المكيّة»، فإن صحَّ صدور ذلك عنه واستمر عليه إلى وفاته، فهو كافر مُخلّد في النار بلا شك، وقد صحَّ عندي عن الحافظ جمال الدين المزيّ أنّه نقل من خطّه في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، كلاماً ينبو عنه السمع، ويقضي الكفر في الشرع، وبعض كلماته لا يُمكن تأويلها، والذي يُمكن تأويله فيها كيف يُصار إليه مع مرجوحية التأويل، والحكم إنما يترتب على الظاهر.

وقد بلغني عن الشيخ الإمام علاء الدين القونوي وأدركت أصحابه أنّه قال في مثل ذلك: إنما يؤوّل كلام المعصومين، وهو كما قال، وينبغي أن لا يُحكم على ابن عربي نفسه بشيء؛ فإنني لست على يقين من صدور هذا الكلام منه، ولا من استمراره عليه إلى وفاته، ولكننا نحكم على مثل هذا الكلام بأنّه كُفْر. انتهى.

وما ذكره شيخنا من أنّه لا يُحكم على ابن عربي نفسه بشيء، خالفه فيه شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني لتصريحه بكفر ابن عربي كما سبق عنه، وقد صرح بكفر ابن عربي، واشتمال كتبه على الكفر الصريح الإمام رضي الدين أبو بكر محمد بن

صالح المعروف بابن الخياط، والقاضي شهاب الدين أحمد بن أبي بكر علي الناشري الشافعيان، وهما مما يقتدى به من علماء اليمن في عصرنا.

ويؤيد ذلك فتوى من ذكرنا من العلماء، وإن كانوا لم يصرحوا باسمه إلا ابن تيمية؛ فإنه صرح باسمه؛ حيث قال: لأنهم كفروا قائل المقولات المذكورة في السؤال، وابن عربي هو قائلها؛ لأنها موجودة في كتبه التي صنفها، واشتهرت عنه شهرة تقتضي القطع بنسبتها إليه، والله أعلم. انتهى.

والقونوي المشار إليه في كلام شيخنا أبي زُرعة هو شارح «الحاوي الصغير» في الفقه، ووجدت ذلك عنه في «ذيل تاريخ الإسلام» للذهبي؛ فإنه قال في ترجمة القونوي: وحدثني ابن كثير - يعني: الشيخ عماد الدين، صاحب التاريخ والتفسير - أنه حضر مع المزي عندَه - يعني: القونوي - فجرى ذكر «الفصوص» لابن عربي، فقال: لا ريب أن هذا الكلام الذي قال فيه كفر وضلال، فقال صاحبه الجمال المالكي: أفلا تتأولُه يا مولانا؟! فقال: لا، إنما يتأول كلام المعصوم. انتهى.

والمزي هو الحافظ جمال الدين صاحب «تهذيب الكمال» و «الأطراف»، وفي سكوته إشعار برضاه بكلام القونوي، والله أعلم.

أما الكلام الذي لابن عربي على تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦] الآية، التي أشار إليها شيخنا الحافظ أبو زُرعة في كلامه، فهو ما حدثني أبو زُرعة بعدما كتبه لي بخطه من حفظه بالمعنى على ما ذكر، وربما فاتهُ بعض المعنى فذكره باللفظ، قال: سمعتُ والدي رحمه الله غير مرة يقول: سمعتُ القاضي برهان الدين ابن جماعة يقول: نقلتُ من خطِّ ابن عربي في الكلام على قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: ستروا محبتهم ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ استوى عندهم إنذارك وعدم إنذارك لما جعلنا عندهم ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ بك، ولا يأخذون عنك، إنما يأخذون عنا

﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ فلا يعقلون إلا عنه ﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ فلا يسمعون إلا منه،
﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ فلا يبصرون إلا إليه، ولا يلتفتون إليك وإلى ما عندك بما جعلناه
عندهم، وألقيناه إليهم، ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ﴾ من العذوبة ﴿عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٦-٧]، انتهى.

وقد بين شيخنا قاضي اليمن شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر، المعروف بابن
المُقري الشافعي من حال ابن عربي ما لم يُبينه غيره؛ لأن جماعة من الصوفية بزید
أوهموا من ليس له كثير نباهة علو مرتبة ابن عربي، ونفي العيب عن كلامه؛ فذكر
ذلك شيخنا ابن المُقري مع شيء من حال الصوفية المُشار إليهم في قصيدة طويلة
من نظمهِ^(١)، فقال فيما أنشدنيهِ إجازةً:

أَلَا يَا رَسُولَ اللَّهِ غَارَةَ ثَائِرٌ	غَيُورٌ عَلَى حُرْمَاتِهِ وَالشَّعَائِرِ
يُحَاطُ بِهَا الْإِسْلَامُ مِمَّنْ يَكِيدُهُ	وَيَرْمِيهِ مِنْ تَلْيِسِهِ بِالْبَوَاتِرِ
فَقَدْ حَدَّثَتْ فِي الْمُسْلِمِينَ حَوَادِثُ	كِبَارُ الْمَعَاصِي عِنْدَهَا كَالصَّغَائِرِ
حَوْتُهُنَّ كُتِبَ حَارِبَ اللَّهِ رَبَّهَا	وَعَرَّبَهَا مَنْ غَرَّبَ بَيْنَ الْحَوَاضِرِ
تَجَاسَرَ فِيهَا ابْنُ الْعَرَبِيِّ ^(٢) وَاجْتَرَى	عَلَى اللَّهِ فِيمَا قَالَ كُلَّ التَّجَاسُرِ
فَقَالَ بَأْسَ الرَّبِّ وَالْعَبْدَ وَاحِدٌ	فَرَبِّي مَرْبُوبِي بَغِيرِ تَغَايِرِ
وَأَنْكَرَ تَكْلِيفاً إِذَ الْعَبْدُ عِنْدَهُ	إِلَهُ وَعَبْدٌ فَهُوَ إِنْكَارُ حَائِرِ
وَخَطَّأَ إِلَّا مَنْ يَرَى الْخَلْقَ صُورَةً	وَهُوِيَّةً لِلَّهِ عِنْدَ التَّنَاضُرِ
وَقَالَ يَحِلُّ الْحَقُّ فِي كُلِّ صُورَةٍ	تَجَلَّى عَلَيْهَا وَهُوَ إِحْدَى الْمَظَاهِرِ
وَأَنْكَرَ أَنَّ اللَّهَ يُغْنِي عَنِ الْوَرَى	وَيُغْنُونَ عَنْهُ لَاسْتَوَاءِ الْمَقَادِرِ

(١) سمّاها: «الحجة الدافعة لرجال الفصوص الزائفة».

(٢) في «ح» و«م» وكذا «ط»: «ابن العربي»، والصواب المثبت لضرورة الوزن.

كما ضلَّ في التهليلِ جهراً بنفيه
وقال الذي يَنْفِيهِ عَيْنُ الذي أَتَى
فأفسدَ معنى ما به الناسُ أسلمُوا
فسبَّحانَ ربِّ العرشِ عَمَّا يَقُولُهُ
فقالَ عذابُ اللهِ عَذْبٌ وربُّنا
وقالَ بأنَّ اللهَ لم يُعْصَ في الوَرَى
وقالَ مُرادُ اللهِ وَفَقُّ لأمره
وكلُّ امرئٍ عندَ الْمُهِيمِنِ مرتضى
وقالَ يُمُوتُ الكافِرُونَ جميعُهُم
وما خَصَّ بالإيمانِ فرعونَ وحدهُ
فكذَّبُهُ يا هذا تكنْ خيرَ مُؤْمِنٍ
وأثنى على من لم يُجِبْ نُوحٌ^(١) إِذْ دَعَا
وسمَّى جَهولاً من يُطَاوَعُ أمرُهُ
ولم يرَ بالطُوفانِ إغراقَ قومِهِ
وقالَ بلى قد أُغْرِقُوا في معارفٍ
كما قالَ فازتْ عادٌ بالقُرْبِ واللِّقَا
وقد أخبرَ الباري بلعنتِهِ لَهُم
وصدَّقَ فرعونَ وصَحَّحَ قولَهُ

وإثباتِهِ مستجِهاً للمُغَايِرِ
به مُثْبِتاً لا غيرَ عندَ التجاورِ
وألغاهُ إلغاءَ بَيْنَاتِ التَّهَاتُرِ
أَعَادِيهِ مِنْ أَمْثالِ هَذِي الكِبائِرِ
يُنَعِّمُ في نيرانِهِ كُلَّ فَاجِرٍ
فما ثَمَّ مُحتاجٌ لعافٍ وغافِرٍ
فما كافرٌ إلا مُطِيعُ الأوامِرِ
سعيدٌ فما عاصٍ لديه بخاسِرٍ
وقد آمَنُوا غيرَ المُفاجِا المُبادِرِ
لدى موتِهِ بل عَمَّ كُلَّ الكوافِرِ
وإلا فصدَّقَهُ تَكُنْ شَرَّ كافرٍ
إلى تَرْكِ وُدٍّ أو سُواعٍ ونَاسِرٍ
على تَرْكِها قولَ الكُفُورِ المُجَاهِرِ
وردَّ على مَنْ قالَ رَدَّ المُتَاكِرِ
من العلمِ والباري لَهُم خيرُ ناصِرٍ
منَ اللهِ في الدُّنيا وفي اليومِ الآخِرِ
وإبعادِهِم فاعجَبَ لَهُ من مُكابِرِ
أنا الربُّ الأعلى وارتضى كُلَّ سامِرٍ

(١) في «ح» و«م»: «نوحنا».

وأثنى على فرعون بالعلم والذكاء
وقال خليل الله في الذبح واهم
يعظمهم أهل الكفر والأنبياء لا
ويؤنني على الأصنام خيراً ولا يرى
وكم من جرات على الله قالها
ولم يبق كفر لم يلبسه عامداً
وقال سيأتينا من الصين خاتم
له رتبة فوق النبي ورتبة
فرتبته العليا يقول لأخذه
ورتبته الدنيا يقول لأنه
وقال أتباع المصطفى ليس واضعاً
فإن يذن منه لا تباع فإنه
يرى حال نقصان له في أتباعه
فلا قدس الرحمن شخصاً يحبّه
وقال بأن الأنبياء جميعهم
وقال فقال الله لي بعد مدة
أتاني ابتداء بيضاء سطر ربنا
وقال ولا تشغلني ولاية
فرفدك أجزلنا وقصدك لم يخب

وقال بموسى عجلته المتبادر
ورؤيا ابنه يحتاج تعبير عابر
يعاملهم إلا بحط المقادر
لها عابداً ممن عصى أمر أمر
وتحريف آيات بسوء تفسر
ولم يتورط فيه غير محاذر
من الأوليا للأولياء الأكابر
له دونه فاعجب لهذا التنافر
عن الله وحياً لا بتوسيط آخر
من التابعين للأمور الظواهر
لمقداره الأعلى وليس بحاقر
يرى منه أعلى من وجوه أواخر
لأحمد حتى جا بهذي المعاذر
على ما يرى من قبح هذي المخابر
بمشكاة هذا يستضي في الدياجر
بأنك أنت الختم رب المفاخر
بإنفاذه في العالمين أوامري
وكن كل شهر طول عمرك زائري
لدينا فهل أبصرت يا ابن الأخير^(١)

(١) كذا في «ط»، وفي «ح» و«م»: «الأحافر».

بَاكَذِبَ مِنْ هَذَا وَأَكْفَرَ فِي الْوَرَى
فَلَا يَدَّعِي مَنْ صَدَّقُوهُ وَلا يَهْ
فِيَا لِعِبَادِ اللَّهِ مَا تَمَّ ذُو حِجَا
إِذَا كَانَ ذُو كُفْرٍ مُطِيعاً كَمُؤْمِنٍ
كَمَا قَالَ هَذَا إِنَّ كُلَّ أَوَامِرٍ
فَلَمْ بُعِثَتْ رُسُلٌ وَسُنَّتْ شَرَائِعُ
أَيُخْلَعُ مِنْكُمْ رِبْقَةُ الدِّينِ عَاقِلٌ
وَيَتْرُكُ مَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسُلُ مِنْ هُدًى^(١)
فِيَا مُحْسِنِي ظَنٍّ بِمَا فِي فُصُوصِهِ
عَلَيْكُمْ بِدِينِ اللَّهِ لَا تُصْبِحُوا غَدَاً
فَلَيْسَ عَذَابُ اللَّهِ عَذَاباً كَمِثْلٍ مَا
وَلَكِنْ أَلَيْمٌ مِثْلَ مَا قَالَ رَبُّنَا
غَدَاً تَعْلَمُونَ الصَّادِقَ الْقَوْلَ مِنْهُمَا
وَيَبْدُو لَكُمْ غَيْرُ الَّذِي يَعِدُونَكُمْ
وَيَحْكُمُ رَبُّ الْعَرْشِ بَيْنَ مُحَمَّدٍ
وَمَنْ جَاءَ بِدِينٍ مَفْتَرٍ غَيْرَ دِينِهِ
فَلَا يَخْدَعَنَّ الْمُسْلِمِينَ عَنِ الْهُدَى
وَلَا يُؤْثِرُوا غَيْرَ النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ

وَأَجْرًا عَلَى غَشِيَانِ هَذِي الْفَوَاطِرِ
وَقَدْ خُتِمَتْ فَلْيَأْخُذُوا بِالْأَقَادِرِ
لَهُ بَعْضٌ تَمَيِّزٍ بِقَلْبٍ وَنَاضِرٍ
فَلَا فَرْقَ فِينَا بَيْنَ بَرٍّ وَفَاجِرٍ
مَنْ اللَّهُ جَاءَتْ فَهِيَ وَفَقَ الْمَقَادِرِ
وَأُنْزِلَ قُرْآنٌ بِهِذِي الزَّوَاجِرِ
بِقَوْلِ غَرِيقٍ فِي الضَّلَالَةِ جَائِرٍ
لَأَقْوَالِ هَذَا الْفِيلَسُوفِ الْمُغَادِرِ
وَمَا فِي فُتُوحَاتِ الشُّرُورِ الدَّوَائِرِ
مَسَاعِرَ نَارٍ قُبِّحَتْ مِنْ مَسَاعِرِ
يُمْنِكُمْ بَعْضُ الشُّيُوخِ الْمُدَابِرِ
بِهِ الْجِلْدُ إِنْ يَنْضَجُ يُبَدِّلُ بَآخِرِ
إِذَا لَمْ تَتُوبُوا الْيَوْمَ عِلْمَ مُبَاشِرِ
بِأَنَّ عَذَابَ اللَّهِ لَيْسَ بِضَائِرِ
وَمَنْ سَنَّ عِلْمَ الْبَاطِلِ الْمُتَهَاتِرِ
فَأَهْلَكَ أَغْمَاراً بِهِ كَالْأَبَاقِرِ
وَمَا لِلنَّبِيِّ الْمُصْطَفَى مِنْ مَآثِرِ
فَلَيْسَ كَنُورِ الصُّبْحِ ظُلْمَا الدِّيَاغِرِ

(١) فِي «ح» وَ«م»: «الهدى».

دُعُوا كُلَّ ذِي قَوْلٍ لِقَوْلِ مُحَمَّدٍ
وَأَمَّا رِجَالُ الْفُصُوصِ فَإِنَّهُمْ
إِذَا رَاحَ بِالرَّيْحِ الْمُتَابِعِ أَحْمَدًا
سَيَحْكِي لَهُمْ فَرَعُونَ فِي دَارِ خُلْدِهِ
وَيَا أَيُّهَا الصُّوفِيُّ خَفْ مِنْ فُصُوصِهِ
وُخِذْ نَهْجَ سَهْلٍ وَالْجَنِيدِ وَصَالِحِ
عَلَى الشَّرْعِ كَانُوا لَيْسَ فِيهِمْ لَوْحَدَةٍ
رِجَالٌ رَأَوْا مَا الدَّارُ دَارُ إِقَامَةٍ
فَأَحْيَوْا لِيَالِيهِمْ صَلَاةً وَبَيَّتُوا
مَخَافَةَ يَوْمٍ مُسْتَطِيرٍ بِشَرِّهِ
فَقَدْ نَحَلَتْ أَجْسَادُهُمْ وَأَذَابَهَا
أُولَئِكَ أَهْلُ اللَّهِ فَالْزَمْ طَرِيقَهُمْ
انتهى باختصار.

وهو مُجْمَلٌ ما قَدَّمْنَا فِيهِمَا قَرَرْنَاهُ، وَتَفْصِيلُهُ يُعْلَمُ مِمَّا شَرَحْنَاهُ فِيهِمَا حَرَّرْنَاهُ، وَقَدْ
سَبَقَ عَنْ هَذِهِ الْمُنْكَرَاتِ فِي كَلَامِ ابْنِ عَرَبِيٍّ لَا سَبِيلَ إِلَى صِحَّةِ تَأْوِيلِهَا؛ فَلَا يَسْتَقِيمُ
اعْتِقَادُ أَنَّهُ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ مَعَ اعْتِقَادِ صُدُورِ هَذِهِ الْكَلِمَاتِ مِنْهُ إِلَّا بِاعْتِقَادِ أَنَّهَا خِلَافُ
مَا صَدَرَ عَنْهُ مِمَّا تَقَدَّمَ هُنَالِكَ، أَوْ رُجُوعُهُ إِلَى مَا يَعْتَقِدُهُ أَهْلُ الْإِسْلَامِ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ
يَجْعَلْ بِذَلِكَ عَنْهُ خَبْرٌ وَلَا رُويَ عَنْهُ أَثَرٌ، فَذَمُّهُ جَمَاعَةً مِنْ أَعْيَانِ الْعُلَمَاءِ وَأَكَابِرِ الْأَوْلِيَاءِ؛

(١) فِي «ح» وَ«م»: «التحاور».

(٢) فِي «ح» وَ«م»: «الزواجر».

لأجل كلامه المنكر، وأما من أثنى عليه فلظاهر فضله وزُهدِه وإيثاره واجتهاده في العبادة، واشتهر عنه ذلك حتَّى عرفه جماعة من الصالحين عصرًا بعد عصرٍ، فأثنوا عليه بهذا الاعتبار ثناءً إجماليًّا لا مدحًا تفصيليًّا يشملُ كلامه ويحوي مرامه، وسبب ذلك أنهم لم يعرفوا ما في كلامه من المنكرات؛ لاشتغالهم عنها بالعبادات، والنظر في غير ذلك من كتب القوم لكونها أقرب لفهمهم مع ما وفَّقهم اللهُ سبحانه لهم من حسن الظنِّ بالمسلمين، وظنُّوا أنَّه وأصحابه التابعين له من المؤمنين، وأما ما يحكى في المنام من نهي ابن عربي عن ذمِّه، وكذا ما يرى من صورة عذابٍ لمنكره؛ فهو من تخيل النفوس، أو تخويف الشياطين.

هذا، وقد عاب تصوّف ابن عربيّ بعض الصوفية الموافقين له في الطريقة الوجوديّة؛ كعبد الحق بن سبعين، وغيره، ويا ويح من بالت عليه الثعالب.

وقد روي عن الحافظ الحجة القاضي شهاب الدين أحمد بن عليّ بن حجر الشافعيّ العسقلانيّ أنه قال: جرى بيني وبين بعض المحبّين لابن عربيّ منازعةٌ كبيرةٌ في أمر ابن عربيّ حتَّى نلتُ منه لسوء مقالته، فلم يسهل ذلك بالرجل المنازع لي في أمره، وهددني بالشكوى إلى السلطان بمصر، بأمر غير الذي تنازعنا فيه ليتعب خاطري، فقلتُ له: ما للسلطان في هذا مدخل، تعال بنا نتباهل؛ فقلّ أن يتباهل اثنان، فكان أحدهما كاذبًا إلا وأصيب، قال: فقال لي: بسم الله، فقلتُ له: قل: اللهم إن كان ابن عربيّ على ضلالٍ فالعنيّ بلعتك، فقال ذلك، قلتُ أنا: اللهم إن كان ابن عربيّ على هدىً فالعنيّ بلعتك، قال: وافترقنا، قال: ثم اجتمعنا في بعض مُستنزهات مصر في ليلةٍ مُقَمَّرة، فقال لنا: مرّ على رجلي شيءٌ ناعمٌ؛ فانظروا فنظرنا، فقلنا: ما رأينا شيئاً، فقال: ثم التمس ببصره، فلم ير شيئاً. انتهى^(١).

(١) أورد هذه القصة الحافظ السخاوي في ترجمته لشيخه ابن حجر في «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر»، ثم قال: فنظروا فلم يروا شيئاً، وما رجع إلى منزله إلا وقد عمي، وما أصبح =

والمعنى: أَنَّهُ ثَبَتَ كَوْنُهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ، وَتَفَرَّغَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنَ الْمَلْعُونِينَ، وَشَيْخُهُ مِنَ الضَّالِّينَ الْمُضِلِّينَ.

ثم اعلم: أَنَّ مَنْ اعتقدَ حقيقةَ عقيدةِ ابنِ عربيٍّ؛ فكافراً بالإجماعِ من غيرِ النزاعِ، وإنما الكلامُ فيما إذا أوَّلَ كلامَهُ بما يقتضي حُسنَ مرامِهِ، وقد عرفتَ من تأويلاتِ مَنْ تصدَّى بتحقيقِ هذا المقامِ: أَنَّهُ لَيْسَ هُنَاكَ مَا يَصَحُّ أَوْ يَصْلُحُ عَنْهُ دَفْعُ الْمَلَامِ.

بقيَ مَنْ شَكَّ وتوهمَ أَنَّ هُنَاكَ بعضَ التأويلِ؛ إلا أَنَّهُ عاجزٌ عن ذلكَ القيلِ، فقد نصَّ العلامةُ ابنُ المُقري كما سبق: أَنَّ مَنْ شَكَّ فِي كُفْرِ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَطَائِفَةِ ابْنِ عَرَبِيٍّ؛ فَهُوَ كَافِرٌ، وَهُوَ أَمْرٌ ظَاهِرٌ، وَحُكْمٌ بَاهِرٌ، وَأَمَّا مَنْ تَوَقَّفَ فَلَيْسَ بِمَعذُورٍ فِي أَمْرِهِ، بَلْ تَوَقَّفُهُ سَبَبُ كُفْرِهِ؛ فَقَدْ نصَّ الإمامُ الأعظمُ والهُمامُ الأقدمُ في «الفقه الأكبر»: أَنَّهُ إِذَا أَشْكَلَ عَلَى الْإِنْسَانِ شَيْءٌ مِنْ دَقَائِقِ عِلْمِ التَّوْحِيدِ؛ فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعتَقِدَ مَا هُوَ الصَّوَابُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى إِلَى أَنْ يَجِدَ عَالِماً فَيَسْأَلُهُ، وَلَا يَسْعَهُ تَأْخِيرُ الطَّلَبِ، وَلَا يُعْذَرُ بِالْوَقْفِ فِيهِ، وَيَكْفُرُ إِنْ وَقَفَ. انتهى.

= إلا ميتاً. وكان ذلك في ذي القعدة سنة سبع وتسعين وسبع مئة، وكانت المباهلة في رمضان منها، وكان شيخنا عند وقوع المباهلة عَرَفَ مَنْ حَضَرَ أَنَّ مَنْ كَانَ مُبْطَلًا فِي الْمَبَاهِلَةِ لَا تَمُضِي عَلَيْهِ سَنَةٌ. قلت: وقد أشار صاحبُ الترجمة أيضاً إلى القصة في «شرح البخاري» وأخَرَ المغازي عَقِبَ حديثِ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: جَاءَ الْعَاقِبُ وَالسَّيِّدُ صَاحِبَا نَجْرَانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُرِيدَانِ يَلَاعِنَاهُ؛ أَي: يَبَاهِلَاهُ، قَالَ: فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ: لَا تَفْعَلْ، فَوَاللَّهِ لَئِنْ كَانَ نَبِيًّا فَلَاعِنَاهُ، لَا نُفْلِحُ نَحْنُ وَلَا عَقِبُنَا مِنْ بَعْدِنَا. قَالَا: إِنَّا نَعْطِيكَ مَا سَأَلْتَنَا، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، مَا نَصُّهُ: فِيهِ مَشْرُوعِيَّةُ مَبَاهِلَةِ الْمُخَالِفِ إِذَا أَصْرَّ بَعْدَ ظَهْوَرِ الْحُجَّةِ، وَقَدْ دَعَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِلَى ذَلِكَ، ثُمَّ الْأَوْزَاعِيُّ، وَوَقَعَ لَجْمَاعَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ. ومما عُرِفَ بِالتَّجَرِبَةِ: أَنَّ مَنْ بَاهَلَ وَكَانَ مُبْطَلًا لَا تَمُضِي عَلَيْهِ سَنَةٌ مِنْ يَوْمِ الْمَبَاهِلَةِ، وَوَقَعَ لِي ذَلِكَ مَعَ شَخْصٍ كَانَ يَتَعَصَّبُ لِبَعْضِ الْمَلَا حِدَةٍ، فَلَمْ يُقَمْ بَعْدَهَا غَيْرَ شَهْرَيْنِ. انظر: «الجواهر والدرر» للسخاوي (١٠٠٢/٣)، و«فتح الباري» لابن حجر العسقلاني (٩٥/٨).

وقد ثبت عن أبي يوسف أنه حكم بكفر من قال: لا أحبُّ الدُّبَّاءَ، بعدما قيل له: إنَّه كان يُحبُّه سيِّدُ الأنبياء، فكيف بمن طعنَ في جميع الأنبياء، وادَّعى أن خاتم الأولياء أفضل من سيِّد الأصفياء؛ فإن كنت مؤمناً حقاً ومُسلماً صدقاً، فلا تشكُّ في كُفر جماعة ابنِ عربيٍّ، ولا تتوقَّف في ضلالة هذا القومِ الغويِّ^(١)، والجمع الغبي^(٢).

فإن قلت: هل يجوزُ السَّلامُ عليهم ابتداءً؟

قلت: لا، ولا ردُّ السَّلام عليهم، بل لا يُقالُ لهم: عليكم أيضاً؛ فإنهم شرُّ من اليهود والنصارى، وإنَّ حكمهم حكمُ المرتدِّين عن الدين، فعلم به: أنَّه إذا عطسَ أحدٌ منهم فقال: الحمدُ لله، لا يُقالُ له: يرحمُك الله، وهل يُجابُ ب: يهديك الله؟! محلُّ بحثٍ.

وكذا إذا ماتَ أحدٌ منهم: لا يجوزُ الصَّلاةُ عليه، وإنَّ عباداتهم السابقة على اعتقاداتهم باطلة؛ كطاعاتهم اللاحقة في بقية أوقاتهم؛ فالواجبُ على الحُكَّام في دار الإسلام أن يحرقوا من كان على هذه المُعتقداتِ الفاسدة والتأويلاتِ الكاسدة؛ فإنهم أنجسٌ وأنحسٌ ممَّن ادَّعى أن علياً هو الله، وقد أحرقه عليٌّ رضي الله عنه، ويجبُ إحراقُ كتبهم المؤلَّفة، ويتعيَّن على كلِّ أحدٍ أن يُبينَ فسادَ شقاقهم وكسادَ نفاقهم.

فإن سكَّوت العلماء، واختلاف الآراء صار سبباً لهذه الفتنة وسائر أنواع البلاء؛ فنسألُ الله تعالى حُسْنَ الخاتمةِ اللاحقة، المُطابقة للسَّعادة السابقة، على وفق مُتابعة [خاتم]^(٣) أربابِ الرِّسالة، وأصحابِ العِصمة والجلالة.

(١) في «م»: «الغبي».

(٢) في «م»: «الغوي».

(٣) ما بين معكوفتين من «ط».

الرسالة رقم: (٧١) مجموع العلامة ^{رَسَّالَة} الملائع على القاري

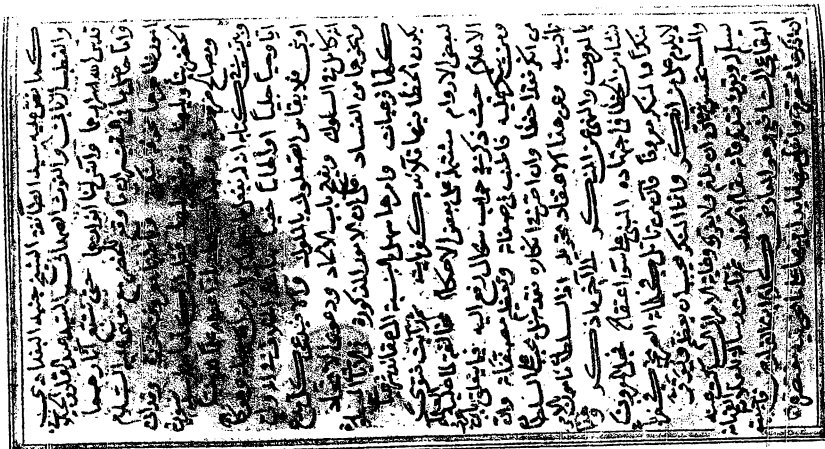
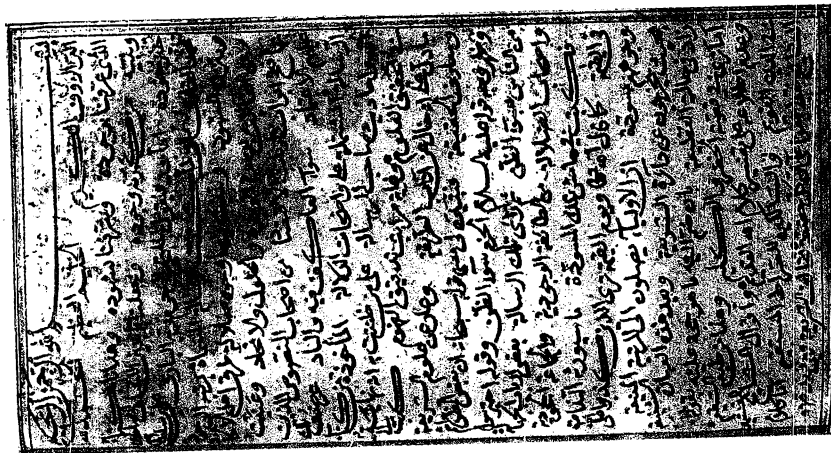
ذِيلُ
مِنْ نَبَرِ الْوَجْهِ
و
مِنْ نَبَرِ الشَّهِيدِ

تأليف العلامة
الملائع على القاري

نُطِيعُ مُحَقِّقًا عَنْ نَسْخَةِ فَطْمَةِ وَاحِدَةٍ

يَحْفَظُ وَيَتْلُو
محمد مصعب كلثوم

دار اللباب



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْبَرِّ الرَّؤُوفِ الْكَرِيمِ الْحَلِيمِ الْعَظِيمِ

الحمد لله الذي عرّفنا بوجوده، وشرفنا بشهوده، وهدانا بكتابه ونبّه، من كرمه وجوده، وجعلنا تابعين للسلف الصالحين خير جنوده.

أما بعد:

فيقول الملتجئ إلى حرم ربّه الباري، عليّ بن سلطانٍ محمدٍ القاري: إني لما كتبت الرسالة المسماة بـ «مرتبة الوجود ومنزلة الشهود»، وبيّنت فيها وجوه ضلالة طرق أهل الإلحاد، ومن القائلين بوحدة الوجود والحلول والاتحاد، وعيّنت بها فتح أبواب أرباب الاقتصاد، من أصحاب النصوص الذين عليهم الاعتماد، سواء العاكف فيه والباد، عرضت تلك الرسالة المشتعلة على واضحات الدلالة المأخوذة من كتاب الله وأحاديث صاحب الرسالة، على من ظننت به أنّه نهاية في تحقيق العلوم، وغاية مراتب تدقيق الفهوم؛ كتب إليّ ما دلّ على إدخال عن آداب الطريقة، وعارٍ عن علوم الشريعة ومعارف الحقيقة؛ فتبيّن لي معنى قوله سبحانه: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]، وظهر وجه قوله عليه السلام: «الحزم سوء الظن»^(١)، وقوله: «احترسوا من الناس بسوء الظن»^(٢).

(١) رواه الشهاب في «مسنده» (٢٤) من حديث عبد الرحمن بن عائذ مرسلًا، وأبو الشيخ في «الثواب» كما في «الدرر المنتثرة» (٢٠١) من حديث علي بن أبي طالب موقوفًا، وسنده وإياه. انظر: «المقاصد الحسنة» (ص ٦٥).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٩٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وفيه بقية بن الوليد وهو مدلس، وقد روى بالعنينة عن معاوية بن يحيى، وهو ضعيف. وراه أحمد بن حنبل في =

ثم رأى تلك الرسالة بعض أرباب الجهالة وأصحاب الضلالة من الطائفة
الوحدانية والجماعة الجُحدية؛ فكتب في هامش تلك المُسودة ما سُورته الندامة
في القيامة، كما قال الله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم
مُسْوَدَةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]: (إن الأولياء يصلون إلى المرتبة المنية؛ بحيث يخرجون عن
دائرة الشريعة)، وبعد هذه العبارة الشنيعة، زاد في حالة القطيعة، بأن ضم إليه ما هو
حُجَّةٌ عليه، بقوله: (أما ترى في قصة الخضر والكليم)، وهذا من طبعه السقيم وعدم
اطلاعه على تفسير كلام الله القديم، وأقوال المشايخ المفسرين في الدين القويم،
والسالكين للصراط المستقيم.

أما كلام المشايخ؛ فقد أجمعوا على أن كل حقيقة تُخالف الشريعة؛ فهي زندقة
كما نص عليه سيّد الطائفة الشيخ جُنيد البغداديّ والقُطب الرّبانيّ والغوث الصّمدانيّ
السيد عبد القادر الجيلانيّ قدس الله أسرارهما وأنس لنا أنوارهما حتى نتبع آثارهما.

وأما حاصل ما في التفسير: أن ما وقع للخضر مع موسى عليه السلام
أمرٌ ظاهرها مخوفةٌ مُنكرةٌ، وباطنها معروفةٌ مُنورةٌ، وقد أتى الخضر بتأويلها
وفق تنزيلها، فظهر أن كلّها مفسدٌ صوريّ، ومصلحٌ ضروريّ، وشهد الله سبحانه
بأنه أعطاه علماً لدنياً، وبيّن في كتابه أنه لم يفعل ما فعل إلا بأمر من الله سبحانه
وهو كان إمّا حياً أو إلهاماً خفياً؛ بناءً على الخلاف في أنه وليّ، أو نبيّ؛ فلا
يُقاس الصُّلوك بالملوك، وإلا فيدعي كلُّ مدّع أنه كامل في السلوك، ويفتح
باب الإلحاد ودعوى الاتحاد ونحوهما من الفساد.

على أن الأمور المذكورة في الآيات المسطورة كلّها فرعات، وأمرها سهل
بالنسبة إلى عقائد شرعية، يكون الخطأ فيها قلائد كُفريات.

ثم رأيت فتوى لبعض الأروام، مُشتملة على بعض الأحكام، مُخالفةً لِمَا عليه العلماءُ الأعلامُ؛ حيثُ ذَكَرَ في جوابِ سؤالٍ رُفِعَ إليه فيما يتعلَّقُ بابنِ عَرَبِيٍّ، ومَنْ يُنكِرُ عليه، فأُطِنَبَ في صفاته وتعظيمِ مصَنَّفاته، وأنَّ مَنْ أنكَرَ فقد أخطأ، وإنَّ أَصْرَ في إنكاره فقد ضلَّ، يجبُ على السُّلطانِ تأديبه، وعن هذا الاعتقادِ تحويلُه؛ إذ السُّلطانُ مأمورٌ بالأمرِ بالمعروفِ والنهي عن المنكرِ... إلى آخرِ ما ذَكَرَ. وهذا نشأ من الخطأ في اجتِهاده المَبْنِي على سوءِ اعتقاده، فجعلَ المعروفَ مُنكَراً، والمُنكَرَ معروفًا؛ فإنَّ مَنْ تَأَمَّلَ في كلماتِه الصَّريحةِ في كُفْرِيَّاتِه لا يَلمُومُ على مَنْ أنكَرَ، وإنما المُنكَرُ يجبُ أن يُعْظَمَ ويُوَقَّرَ، والمُستَحْسِنُ يتعيَّنُ أن يُلزَمَ ولا يُغَرَّرَ، وغايةُ الأمرِ: أنَّ الساكتَ عنه يُسَلِّمُ لَهُ ويقرِّرَ، فتدبرْ؛ فَإِنَّهُ مقامُ الحذرِ.

ثم رأيت رسالةً للعلامةِ الفَهَّامةِ البَقاعيِّ الشَّافعيِّ، وهو المُعارضُ لكلامِ ابنِ الفارضِ، فأحببتُ أن أذكرَها مختصرةً، وأنقلَ منها ما يدلُّ فيها على ما نحنُ فيه مقتصرةً، ليكونَ سَنَدِي، وفي القضيةِ عَضْدِي، وأتقوى به أَزْرِي، وأستعينَ بقوله في أمري، وأزِيلَ عَنِّي نُكْرِي؛ حيثُ وافقَ بعضُ اجتِهَادِ العُلَماءِ فِكْرِي، فيوجبَ صَبْرِي، ويقتضي شُكْرِي في حالِ صَحْوِي وشُكْرِي^(١).

فَمِنْ مقالَتِه الدَّالَّةِ على رَفْعَةِ مَقَامِهِ وكمالِه في قُوَّةِ حالِه أنَّ هذه المُقَدِّمة دَلالةُ البُرْهانِ لِمُنْصَفي الإِخوانِ على طريقِ الإِيمانِ، أرسَلْتُها لبعضِ الخِلائِ، وقد شكَا لي فِرْقَةً من فِرَقِ أَهْلِ الزَّمانِ، يعانونَ الحذرَ من أُولِي الطُّغيانِ والإِثمِ والعدوانِ، فقلتُ واللهُ المُستعانُ:

أَيُّهَا الأَخُ حَفِظَكَ اللهُ وَرَعَاكَ، وصانَكَ من كُلِّ سوءٍ وحماكَ، لا تهتَمَّ بَمَنْ يَتَكَلَّمُ

(١) الرسالة هي: «تحذيرُ العبادِ من أهلِ العنادِ ببدعةِ الاتِّحادِ» للشيخ إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكرِ البقاعيِّ، المتوفى سنة (٨٨٥هـ) (ص ٩٧).

في العبد؛ فإن الله سبحانه سأل نبيه وقطع أحزانه بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ﴾ (٩٧) ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ (٩٨) ﴿وَاعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٧-٩٩]، وقوله: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزَنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] الآية، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا نَزَّلْنَاهُ إِلَيْهِمُ الْمَلَكُكَةَ﴾ [الأنعام: ١١١-١١٣] الآيات الثلاث، وقوله: ﴿وَأَن تَطْعَ أَكْثَرُ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقوله: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجَدِّدُواكُمْ﴾ [الأنعام: ١٢١-١٢٣] الآيات الثلاث، إلى غير ذلك من الآيات الواضحات، والدلالات اللاتحات.

ففي الأنبياء الذين هم أشرف الأنام عليهم السلام مسألة لأتباعهم من العلماء الأعلام، واعتباراً بأحوالهم في مقام الاعتصام، وما أتى أحد قطّ أحداً بمخالفة هواه إلا ساءه وآذاه إلا من عصمه الله: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧].

والعبد لم يتكلم في ابن الفارض الذي يتكلمون في «لاميته» إلا ذباً عن الله ورسوله وصوناً لحِمَى شريعته أن يتكلم على خلاف طريقتيه؛ فإن ابن الفارض تكلم بالكفر الصريح، الذي لا يظهر له التأويل الصحيح في «تائيته»، التي ثبت كونها من نظمه بالتواتر فوق الأحاد، ودعا إلى ذلك الفساد جمعاً من العباد في البلاد، وقد ادعى أنه الإله في أكثر أبياتها على طريق الاشتباه؛ نحو قوله:

ولا تحسبن الأمر عني خارجاً فما ساد إلا داخل في عبوديتي
ولا حي إلا عن حياتي حياته وطوع مرادي كل نفس أبيه^(١)
ومثل ذلك كثير جداً لا ينضبط عدداً ولا حداً.

ويقول أيضاً: إن الله تعالى يتحد به حتى يصير الذاتان ذاتاً واحدة؛ انظر قوله:

(١) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ٩٧).

وها أنا أبدي في اتّحادي مبدئي وأنهي انتهاء من تواضع رفعتي
جلّت في تجلّيها الوجود لناظري ففي كلّ مرئي أراها برؤية
فوصفي إذا لم تدع باثنين وصفها وهيئتها إذ واحد نحن هيئتي
فقد رفعت تاء المخاطب بيننا وفي رفعها عن فرقة الفرق رفعتي
فإن لم يجوز رؤية اثنين واحداً حجاك ولم يثبت لبعد تثبت
سأجلو إشارات عليك خفيّة بها كعبارات لديك جليّة
وأثبت بالبرهان قولي ضارباً مثال مُحقّق والحقيقة عُمدي
بمتبوعة يُنيك في الصّرع غيرها على فمها في مسها حيث جنت^(١)
قال الإمام شمس الدين البساطي في شرحه لهذه الأبيات: ومن ظنّ هذا برهاناً
في مشروعه، فجنونه أعظم من جنون متبوعه.

وقال: يكفي هذا الذي يتكلّم في شأني أنّي ساع في نُصرتي، وهو ساع في
خُذلاني؛ فإني ساع جُهدي في نُصرة الإسلام وتأييد من النبي عليه السلام، كما قال
مؤمن آل فرعون: ﴿وَيَقَوْمٍ مَا لِيَ أَذْعُوكُمْ إِلَى النَّجْوَةِ وَتَدْعُونَنِي إِلَى النَّارِ﴾ [غافر:
٤١] الآية، وهذا المُشتكي عليّ يعتقد أنّ دين الإسلام هو الحقّ وحده، وما عداه
باطل، وأنا أعلم أنّ هذا الرجل الذي يُناضلون عنه يقول: إنّ هذا الاعتقاد باطل،
وأنّ مُعتقدّه جاهل، وأنّ الأديان كلّها حتّى عبادة الأوثان والشمس والنار، والذي
يتكلّم فيّ لا يعلم ذلك، ولا يعلم مستنداً في المناضلة عنه هنالك إلا تقليد العوام،
فهو خابط في الظلام لا يعلم من يضرّه ومن ينفعه، ولا عجب في ذلك؛ فإنّك ترى
أكثر الناس ساعياً في مُتابعة الشيطان، وهو يعتقد أنّه عدوّه وفي منابذة الرحمن، وهو

(١) انظر: المصدر السابق (ص ٥٤).

يَعْلَمُ أَنَّهُ وَلِيُّهُ، لَكِنَّهُ ﴿زَيْنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ، فَرَّاهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾^ط فَلَا نَذْهَبُ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَتٍ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴿[فاطر: ٨]، ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤].

ثم لا يعزُبُ عنكَ شِدَّةُ اجْتِرَاءِ النَّاظِمِ فِي الْإِسَاءَةِ بِالْحَدِيثِ بِإِطْلَاقِ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ عَلَى اللَّهِ حَتَّى فِي جَمِيعِ الْقَصِيدَةِ.

هَذَا مَعَ أَنَّ الْعَبْدَ تَابَعَ فِي كَلَامِهِ لِلْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ مِنْ أَهْلِ زَمَانِهِ إِلَى زَمَانِنَا طَبَقَةً بَعْدَ طَبَقَةٍ؛ مِثْلَ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ سُلْطَانِ الْعُلَمَاءِ، وَابْنِ الصَّلَاحِ إِمَامِ الْفُقَهَاءِ وَالْمُحَدِّثِينَ وَالْأَصُولِيِّينَ، وَالنَّجْمِ بْنِ حَمْدَانَ، وَمَنْ بَعْدَهُمُ الْإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَالْإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ ابْنُ بَنْتِ الْأَغَرِّ، وَالْإِمَامُ أَبُو حَيَّانَ، وَمَنْ بَعْدَهُمُ الْإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ السُّبْكِيُّ، وَالْإِمَامُ شَرْفُ الدِّينِ النَّوَاوِيُّ، وَالْإِمَامُ شَمْسُ الدِّينِ الذَّهَبِيُّ، وَالْإِمَامُ سِرَاجُ الدِّينِ الْبُلْقِينِيُّ، وَالْإِمَامُ جَلَالُ الدِّينِ التَّبَانِيُّ الْحَنْفِيُّ، وَالْإِمَامُ عِمَادُ الدِّينِ ابْنُ كَثِيرٍ، وَمَنْ بَعْدَهُمُ الْإِمَامُ شَهَابُ الدِّينِ بْنُ حَجَرٍ، وَهُوَ الْعَسْكَلَانِيُّ، وَالْإِمَامُ شَمْسُ الدِّينِ الْبُسَاطِيُّ، وَنَادِرَةُ زَمَانِهِ علاءُ الدِّينِ الْبُخَارِيُّ الْحَنْفِيُّ، وَالْإِمَامُ بَدْرُ الدِّينِ مُحَمَّدُ الْعَيْنِيُّ الْحَنْفِيُّ، وَالْإِمَامُ شَمْسُ الدِّينِ قَايَاتِي، وَالْإِمَامُ تَقِيُّ الدِّينِ الْحِصْنِيُّ، وَالْإِمَامُ عَزُّ الدِّينِ الْقُدْسِيُّ، وَالْإِمَامُ بَدْرُ الدِّينِ بْنُ الْأَهْدَلِ الشَّرِيفُ الْيَمْنِيُّ الشَّافِعِيُّ الصُّوفِيُّ وَغَيْرُهُمْ، وَفِي جَمِيعِ شُرُوحِ «التَّائِيَةِ» الَّتِي وَقَفْتُ عَلَيْهَا فِي شَرْحِ قَوْلِهِ:

وَحَلَعُ عِزَارِي فِيكَ فَرَضِي وَإِنْ أَبِي أَقْ	تَرَابِي قَوْمِي وَالْخَلَاعَةُ سُنَّتِي
وَلَيْسُوا بِقَوْمِي مَا اسْتَعَابُوا تَهْتِكِي	فَأَبْدُوا قَلِيَّ وَاسْتَحْسِنُوا فِيكَ جَفَوْتِي
وَأَهْلِي فِي دِينِ الْهَوَى أَهْلُهُ وَقَدْ	رَضُوا لِي عَارِي وَاسْتَطَابُوا فُضِيحَتِي
ذَلَّتْ لَهَا فِي الْحَيِّ حَتَّى وَجَدْتَنِي	وَأَدْنَى مَنَالٍ عِنْدَهُمْ فَوْقَ هِمَّتِي

وأخملني وهناً خضوعي لهم فلم يروني هواناً بآئي مُخللاً بخدمتي
ومن درجات العزّ أُمسيْتُ مُخلِداً إلى دَرَكَاتِ الدُّلِّ من بعدِ نخوتي^(١)

قال: وأمثال هذه الأبيات التي يتعتّب فيها على الزمانِ وأهله، قال جميعُ شراحِها: إن معنى ذلك أنّ أهلَ زمانه كلّهم من أهلِ الشريعةِ وأربابِ الطريقةِ رموه لأجلِ مذهبِ الاتحادِ الذي نظمَ هذه القصيدة فيه بالفسقِ والإباحةِ والزندقةِ، وحكموا عليه بالكُفْر؛ فقد صارتُ نسبةُ العلماءِ إلى ذلك كما ترى متواترةً تواتراً معنوياً.

وقد صوّبَ ابنُ الفارضِ كلّ دينٍ وكلَّ نَحْلَةٍ، وذلك لإبطالِ دينِ الإسلامِ الحاكمِ بضلالِ كلّ ما سواه من الأديانِ بدليلِ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، فقال:

وإن عبدَ النارِ المجوسُ وما انطفئت
فما عبدُوا غيري وإن كان قصدُهم
وإن خَرَّ للأحجارِ في البُددِ عاكفٌ
فقد عبدَ الدينارَ معنًى مُنَزَّةً
وإن نارَ بالتنزيلِ محرابُ مسجدٍ
وأسفارُ توراةِ الكليمِ لقومه
وما احتارَ منَ للشمسِ عن غِرَّةِ صبا
وقد بلغَ الإنذارُ مني من بغى
فما زاغتِ الأبصارُ في كلّ ملةٍ
كما جاء في الأخبارِ من ألفِ حِجَّةٍ
سواي وإن لم يُظهروا عقدَ نيتي
فلا تعدّ بالإنكارِ بالعصبيّةِ
عن النارِ في الإشراكِ بالوثنيةِ
فما بارَ بالإنجيلِ هيكُلُ بيعَةٍ
يُنَاجِي بها الأخبارَ كلّ ليلةٍ
وإشراقها من نورِ إسفارِ غُرَّتِي
وقامتْ به الأعذارُ من كلّ فرقةٍ
وما زاغتِ الأفكارُ في كلّ نَحْلَةٍ^(٢)

(١) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ٤٥).

(٢) انظر: المصدر السابق (ص ١٠٦).

وقد عاند التوحيد بما قال:

ولو أَنَّبِي وَحَدَّثُ أَلْهَدْتُ وَانْسَلَخْتُ مِنْ آيِ جَمْعِي مُشْرِكاً بِي صِنْعَتِي^(١)
فإن كان هذا مما يفهمه المنازع كما يفهمه الذاب عن الشارع؛ فقد علم منازعته
لله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم، وإن كان لا يفهمه، ويدعي أن له معنى
حسناً؛ فيكفيه أنه الخوض بالجهل فيما هو أخطر الأشياء، وهو أصول الدين الذي في
الزلة فيه ذهاب الروح والدين، وهو معاند بمنازعته، لقوله تعالى: ﴿هَتَأْتُمْ هَتُؤَلَاءَ
حَبَجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ [آل عمران: ٦٦]، ﴿وَلَا
تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (١٦٨) إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَن تَقُولُوا
عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٦٨-١٦٩]، ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ﴾
[الأعراف: ٣٣] الآية، مع أنك لا تجد من يُحامي له إلا مُنهمكاً في الفسوق والبغي
والعقوق، أو قريباً منه تبعاً له في قوله:

وَيُنْبِيكَ عَنْ حَالِ الْوَلِيدِ وَإِنْ تَشَأْ بَلِيداً بِالِهَامِ كَوَحِيٍّ وَفُطْنَةٍ
وَيُعَرِّبُ عَنْ حَالِ السَّمَاعِ بِحَالِهِ فَيُثَبِّتُ لِلرَّقْصِ انْتِفَاءَ النَقِیْصَةِ
وَلَا تَكُ بِاللَّاهِي عَنِ اللَّهِ وَجُمْلَةٍ فَهَزُلُ الْمَلَاهِي جِدُّ نَفْسٍ مُّجَدَّةٍ^(٢)

إلى مثل هذا مما يدعو إلى البطالة والخلاعة والضلالة، وقد نقل عنه شيخنا
حافظ عصره في «لسان الميزان»: أنه كان له جوار في البهنة موظفات للغناء
والضرب بالآلات الملاهي، كلما ماتت واحدة منهن اشترى بدلها أخرى، وكان يذهب
إليهن في بعض الأوقات، فيسمعهن، ويرقص على غنائهن، ويرجع^(٣).

(١) انظر: المصدر السابق (ص ١٠٨).

(٢) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ٧٦).

(٣) انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٦/ ١٢٣).

فالمُناضلُ عنه مسارِعُ إلى شكله، ومُضارعُ لمن كان لفعله كفعله، كما قال عليُّ رضي الله تعالى عنه لأهل الكوفة: قد عرفنا خياركم من شراركم، قالوا: كيف، وإنما لك ثلاثة أيام عندنا؟! قال: كان معنا خيارٌ وشرارٌ، فانضمَّ خيارُنا إلى خياركم، وشرارُنا إلى شراركم. وحديث: «الأرواحُ جنودٌ مجندةٌ» أعدلُّ شاهدٍ لذلك، وقد رواه مسلمٌ في (الأدب) من «صحيحه» عن أبي هريرة، وعلَّقهُ البخاريُّ بصيغةِ الجزمِ عن عائشةَ رضي الله عنها^(١)؛ فالعبدُ منكراً لما يُنكره الشرعُ من مثلِ هذا.

وقد اعترفَ هو أنَّ ما قاله مُوجبٌ لإِراقةِ الدَّم، حيثُ قال معترفاً بأنه قال في الإفاقة والصَّحو لا في الشُّكرِ والجذبة:

وتمَّ أمورٌ تمَّ لي كشفُ سترها بصحوٍ يَفِيْقُ عن سوايَ تَغْطِي
بها لم يُخْ مَنْ لم يُخْ دَمُهُ وفي الـ إشارةً معنَى حديثِ العبارة^(٢)
فأينَ هذا الانهماكُ في اللَّذَّةِ قولاً وفعلاً، والانقيادُ للهوى عقداً وحلاً، من رتبةِ الولاية التي يدَّعيها المتعصبونَ له، التي من شرطها الإعراضُ عن الانهماكِ في اللَّذاتِ الدُّنيويَّة، ومن رُتبةِ الهيئة التي يدَّعيها هو.

ومن هنا نعلمُ أنهم لا أرضوه ولا أرضوا اللهَ ورسوله مع قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٦٢]؛ فإنه لا يرضى إلا أن يكونَ هو الله، وينهى عن ذكره بغيرِ ذلك، كما يُشيرُ إليه قوله:

وعن لَقْبِي بِالْعَارِفِ ارْجِعْ فَإِنْ تَرَى التَّـ سَابِزَ بِالْأَلْقَابِ فِي الذِّكْرِ تُمَقَّتِ^(٣)

(١) رواه البخاري تعليقاً من حديث عائشة رضي الله عنها (٣١٥٨)، ومسلم (٢٦٣٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ٧٢). ووقع في «تحذير العباد»: «معنى ما العبارة حَدَّتْ».

(٣) انظر: المصدر السابق (ص ٦٤).

وهم لا يرجعون عن ذلك في عصونته ويعصون الله سبحانه ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم، فإيا خسارتهم في تجارتهم بما ضربوا به أنفسهم فيما لا ينفعهم، كما قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ ۝١١﴾ يَدْعُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُ وَمَا لَا نَفْعَ لَهُ ذَلِكَ هُوَ الضَّلَالُ الْبَعِيدُ ۝١٢﴾ يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ لَيْسَ الْمَوْلَى وَلَيْسَ الْعَشِيرُ ﴿[الحج: ١١-١٣].

وأما من أنكر عليه لأمثال ما رأيته من الألفاظ الصريحة في الكفر، أو الظاهرة فيه؛ فلا شيء عليه بإجماع المسلمين، لقاعدة: مَنْ كَفَرَ مُسْلِمًا مَتَأَوَّلًا؛ فلا أضل ممن ترك طريقاً مضموناً بالسلامة، وأتبع طريقاً أخف أحواله أنه مظنون العطب والملازمة.

فقد اعترف كل من يُحامي عنه أن ظاهر كلامه مُنابذ للكتاب والسنة، وإلا لَمَا احتاجوا إلى تأويله، مع أن الفاروق أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما سلك فجاً إلا سلك الشيطان فجاً غيره^(١)، قد أنكر التأويل لغير كلام المعصوم، ومنع [منه] رضي الله تعالى عنه وأرضاه، وأهلك كل من يخالفه وأرداه، وبسيف الشرع قتله وأخزاه، وقد تبعه على ذلك العلماء، لم يخالف منهم أحد كما نقله إمام الحرمين عن الأصوليين كافة، وتبعه الغزالي وتبعهما الناس.

وقال الحافظ زين الدين العراقي: إنه أجمع عليه الأئمة من أتباع الأئمة الأربعة وغيرهم من أهل الاجتهاد الصحيح، وكذا أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد»^(٢)،

(١) يشير إلى ما رواه البخاري (٣١٢٠)، ومسلم (٢٣٩٦) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان قط سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك».

(٢) انظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٢٢/٢١٦).

وَأَصْلُهُ إِمَامُنَا الشَّافِعِيُّ فِي كِتَابِ «الرَّسَالَةِ»^(١) لِقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ...» الْحَدِيثَ^(٢) فِي أَمْثَالٍ لَهُ كَثِيرَةٌ.

وَقَالَ الْأُصُولِيُّونَ كَافَّةً: إِنَّ التَّأْوِيلَ إِنْ كَانَ لَغَيْرِ دَلِيلٍ كَانَ لِعِبَاءٍ، وَمَا يُنْسَبُ إِلَى بَعْضِ الْمَذَاهِبِ مِنْ تَأْوِيلٍ مَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْكُفْرِ فَكُذِّبَ، أَوْ غُلِطَ مَنْشَوُهُ سَوْءُ الْفَهْمِ كَمَا بَيَّنَّتْ ذَلِكَ بَيَانًا شَافِيًّا فِي غَيْرِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَإِنَّمَا أَوَّلْنَا كَلَامَ الْمَعْصُومِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيَجُوزُ لَهُ الْخَطَأُ سَهْوًا وَعَمْدًا، وَكَذَا الْكُفْرُ.

وَمِنَ الْعَجَبِ: أَنَّهُمْ يُعَادُونَنَا؛ لِأَنَّا لَا نُؤَوِّلُ لِمَنْ يَجُوزُ عَلَيْهِ الزَّلُّ، وَيَنْصَرُونَ مَنْ يَتَعَصَّبُونَ لَهُ، وَهُوَ لَا يُؤَوِّلُ الْمُتَشَابِهَ مِنْ كَلَامِ الْمَعْصُومِ مَعَ تَأْدِيَةِ ذَلِكَ إِلَى إِبْطَالِ الشَّرْعِ، وَيَدْعُونَ الْإِسْلَامَ، وَمَنْ أَرَادَ بَسْطَ الْأَدْلَةِ؛ فَعَلِيهِ بِكِتَابِ «الْفَارِضِ»؛ فَإِنَّهُ بَحْرٌ عُبابٌ، وَذَكَرَى عَظِيمَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ، لَا يَسْتَغْنِي عَنْهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ مَتَشَرِّعٌ.

وَالَّذِي قَالَهُ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى وَتَبِعَهُ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةُ هُوَ مَا رَوَاهُ عَنْهُ الْبُخَارِيُّ فِي (كِتَابِ الشَّهَادَاتِ) مِنْ «صَحِيحِهِ»، وَلَفْظُهُ: (إِنْ نَاسًا كَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْوَحْيِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ، وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ؛ فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمْنَاهُ وَقَرْبَنَاهُ، وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سِرِّتِهِ شَيْءٌ، اللَّهُ يُحَاسِبُهُ فِي سِرِّتِهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سَوْءًا أَلَمْ نَأْمَنَهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ وَإِنْ قَالَ: إِنَّ سِرِّتَهُ حَسَنَةٌ)^(٣).

فَمَنْ خَالَفَ الْفَارُوقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَانَ أَخْفَ أَحْوَالِهِ أَنْ يَكُونَ رَافِضِيًّا خَبِيثًا مَرِيدًا، وَأَثْقَلُهَا أَنْ يَكُونَ كَافِرًا عَنِيدًا، وَهَذَا الَّذِي سَمَّاهُ الْفَارُوقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ظَاهِرًا

(١) انظر: «الرسالة» للشافعي (ص ٥٦١).

(٢) رواه البخاري (٢٥٣٤)، ومسلم (١٧١٣)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٣) رواه البخاري (٢٤٩٨).

هو الذي يُعرفُ في لسانِ المُشرعة بالصريح، وهو ما قابلَ النصَّ، والكناية والتعريض والتلويح إلى هنا من كتابِ الله وسنَّةِ رسوله عليه السلام دَعَوْنَا: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣].

وأما المُخلصون له فإنَّهم داعون إلى شاعرٍ لم يُؤثر عنه قطُّ شيءٌ غير ديوانِ شعرٍ، ولم يمدح النبيَّ صلى الله تعالى عليه وسلم فيه بقصيدةٍ واحدةٍ، بل هو كُفْرٌ وضلالةٌ وخلاعةٌ وبطالةٌ.

وقد علَّم ذمُّ الله ورسوله للشعر والشعراء، إذا كان حالهم مثل هذا، كما قال تعالى ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ [الشعراء: ٢٢٤] الآية، وفي السنة كما رواه السَّيِّدُ عن ابنِ عمر رضي الله تعالى عنهما مرفوعاً: «لأنَّ يمتلئ جوفُ أحدكم قَيْحاً خيراً له من أن يمتلئ شعراً»^(١)، وذلك إذا تفرَّد بالشعر كهذا الرجل؛ فإنه ليس له شيءٌ ينفع الدين أصلاً في علم من العلوم ولا ذكر من الأذكار أصلاً، وليس له من الشعر إلا ما ضرَّ به أهل الدين؛ لأنه ملأه كُفْراً وخلاعةً وصدّاً عن الدين وشناعة؛ فقد حادَّ به الله سبحانه ورسوله عليه السلام، وقال تعالى: ﴿لَا يَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية [المجادلة: ٢٢].

فنحن في غاية السلامة من الندامة يوم القيامة، وأمّا مَنْ يُحامي عنه، فهو دائرٌ بين اعتقاد ما تضمَّنه كلامه، وذلك هو الكُفْرُ الموجبُ للسيف في الدنيا والخلود في النار في الأخرى، وبين الذبِّ عنه مع الجهل بما قال، وذلك مُوجبٌ لمواذاة مَنْ حادَّ الله ورسوله الموجبُ لعداوتهما الجارة إلى كلِّ شقاءٍ في العقبى؛ فهذا مُستندنا وهو قطعِيٌّ من جميع وجوهه، تواتر لنا تواتراً معنوياً نسبةُ العلماء له إلى الكُفْر، وتواتراً حقيقياً: أن «التائية» نظمُه، ونحن على القطع

(١) رواه البخاري (٥٨٠٢).

بأنها صريحة في القول بالاتحاد بالذات والصفات، وما يتبع ذلك من تصويب جميع الملل، وعلى القطع بأن ذلك كفر، والقائل به كافر.

قال^(١): وقد انتقيت من «التائية» ما يقارب أربع مئة وخمسين بيتاً، شهد شراحها البررة والكفرة: أن مراده منها صريح الاتحاد، وما تفرع عليه من تصويب جميع الأباطيل، وذلك في كتابي «الفارض»^(٢)، ولا مستند لمن يُنابذنا إلا ما أثبتته ابن بنته من ديباجة «الديوان» من الزور والبُهتان، وهو نكرة لا يعرف، ولو أنه شهد على أحدهم بدينار لم تقبل شهادته حتى يُعدله المعدّلون الموثوق بهم، ولا مُعدّل له، ولا لجده ممّن هو خيرٌ بحالهما أصلاً، فصار المحامون لا سند لهم إلا سند قريش في منابذة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في التوحيد حيث قالوا: ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَقِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، ﴿مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آلِ اللَّهِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَافٌ﴾ [ص: ٧]، ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَرِهِمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٢]، وفي آية ﴿مُفْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ الآية [المائدة: ١٠٤]، ﴿إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ الآية [الأعراف: ٣٠].

وكلُّ من يقول: حكمنا في أمره يوشك أن يقول عند سؤال الملكين في قبره، ما قال صلى الله تعالى عليه وسلم عن المنافق أو المرتاب: «هاه ها، لا أدري سمعتُ الناس يقولون شيئاً فقلته»^(٣).

على أنه لو ثبت ما في ديباجة «الديوان» لم يُفد ولاية؛ فإن العلماء قسّموا

(١) القائل هو: إبراهيم بن عمر البقاعي، في «تحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد» (ص ٢٥٧).

(٢) هو كتاب: «الفارض في تكفير ابن الفارض».

(٣) رواه البخاري (٨٦)، ومسلم (٩٠٥) من حديث عائشة رضي الله عنها، ولفظ: «هاه ها»، ورواه أبو داود (٤٧٥٣) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

الخوارق إلى معجزة، وكرامة، ومعونة، وإهانة؛ فانظر إلى ما ورد للدجال من الخوارق، وهو أكفر الكفرة، وإنما يُفِيدُ ذلك بذلُّ الجُهد في متابعة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، فمن بذلَّ جُهدَهُ في اتِّباعِ السُّنة، قلنا: إِنَّهُ وَلِيٌّ بِشَرِّهِ الاستقامة على تلك الحالة، ولذا قيل: الاستقامة خيرٌ من ألفِ كرامة^(١)؛ إذ الاستقامة لا بذاتها تكون مُستدامةً إلى الخاتمة.

فإن خيَل^(٢) بعضُ الحُلُولِيِّينَ منهم أخذاً ممن ظهرَ له الحقُّ بقوله: التسليمُ أسلم؛ فليقلَّ له: التسليمُ لأهلِ الشريعة وأربابِ الطريقة المجمعِ عليهم، الذين رُمُوا هذا الرجلَ بالكفر، ورأسهم الفاروقُ رضيَ الله تعالى عنه الذي منعَ من التأويلِ أجدرُّ بإيجابِ السلامة.

وقد قال الإمامانِ الجليلانِ أبو حنيفةَ رحمه الله والشافعيُّ: إن لم يكنِ الفقهاءُ أولياء؛ فليسَ لله تعالى وليٌّ^(٣).

وإن قالوا له لا تُجربْ، بالإنكار عليه في نفسك؛ فليقلَّ: وإن تركتُ الإنكارَ عليه كنتُ أيضاً مُجرباً في نفسي بمنازمةِ رسولِ الله صلى الله تعالى عليه وسلم: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنكراً؛ فليُغيِّرْهُ بيده، فإن لم يستطعْ فبلسانه، فإن لم يستطعْ فبقلبه، وذلك أضعفُ الإيمانِ»^(٤).

وفي حديثٍ آخر: «وليسَ وراءَ ذلك من الإيمانِ مثقالُ حبةٍ من خردلٍ»^(٥)،

(١) في هامش «ج»: «ولذا خاطبَ سبحانه نبيّه بقوله: ﴿فَأَسْتَقِمْ﴾ [هود: ١١٢]، وقال في مدح أمته: ﴿إِنَّ الدِّينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ الآية [فصلت: ٣٠]. لمحرره».

(٢) في «ج»: «قيل».

(٣) انظر قول الشافعي في «مناقب الشافعي» للبيهقي (٢/ ١٥٥).

(٤) رواه مسلم (٤٩) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) رواه مسلم (٥٠)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

فصدق الله تعالى في قوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ أَخَذُوا مِنَ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ
الْعَنَكَبُوتِ﴾ [العنكبوت: ٤١] الآية.

وإن قالوا استخفافاً لضعفاء العقول: إن هذا الرجل له ما يزيد على مئتي سنة
ميتاً، فما للناس يُقلِّقونه في قبره؛ تلك أمة قد خلت؟ فقل: هذا الكلام لنا عليكم؛ فإنه
لو كان حياً لظن أن الكلام فيه لعداوة خفية، أو حظاً من حظوظ دنيوية، وحيث انتفت
التهم كلها كان الكلام بسبب ما خلفه من كلامه هذا الذي أقر الذائبون عنه: أن ظاهره
خبث حتى احتاجوا إلى تأويله، فمن غص فيه علمنا أنه ما غص عنه مع مُعاداة أكثر
الناس إلا ذباً عن حمى الشريعة؛ خوفاً على الضعفاء من الاغترار بهذه الظواهر، ومن
حامى عنه كان ذلك قرينة دالة على أنه يعتقد ما ظهر من كلامه.

فإن قالوا: ما لأهل زمانه ما أنكروا عليه في شأنه؟ قيل: قد أنكروا عليه
كما أشرنا إليه.

فإن قيل: ما لهم ما قتلوه؟ قيل: منعهم اختلاف الأغراض، كما منع ذلك في
الباجريقي^(١)، وكما ترى الآن من هذا التجاذب، على أن القتل لا يُفيد قطع المتعنت
من المتعنتين؛ فقد أجمع أهل زمان الحلاج الذي هو رأس هذه الطائفة الاتحادية،
وهم أتباع طريقتيه على قتله على الزندقة، كما نقله القاضي عياض عليه رحمة ربّه
الفياض في آخر كتابه «الشفاء»^(٢) الذي هو من أشهر الكتب وأعظمها، وقتل بسيف
الشرع، وأنت تجد الآن هذه الطائفة يعتقدون فيه اعتقاداً عظيماً ويُناشدون أهل
الشريعة، وذلك يدل على أنهم إنما يقولون: نُؤوِّلُ تَقِيَّةً، وخوفاً من سيوف محمدية،

(١) هو محمد بن جمال الدين بن عبد الرحمن الباجريقي. انظر خبره في: «البداية والنهاية» لابن
كثير (١٤ / ٣٤).

(٢) انظر: «الشفاء» للقاضي عياض (٢ / ٢٩٨).

وأنهم يعتقدون الكلام على ظاهره، فاستوى حينئذ القتل على الزندقه وعدمه في حق أهل الطائفة، ﴿وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣].

ولم تجر عادة قط فيما بين العباد بأن أحداً من أهل السنة يضرب عنقه لأجل تمسكه بالسنة ونصره لها بالحجة، بل أجرى [...] عادته بأن يضرب أعناق أهل البدعة في كل عصر بأيدي أهل السنة، كما قال عليه السلام فيما رواه الشيخان عن معاوية رضي الله تعالى عنه: «لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر الله لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله، وهم ظاهرون، وحتى يقاتل بقيتهم الدجال»^(١).

وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا ءِيمَنَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ ءَلَا مَنُ وَهُمْ مُّهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، ﴿يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذُكُرُ عَلَىٰ تَحَرُّفٍ تُجِيبُكَ مِنْ عَذَابِ إِلَهِ﴾ [الصف: ١٠] إلى آخر السورة، ﴿وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ﴾ [الحج: ٤٠]، و﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [غافر: ٥١] الآية، ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِجَاذِنَا أَلْمُرْسَلِينَ﴾ (١٧١) ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾ (١٧٢) ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَبْصَرٍ مُّبِينٍ﴾ (١٧٣) ﴿فَنُزِّلْنَاهُ مِنْ غُبَارٍ فَخَزَعُوا أَعْيُنُهَا لِآيَاتِنَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ (١٧٤) ﴿وَأَبْصَرْتُمْ فَمَنْ يَبْصُرُونَ﴾ (١٧٥) ﴿أَفَعَدَّيْنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾ (١٧٦) ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحِنِهِمْ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ﴾ (١٧٧) ﴿وَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ (١٧٨) ﴿وَأَبْصَرَ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ (١٧٩) ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (١٨٠) ﴿وَسَلِّمْ عَلَى الْمُرْسَلِينَ﴾ (١٨١) ﴿وَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصفات: ١٧١ - ١٨٢]^(٢).

(١) رواه البخاري (٣٤٤٢)، ومسلم (١٠٣٧) من حديث معاوية رضي الله عنه.

(٢) انظر: «تحذير العباد من أهل العناد ببدعة الاتحاد» للبقاعي (ص ٢٦٩).

فصل

يحصل به الفصل بين أرباب الفضل وأصحاب الجهل

فاعلم: أنَّ للعلم إطلاقات متعددة لمعانٍ مختلفة:

أحدها: الشكل الذهني، وهو يشمل إدراك المفردات على حدتها، وإدراك المركبات بجملتها.

وثانيها: الحكم الجازم بوجودها على وجه اليقين والظن والتقليد في معرفتها وشهودها، وعلى طريق البرهان وكشف حقيقتها.

وثالثها: معرفة الأشياء كما هي بتجارب لا تقبل التشكيك في ماهيتها، وهذا أول مراتب اليقين الثلاثة، التي هي: علم اليقين، وعين اليقين، وحق اليقين، وقد نبه الكتاب والسنة تصريحاً وتلويحاً على هذه المراتب الثلاثة.

ورابعها: الصناعة المرتبة المدونة؛ كعلم اللغة، والصرف، والنحو، وغيرها من الآلة، وربما ظن المبرز في صناعة من الصناعات العلمية: أنَّ علمه هو العلم، وأنه الغاية القصوى من الفضائل العلية، كما يدل عليه قوله تعالى: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣]، ويشير إليه ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠]، فيتعصبون لما يوافق مطلبهم ويطابق مذهبهم.

وقد قال الإمام حجة الإسلام: ولقد خيل إلى غالب الأنام أن لا علم إلا فتوى خصومة، يستعين بها الحكماء على فصل الخصام عندتهاوش الطغام، أو جدل يتدرع به طالب المباحة إلى الغلبة والإفحام، أو سجع من حرف يتوصل به الواعظ إلى استدراج العوام؛ إذ لم يروا ما سوى هذه الثلاثة مصيدة للحرام وشبكة للخطام.

فأما علمُ طريقِ الآخرة، وما درجَ عليه السلفُ الصالحُ ممَّا سَمَّاهُ اللهُ تعالى في كتابه فِقْهاً وَحِكْمةً وَعِلْماً وَضِياءً وَنوراً وَرُشْداً وَهَدَايةً؛ فقد أَصْبَحَ بَيْنَ يَدَيِ الْخَلْقِ مَطْوِياً وَصَارَ نَسِياً مَنْسِياً. انتهى^(١).

وأعلى العلومِ علمُ المُكَاشَفَةِ، الذي يُسَمَّى علماً لَدُنْيَاً وَإِلْهاماً رَبَانِيّاً ومعرفةً وَهِيئَةً وَنَسْبَةً قَلْبِيَّةً؛ فهو غَايَةُ الْغَايَاتِ، وَمُنْتَهَى الْطَلِبَاتِ، لكنه في صدورِ الْأَحْرَارِ، هو الْمَخْزُونُ كما وردَ: «أَنَّ مِنَ الْعِلْمِ كَهَيْئَةِ الْمَكْنُونِ»^(٢)، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يَرِشَحُ الْإِنَاءُ بِمَا فِيهِ، وَيَتَلَمَّحُ أَنَّهُ يُوَافِقُ الْحَقَّ، أَوْ يُنَافِيهِ.

فانظر إلى قولِ سَيِّدِ الطَّائِفَةِ الْجُنَيْدِ الْبَغْدَادِيِّ قُدَّسَ سِرُّهُ: التَّوْحِيدُ: رَفْعُ الْحَدَثِ، وَإِثْبَاتُ الْقِدَمِ، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ وَجُودَ الْحَدَثِ عِنْدَ شَهُودِ الْقِدَمِ كَالْعَدَمِ، لَا أَنَّ الْحَادَثَ لَا وَجُودَ لَهُ كَمَا تَقُولُهُ الْوَجُودِيَّةُ التَّابِعَةُ لِلْسُّوفِسْطَائِيَّةِ، فِي الْمَخَالَفَةِ لِأَرْبَابِ الْمَقَامَاتِ الشُّهُودِيَّةِ الْقَائِلَةِ: إِنَّ حَقَائِقَ الْأَشْيَاءِ ثَابِتَةٌ، وَمَا أَحْسَنَ قَوْلَ أَبِي مَدِينٍ: السَّالِكُ ذَاهِبٌ إِلَيْهِ، وَالْعَارِفُ ذَاهِبٌ فِيهِ. مُشِيرًا إِلَى السَّيْرِ إِلَى اللَّهِ، وَالسَّيْرِ فِي اللَّهِ الْمُعَبَّرِ عَنِ الْأَوَّلِ بِالشَّرِيعَةِ وَالطَّرِيقَةِ؛ نَظَرًا إِلَى السَّيْرِ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ مِنْ جِهَةِ الْأَخْلَاقِ وَالْأَعْمَالِ، وَعَنِ الثَّانِي بِالْحَقِيقَةِ نَظَرًا إِلَى السَّيْرِ الْبَاطِنِ مَعَ الرَّبِّ فِي التَّقَلُّبَاتِ مِنَ الْقَبْضِ وَالْبَسْطِ، وَالْمَحْوِ وَالصَّحْوِ، وَالْفَنَاءِ وَالْبَقَاءِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْوَالِ.

ومنها: الْجَمْعُ وَالتَّفَرُّقُ، وَجَمْعُ الْجَمْعِ: الَّذِي هُوَ كَمَالُ الْمَعْرِفَةِ الْمُرَادِ مِنْهُ أَنْ لَا تَحْجَبَ الْكَثْرَةُ عَنِ الْوَحْدَةِ، وَلَا الْوَحْدَةُ عَنِ الْكَثْرَةِ.

فَقَدْ قَالَ أَبُو مَدِينٍ: الْجَمْعُ: مَا أَسْقَطَ تَفَرُّدَكَ، وَمَحَا إِشَارَتَكَ مَعَ اسْتِغْرَاقِ أَوْصَافِكَ وَتَلَاشِي نُعُوتِكَ، انْتَهَى.

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٢/١).

(٢) رواه الديلمي في «الفردوس» (٨٠٢)، وأبو عبد الرحمن السلمي في «أربعينه» (ص ١٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وإسناده ضعيف كما قال العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء» (١/ ٢٣).

وَمَنْ وَصَلَ إِلَى مَقَامِ الْجَمْعِ قَلَّ لَهُ الْأَعْمَالُ الظَّاهِرَةُ إِلَّا مَقْدَارَ مَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَيَكْثُرُ أَحْوَالُ الْبَاطِنِ فِيمَا يَرُدُّ إِلَيْهِ، وَلِذَا قَالَ بَعْضُهُمْ: مَنْ رَأَى فِي بَدَايَتِي قَالَ: صَدِّيقٌ، وَمَنْ رَأَى فِي نَهَايَتِي قَالَ: زَنْدِيقٌ.

وليس المراد أنه يترك العبادة ويفتح باب الإباحة، كما يظنه بعض الجهلة من الصوفية الخارجة عن الطريقة المرضية، وربما يتعلّقون بقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَتَّى يَأْتِيَكَ الْيَقِينُ﴾ [الحجر: ٩٩]، مع أن اليقين في الآية فُسِّرَ بالموت بإجماع المفسرين، وذلك لأن الموت مبدأ عين اليقين، والحشر مبدأ حق اليقين، على أنه قد يقال بطريق الإشارة: إن معناه: اعبُدْ رَبَّكَ ولو على الظن والتخمين حتى يأتيك اليقين؛ فتعبده حينئذٍ على اليقين، أو حتى يتبين لك أن العبادة له، وأنه لا يستحق لها أحدٌ سواه.

وعلى الجملة فأشرف العلوم وغاياته، معرفة الله تعالى وآياته، مما يتعلّق بذاته سبحانه وصفاته، وهو بحر لا تُدرِكُ نهاياته، لكن ما لا يدرك كله لا يترك كله، فقد قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥] ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٣].

وقال الإمام حجة الإسلام في علم الآخرة؛ أعني: علم المعاملة، وعلم المكاشفة: فغاية المعاملة المكاشفة، وغاية المكاشفة معرفة الله تعالى وبرهانه، وهو قرة نور، يقذفه الله تعالى في قلب عبد طهر بالمجاهدة باطنه عن الأخلاق الرديّة والأحوال الدنيّة، فيقتضي إلى مقام المشاهدة.

وقد قال صلى الله تعالى عليه وسلم: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ وَرَّثَهُ اللَّهُ عِلْمٌ مَا لَا يَعْلَمُ»^(١)، وهو مُستفادٌ من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١٥/١٠) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وضعفه.

وفي بعض الكتب السالفة: يا بني إسرائيل! لا تقولوا: العلم في السماء؛ من ينزل به [إلى الأرض؟]، ولا في تخوم الأرض، من يصعد به؟ ولا من وراء البحر، من يعبر به ويأتي به؟ العلم مجعول في قلوبكم، تأدّبوا بين يدي آداب الرّوحانيين، وتخلّقوا بأخلاق الصّديقين، أظهر العلم من قلوبكم حتى يغطيكم ويغمركم.

وفي التنزيل إشارة إليه، ودلالة عليه بقوله: ﴿أَمَّنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ﴾ [الزمر: ٢٢].

وقال سهل التّستري: خرج العلماء والزّهاد والعباد من الدنيا وقلوبهم مّقفلة، ولم يفتح إلا قلوب الصّديقين والشّهداء^(١)؛ إذ قال الإمام مالك رحمه الله: علم الباطن لا يعرفه إلا من عرف علم الظاهر؛ فمتى علم الظاهر، وعمل به فتح الله عليه علم الباطن^(٢).

وقال أيضاً: ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما العلم نور يقذفه الله في القلب؛ أي: ليحصل به كمال الدراية^(٣).

وقال أيضاً: ونعم ما قال: من تفقه ولم يتصوّف، فقد تفسّق، ومن تصوّف ولم يتفقه، فقد تزدق، ومن جمع بينهما فقد تحقّق.

وقال بعضهم: الكامل من لا يطغى نور معرفته نور ورعه^(٤).

ومن كلام حجة الإسلام: إنّ المتكلّم هو الذي ينظر في أعمّ الأشياء، وهو الوجود، فيقسم الوجود أولاً إلى قديم وإلى حادث، ثم يقسم الحادث إلى جوهر

(١) انظر: «فيض القدير» (٤/٣٨٨).

(٢) المصدر السابق (١/٤٩٦).

(٣) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٦/٣١٩).

(٤) انظر: «فيض القدير» (٤/٣٨٨).

وإلى عَرَضٍ، ثم يقسمُ العَرَضُ إلى ما يُشترطُ فيه الحياة؛ نحو العلمِ والقُدرة والإرادة والسمع... إلى آخرها، وإلى ما يُستغنى عنها؛ كاللونِ والريح والطعم ونحوها، ويقسمُ الجواهرَ إلى الحيواناتِ والنباتاتِ والجماداتِ، ثم ينظرُ في القديمِ سبحانه؛ فيبينُ أنه لا يتكثَّرُ ولا ينقسمُ انقسامَ الحوادثِ، بل لا بُدَّ أن يكونَ واحداً، وأن يكونَ مُتميّزاً عن الحوادثِ بأوصافٍ تجبُ له، وبأُمورٍ تستحيلُ عليه، وأحكامٍ تجوزُ في حقِّه ولا تجبُ ولا تستحيلُ، ويفرقُ بين الجائزِ والواجبِ والمُحالِ.

ثم بينَ أنَّ أصلَ الفعلِ جائزٌ عليه، وأنَّ العالمَ فعله الجائزُ، وأنه لجوازه افتقرَ إلى المُحدثِ، وأنَّ بعثةَ الرسول من أفعاله الجائزة، وأنه تعالى قادرٌ عليه وعلى تعريفِ صدقهم بالمعجزاتِ، وأنَّ هذا الجائزَ واقعٌ في صحيفة الكائناتِ، انتهى^(١).

وهذه كلها حُجَّةٌ على الوجودية القائلة بوحدة الوجود في عالم الشهود، وأنَّ الله تعالى أوجدَ الأشياءَ وهو عينيها، فهم أضلُّ من المشركين من عبدة الصنم؛ فإنَّه تعالى أخبرَ عنهم بقوله: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ﴿وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]، و﴿إِلَّا لِيُقْرِبُونَا إِلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣].

وقد قال حُجَّةُ الإسلام في (كتاب الشكر) من «الإحياء» ما نصَّه: وعبدُ الأوثانِ قالوا: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]؛ فكانوا داخلين في أبواب التوحيد دخولاً ضعيفاً^(٢).

ومن هنا قال شقيق: احذرِ الأغنياء؛ فإنَّكَ إِنْ مِلْتَ إِلَيْهِمْ بقلبك؛ فقد اتخذتهم أرباباً وأولياء من دون الله. نقله عنه صاحبُ «المرآة» في ترجمته.

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» (١/ ٧١ - ١٠٠) بتصرف.

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» (٤/ ٨٧).

وقد حمل بعضهم عبادة الأصنام في دعوة إبراهيم عليه الصلاة والتسليم بطريق الإشارة على الالتفات إلى غير الحق سبحانه من المساكنة إلى الأغراض، والمطالبة بالأعراض، كما حمل الشرك في قوله عليه السلام: «الشرك أخفى في أمّتي من ديب النمل على الصفا في الليلة الظلماء»^(١) على مثل ذلك من السكون إلى الأسباب، وعدم الاعتماد على ربّ الأرباب، فأين هذا من كلام المولى الجامي.

قال بعض كبراء العارفين: معنى (لا إله إلا الله): ليس شيء مما يدعى إلهاً غير الله.

وكذا أجهل من اليهود والنصارى؛ فإنهم لمّا رأوا مظهر الصفات الألوهية في عيسى وعزير عليهما السلام من خوارق العادات، ومن جملتها وجود عيسى بلا أب، وإحياء الموتى وأمثال تلك الآيات؛ توهّموا العينية بغلبة الصفات اللاهوتية على الحالات الناسوتية، مع أنّ الله سبحانه تولّى الجواب عن إشكالهم في مختلف أقوالهم بقوله: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] يعني: وما للتراب وربّ الأرباب، وبقوله: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ كَأَنَّا بِالْطَّعَامِ أَنْظَرُ كَيْفَ نَبِّئُ لَهُمُ الْآيَاتِ ثُمَّ أَنْظَرُ أَنِّي يُؤْفَكُونَ﴾ [المائدة: ٧٥].

قال بعض العارفين: قوله تعالى: ﴿يَا كَلَانِ﴾ كناية عن أنهما يتغوطان ويبولان؛ فهما للألوهية لا يصلحان.

وبقوله: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَأُمُّهُ، وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٧] الآية؛ فأين هذا من كلام الوجودية، إنما [...]

(١) رواه الحاكم في «المستدرک» (٣١٤٨) من حديث عائشة رضي الله عنها. وإسناده ضعيف.

لإتيانهم بضمير الفصل المشير إلى الحضر، وإلا فهو وغيره يصدق عليه [...]؛ فسبحان الله عما يصفون بمعنى أنهم يدعون أنهم مسلمون، وأنهم مُنصفون.

وما أحسن قول الشاعر الماهر:

خُذْ مَا تَرَاهُ وَدَعْ شَيْئاً سَمِعْتَ بِهِ فِي طَلْعَةِ الشَّمْسِ مَا يُغْنِيكَ عَنْ زُحَلٍ^(١)
وقد قال تعالى: ﴿وَأَنْ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقال عز وجل: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]؛ فمن المحال الوصول إلى المولى من غير طريق المصطفى، فطريقه المستقيم، ودينه القويم، وهو صراطه الذي أنعم عليهم من النبيين والصدّيقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً، ذلك الفضل من الله، وكفى بالله عليمًا، فماذا بعد الحق إلا الضلال، وماذا بعد العلم إلا الجهل والوبال.
ثم اعلم: أنّ أهل الله أجمعوا على أنّ كلّ حقيقة لا توافقها الشريعة؛ فهي زندقة، وممن صرّح به الجنيد والسري السقطي وأبو سعيد الخزاز والسيّد عبد القادر الجيلاني وغيرهم، ولهذا صرّح بكفر ابن الفارض من جهة «التائية» جماعة من الأئمة الجليّة؛ منهم حافظ عصره شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني، ومحقق دهره شمس الدين محمد بن عليّ القاياني، وشيخ أهل اليمن بدر الدين حسين بن عبد الرحمن بن أهدل الشريف الصوفي الفقيه، وشيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني، والبرهان إبراهيم بن محمود السفاقي، وشيخهما العلامة أبو حيان، وأبو أمانة بن النقاش، والحافظ شمس الدين الموصلي.

وقال بعضهم: «التائية» عين «الفصوص»؛ يعني: وهما المخالفان للنصوص.

وقال حجة الإسلام: إنّ ما كان من الكلام في مثل هذا المرام ظاهراً في الكفر،

(١) البيت للمتنبي. انظر: «ديوانه» (٨١/٣).

فَقَتَلَ صَاحِبَهُ بِهِ أَفْضَلَ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ إِحْيَاءِ عَشِيرَةٍ، وَمَا كَانَ مُشْكَلاً لَمْ يُفْهَمْ مَعْنَاهُ لَمْ يَحُلْ ذِكْرُ مَعْنَاهُ فَضْلاً عَنْ تَأْوِيلِهِ وَفَقَّ مُدَّعَاهُ.

وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ حَافِظِ عَصْرِهِ الشَّيْخِ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيِّ وَعِلَاءُ الدِّينِ الْقُنُونِيُّ، وَنُورُ الدِّينِ الْبَكْرِيُّ، وَشَمْسُ الدِّينِ الْجَزْرِيُّ: إِنَّهُ لَا يُؤَوَّلُ إِلَّا كَلَامُ الْمَعْصُومِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخَطَأُ، وَأَمَّا غَيْرُهُ، فَيَجُوزُ عَلَيْهِ الْمَعْصِيَةُ خَطِئاً وَعَمْداً، وَكَذَا الْكُفْرُ، وَإِذَا كَانَ الْكَلَامُ ظَاهِرَ التَّأْوِيلِ وَصَاحِبُهُ مَعْرُوفٌ فِي الدِّينِ بِلَا قَالٍ وَقِيلٍ؛ فَيَنْبَغِي حُسْنَ الظَّنِّ بِهِ، وَيُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى مَا لَا يُكْفَرُ بِسَبَبِهِ؛ فَنَفِي «الْكَشَافِ» عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ أَذَقَ آلَا تَعَوَّلُوا﴾ [النساء: ٣] عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَظُنَّنَّ بِكَلِمَةٍ خَرَجَتْ مِنْ فِي أَحْيَاكَ سُوءاً وَأَنْتَ تَجِدُ لَهَا فِي الْخَيْرِ مُحْمَلاً^(١). انْتَهَى.

وَبِهَذَا يُجْمَعُ بَيْنَ قَوْلِهِ هُنَا وَمَا سَبَقَ عَنْهُ فِي كَلَامِ الْبِقَاعِيِّ أَوَّلًا، وَظَهَرَ وَجْهُ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي قَبُولِ التَّأْوِيلِ وَغَيْرِهِ مِنْ جِهَةِ الْفَرْقِ بَيْنَ تَفَاوُتِ نَاقِلِهِ، وَلِذَا قَالَ الْعَلَّامَةُ تَاجُ الدِّينِ السُّبْكِيُّ: وَمَتَى أَمَكْنَا التَّأْوِيلَ لِكَلَامِهِمْ وَحَمَلْنَاهُ عَلَى مُحْمَلٍ حَسَنٍ فِي مَرَامِهِمْ لَا نَعْدِلُ عَنْ ذَلِكَ لَا سِيَّما مَنْ عَرَفْنَاهُ بِالْخَيْرِ وَلِزُومِ الطَّرِيقَةِ وَالشَّرِيعَةِ هُنَالِكَ فِي بَقِيَّةِ أَقْوَالِهِ وَسَائِرِ أَفْعَالِهِ وَأَحْوَالِهِ، وَأَمَّا مَا جَرَى عَلَى أَلْسِنَةِ بَعْضِهِمْ فِي حَالِ الشُّكْرِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُقْتَدَى بِهِ فِيهَا، وَلَا يُوجِبُ الْقَدْحَ فِي قَائِلِهَا، بَلْ نُسَلِّمُ حَالَهُ وَنُقِيمُ عَنْدَهُ فِيمَا سَقَطَ مِنْ شَفْتِيهِ حَالَ الْغَيْبَةِ؛ فَإِنَّ الشَّارَعَ لَمْ يُكَلِّفْ غَائِبَ الدَّهْنِ. انْتَهَى كَلَامُهُ وَتَبَيَّنَ مَرَامُهُ.

وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْكَلَامَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ عَزَّ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ: أَنَّ الْوَلِيَّ إِذَا قَالَ فِي غَيْبَتِهِ: أَنَا اللَّهُ؛ لَا يَكُونُ ذَلِكَ رَدَّةً؛ يَعْنِي: حَتَّى يُرَاجَعَ فِي حَالِ صَحْوِهِ، وَبِهَذَا

(١) انظر: «الكَشَافُ» لِلزَّمْخَشَرِيِّ (١/٥٠٠). وَأَثَرُ عُمَرَ رَوَاهُ أَبُو طَاهِرٍ الْمُخَلَّصُ فِي «الْمُخَلَّصَاتِ» (٣٠٣٩)، وَابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي «مَدَارَةِ النَّاسِ» (٤٥).

تبيّن أن ما وقع لابن عربيّ في مصنفاته، أو لابن الفارض في أبياته ليس في حالات سكراته، بل في حال شعوره بذاته وصفاته؛ فلا يُقبل تأويل بعيد في كلماته، ومن هاهنا حُكِمَ بإراقة دم الحلاج وعثمان النكالي، والباجرقي^(١) وغيرهم من الاتحادية؛ لأنّ ما وافقوا فيه لا يضيّق عن تأويل مائل، قيل: إنّ الحلاج بعد شعوره رجوع عن قوله وتاب إلى الله تعالى من فعله، إلا أن القاضي كان مالكيّاً ولم يقبل توبته، ولم يستحسن رجوعه صوناً لحُرمة الدين وزجراً عن أن يتكلّم بمثله بعض الملحدين، وحتى لا يجترأ على الألفاظ المُشكلة كثير من المُبطلين والمُفسدين، وذلك لأنّ العلماء اختلفوا في المسلم إذا انتقص.

فقال الجمهور: يُستتاب؛ فإذا تاب يُحقن دمه، وقال المالكيّ: لا يُستتاب، فيقتل حداً ولو تاب، لكنّ القاضي عياض رحمه الله تعقّب القاضي أبا عمرو بسبب قتل الحلاج في كتاب «المدارك» وغيره^(٢).

- (١) الباجرقي: هو محمد بن عبد الرحيم بن عمر الباجرقي: تقي الدين، أو شمس الدين: رأس فرقة ضالة، تدعى (الباجريّة) نسبت إليه. أصله من (باجرّق) من قرى بين النهرين، سكن والده الموصل، وانتقل إلى دمشق، وكان من علماء الشافعية، نشأ محمد في بيت علم، ودرّس في بعض المدارس، ثم تصوف، وأنشأ فرقته التي قيل: إنها كانت تنكر الصانع جل جلاله. وصنف كتاباً سمّاه: (الملحمة الباجريّة)، ونقلت عن لسانه أقوال في انتقاص الأنبياء، وترك الشرائع، فحكم القاضي المالكي - في دمشق - بضرب عنقه سنة (٧٠٤هـ)، ففرّ إلى مصر، وأقام بالجامع الأزهر، فكان يُري الناس (بوارق شيطانية)، ويتفوّه بعظائم، فشهد عليه بالزندقة، فتوجه إلى العراق وأقام مدة ببغداد، وسعى أخ له في حماة لدى القاضي الحنبلي، فأثبت عداوةً بينه وبين بعض الشهود، فحكم الحنبليّ بحقن دمه، وعلم المالكيّ فجدد الحكم بقتله، وعاد من بغداد إلى دمشق متخفياً، فأقام في القابون إلى أن مات سنة (٧٢٤هـ)، ودفن بالقرب من مغارة الدم بسفح قاسيون. انظر: «الأعلام» للزركلي (٦/٢٠٠).
- (٢) انظر: «ترتيب المدارك» للقاضي عياض (٥/٢٥٨).

وقد نقل القُنواني عن الشُّبلي: أنه سأل الله تعالى أن يُطلعه على السبب فيما ابتلي به الحلاج، فرأى فيما يرى النائم كأن القيامة قد قامت، وسمع النداء: يا أبا بكر! أكرمناه بسر من أسرارنا؛ فأراه لغيرنا، فأنزلنا به ما ترى، انتهى.

وأنت ترى أن هذا حكاية الرؤيا، وأنه يوهّم أن قوله هذا حق في الجملة، ولعل وجهه: أن بعض العارفين وقف على قبر الحلاج، فرأى نوراً يطلع من قبره إلى السماء، فقال: يا رب! ما الفرق بين قوله: أنا الحق، وبين قول فرعون: أنا ربكم الأعلى؟ فتودى في خاطره: إن المنصور رآنا فقال ما قال، وفرعون رأى نفسه، وقال ما قال.

وحاصله: أنه سبحانه لما تجلّى على قلب الحلاج، فغاب عن نفسه، وفني عن روحه، ولم يظهر عنده غير ربه فتكلم بقوله، وقيل: سمع من ربه حال تجليه: أنا الحق، فتكلم بقوله حكاية عن كلام ربه، وهذا أحد تأويلات كلامه، والله أعلم بحقيقة مراده ومقامه.

وقد حكي عن الإمام ابن سريج وهو من أصحاب الجنيد رحمه الله أنه قال في حق الحلاج: إن هذا رجل أشكل عليّ حاله، فلا أقول فيه بشيء؛ أي: من كماله وضلاله.

وأما ما حكي من نص بعض العلماء الأعلام ومشايخ الإسلام على جلاله ابن عربي؛ كابن عطاء الله المالكي الشاذلي، والإمام عبد الله اليافعي الشافعي، والعلامة أبي شامة، والعلاء القنواني، والجد الفيروزآبادي، فقد قال بعض المحققين من المتأخرين: أما من أثنى عليه؛ فلفضله وزُهدِه واجتهاده، ولما اشتهر عليه من بعض الكرامات، ولم يعرفوا ما في كلامه من المنكرات لاشتغالهم عنها بالعبادات، والنظر في غير تلك العبارات من كتب القوم؛ كـ «التعرف»، و «العوارف»، و «القوت»، ونحوها من المصنفات؛ لكونها أقرب إلى الفهم وأوفق للأحاديث والآيات.

وبخط حافظ العصر ابن حجر: أمّا ابن عربيّ ومَن وافقه في المُعتقد المذكور؛ فقد توقّف كثيرٌ من الأئمة عن القدح في أعيانهم؛ لاحتمال رجوعهم، أو بعضهم عن ذلك، لأنهم اشتهروا بالعبادة والزهادة والكرامات الكثيرة، مع احتمال أن يكون بعضهم لم يعتقد لازم تلك المقالة، بل وقف في تأويلها عند كمال التفويض إلى غير ذلك من التأويلات.

وجاء في «لسان الميزان» ما نصّه: فقال أشياء منكراً عدّها طائفة من العلماء مروقاً وزندقةً، وعدّها طائفة من العلماء من رموز العارفين، وإشارات السالكين، وعدّها طائفة من مُتشابه القول، وأنّ ظاهرها كفرٌ وضلالٌ، وباطنُها حقٌّ وعرفانٌ. انتهى^(١).

وقد بينتُ في رسالةٍ مستقلةٍ وجه بطلان بعض أقواله المخالفة للكتاب والسنة، وأنها لا تصلح أن تكون من الإشارات؛ فإنها صريحة بالكفر في العبارات، ولم أرَ من أوّل تلك الكلمات بتأويل صحيح يوافق الأخبار والآيات.

فأما مجرد دعوى أن للكلام معنى؛ لا يقبله لا الواقع في حضيض التقليد ولا يرضى به أهل التحقيق والتأييد؛ فلا شك أن تلك الكلمات كفرياتٌ، وأما كونه اعتقدَ ظاهرها ومات عليه، لو رجع إلى الحق بعد ما ظهر لديه، فهذا مقام فيه التسليمُ أسلم، والله سبحانه أعلم.

ثم من الغريب أن العلامة الجزريّ نقل عن ابن عربيّ أنه قال في «فتوحاته»: كلامي هذا على ظاهره لا يجوز تأويله.

وتعقّبهُ بعضهم: بأنه صرّح في مواضع كثيرة أن مراده خلاف الظاهر، وأن ضيق العبارة أحوج إلى هذه العبارة المشكّلة. انتهى.

(١) انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٧/٣٩٢).

ولا يخفى هذا العذرُ الباردُ؛ فعلى تقديرِ صحّةِ مُجابه، كما قال الجزريُّ: إنه كانَ له مرضُ السوداء، فكان يُخالفُ كلامه في محلِّ كلامه في موضع آخر؛ فالذي أرادَ تحقيقَ كلامه؛ فليُنظرَ إلى مفرداته، وليتدبرْ، مع أنه يحرمُ على مَنْ لم يكنْ عارفاً بالكتابِ والسنة، ومشحوناً بالعقائدِ الثابتةِ في بابِ المعرفة، أن ينظرَ إلى تصانيفه على الخصوصِ في «الفصوص»؛ فإنَّه غالبُه مخالفٌ للنصوصِ، والله وليُّ دينه وناصرُ نبيِّه وحافظُ حزبه، وأما بيتُ «التائية» الفارضية:

وَجُلٌ فِي فُنُونِ الْإِتِّحَادِ وَلَا تَحِدُ إِلَى فِئَةٍ فِي غَيْرِهِ الْعُمَرُ أَفْنَتْ^(١)
يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ بِالْإِتِّحَادِ الْمَرَادَ عِنْدَ أَهْلِ الْإِتِّحَادِ وَالْعِنَادِ، وَالْإِتِّحَادَ الْمُؤَوَّلَ عِنْدَ الْعُبَادِ وَالزُّهَادِ.

فاعلم: أَنَّ الْإِتِّحَادَ؛ يَعْنِي: صِيرُورَةَ شَيْءٍ بَعِينِهِ شَيْئاً آخَرَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَزُولَ عَنْهُ شَيْءٌ، أَوْ يَنْضَمَّ إِلَيْهِ شَيْءٌ؛ مِمْتَنَعٌ عَقْلاً.

وَصَرَّحَ الْمُحَقِّقُونَ: بِأَنَّ ذِكْرَ الْبُرْهَانِ عَلَى امْتِنَاعِهِ؛ إِنَّمَا هُوَ لَزْدِيَادٍ وَضُوحِهِ، لَا لِأَنَّهُ نَظَرِيٌّ، بَلْ هُوَ بَدِيهِيٌّ.

وَأَمَّا الْإِتِّحَادُ بِمَعْنَى صِيرُورَةِ شَيْءٍ مَا شَيْئاً آخَرَ بِطَرِيقِ الْإِسْتِحَالَةِ، كَمَا يَصِيرُ الْمَاءُ هَوَاءً، وَالْأَبْيَضُ أَسْوَدَ، وَبَطَرِيقِ التَّرْكِيْبِ، وَهُوَ أَنْ يَنْضَمَّ شَيْءٌ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ، فَيَحْصُلُ ثَلَاثٌ كَمَا إِذَا انْضَمَّ التَّرَابُ لِلْمَاءِ فَيَصِيرُ الطِّينُ؛ فَهُوَ جَائِزٌ عَقْلاً، بَلْ وَاقِعٌ نَقْلاً، وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ؛ فَاتِّحَادُ الْوَاجِبِ بِالْمُمْكِنِ عَلَى كُلِّ حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ مُحَالٌ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ، وَأَمَّا الثَّانِي وَالثَّلَاثُ، فَلَا مِمْتَنَاعَ الْإِسْتِحَالَةِ وَالتَّرْكِيْبِ عَلَى الْبَارِي تَعَالَى. ثُمَّ إِنَّ الْمُحَقِّقِينَ مِنَ الصُّوفِيَّةِ لَا يُجَوِّزُونَ الْإِتِّحَادَ بِهَذِهِ الْمَعَانِي، وَإِنَّمَا يُطْلَقُ الْإِتِّحَادُ عِنْدَهُمْ وَيُرَادُّ بِهِ: أَعْلَى مَرَاتِبِ تَقَرُّبِ الْعَبْدِ مِنَ الْحَقِّ بِالْمَعْنَى، لَا [...] سُبْحَانَهُ

(١) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ٦٢).

وتعالى، كما يُشيرُ إليه الحديثُ القدسيُّ والكلامُ الأنسيُّ: «لا يزالُ العبدُ يتقربُ إليَّ بالنوافلِ حتى أُحِبَّهُ؛ فإذا أُحِبَّهُ كُنْتُ سَمْعَهُ وبصرَهُ ويدهُ»^(١).

وخلصُة المَرامِ في هذا المقامِ: أنَّ العبدَ بالتحلية بعدَ التخلية، والتخلُّق بأخلاقِ الله العلية، تصيرُ صفةً الحقِّ قاهرةً لصفةِ العبدِ غالبَةً عليها، وقد يقوى بحيثُ إنَّه يَفنى عن نفسه ويبقى برَّبّه.

وقد صرَّحَ القومُ بأنَّ المرادَ بالاتِّحادِ إنما هو قهرُ القديمِ بصفاته على صفاتِ المُحدثِ، وذلك يعني بإزالة الصفاتِ المذمومة، وإثباتِ الصفاتِ المحمودة المناسبةِ لصفاتِ الحقِّ وأخلاقِهِ تعالى.

ومما يُشعرُ أنه أرادَ المذمومَ من الاتِّحادِ ما سبق له من الأبياتِ التي ذكرها البقاعيُّ رحمه الله مما ظاهره الفسادُ، ومما يدلُّ على أنه أرادَ الاتِّحادَ بالألا يؤدي إلى معنى يُريده أهلُ العنادِ قوله:

وجاءَ حديثٌ في اتِّحادِي ثابتٌ روايتهُ في النقلِ غيرُ ضعيفة
يُشيرُ بِقُربِ الحقِّ عندَ تقَرُّبٍ إليه بنفْلِ أو أداءِ فريضة
وموضعُ تنبيهِ الإشارةِ ظاهرٌ بِكُنْتُ لَهُ سَمْعاً كُنُورِ الظَّهيرة^(٢)
وأما قوله:

..... ولا تَحِدْ إلى فِتْنةٍ في غيرِهِ العُمَرُ أَفَنَتِ^(٣)

أي: ولا تَمِلْ إلى جماعةٍ ناكبةٍ عن سُلوكِ طريقِ المُرَادِ، الذينَ لم يُشَمِّرُوا عن ساقِ الاجتهادِ في التخلِّي لأجلِ التحلِّي، وفي التخلُّق لأجلِ التعلُّق، أو أشارَ بذلكِ

(١) رواه البخاري (٦١٣٧) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ١٠٥).

(٣) انظر: «ديوان ابن الفارض» (ص ٦٢).

إلى معاوضة الحلاج مع الخواص، حين سأله الحلاج: فيم أنت؟ فقال الخواص: أصحيح مقام التوكل؟ فقال له الحلاج: أفنيت عمرك في عمران باطنك، فأين الفناء في التوحيد، وقد حكى هذا الكلام حجة الإسلام في «الإحياء» [...] .

وقال التفتازاني في «المقاصد» في مبحث الاتحاد: وههنا مذهبان آخران يؤهمان الحلول والاتحاد وليساً منه في شيء: أولهما: أن السالك إذا انتهى سلوكه إلى الله تعالى في الله يستغرق في بحر التوحيد والعرفان بحيث تضمحل ذاته في ذاته وصفاته في صفاته، ويغيب عن كل ما سواه ولا يرى في الوجود إلا الله، وهذا الذي يسمونه الفناء في التوحيد، وإليه يشير الحديث الإلهي: «إنَّ العبد لا يزال يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه...» الحديث^(١).

وحينئذ ربما تصدر منه عبارات تُشعر بالحلول والاتحاد؛ لقصور العبارة عن بيان تلك الحال، وبُعْد الكشف عنها بالمثال، ونحن على ساحل التمني نعرف من بحر التوحيد بقدر الإمكان، ونعترف بأن طريق الفناء فيه العيان دون البرهان، والله الموفق. انتهى.

ومن إشاراتهم اللطيفة، وكنائياتهم الشريفة: الحب يجمع المتفرق، ويوحد المتعدد.

ويُشِيرُونَ بِذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ: «فَإِذَا أَحْبَبْتَهُ»^(٢)، وَقَوْلِهِ: «فَإِذَا مَرَضْتُ فَلَمْ تَعْدَنِي»^(٣).

وفي التنزيل: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧]، و﴿أَلَمْ

(١) تقدم تخريجه قريباً.

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) رواه مسلم (٢٥٦٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ ﴿ [التوبة: ١٠٤]، وَ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠].

ثم الفرقُ عندهم: إقبال النفسِ على الجَنَّةِ السُّفلى، والجمعُ إقبالها على الجَنَّةِ العُلى.

وقيل: الفرقُ إشارةٌ إلى جهةِ الخلقِ، والجمعُ إشارةٌ إلى الحقِّ.

وقيل: الفرقُ كونُك مع نفسك، والجمعُ كونُك متوجِّهاً إلى ربِّك.

وقيل: الفرقُ ما نُسبَ إليك، والجمعُ ما سلبَ عنك، ولذا قيل: ﴿إِيَّاكَ

نَعْبُدُ﴾ فرقُ ﴿وإِيَّاكَ نَسْتَعِيبُ﴾ [الفاتحة: ٥] جمعٌ.

ثم من المقرَّرِ عندهم أنه لا بُدَّ من الجمعِ والفرقِ، ويُسمُّونه مقامَ جمعِ الجمعِ؛ فإنَّ مَنْ لا تفرقةَ له فلا عبوديةَ له، ومن لا جمعَ له فلا معرفةَ عنده بها.

[...] (١)

وَمِنْ أَيْبَاتِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ فِي «مَنَازِلِ السَّائِرِينَ» فِي جَوَابِ سَائِلٍ سَأَلَ عَنْ تَوْحِيدِ الصُّوفِيَّةِ:

ما وَحَّدَ الْوَاحِدَ مِنْ وَاحِدٍ	إِذْ كُلُّ مَنْ وَحَّدَهُ جَاحِدٌ
تَوْحِيدٌ مَنْ يَنْطِقُ عَنْ نَعْتِهِ	عَارِيَةٌ أَبْطَلَهَا الْوَاحِدُ
تَوْحِيدٌ إِيَّاهُ تَوْحِيدُهُ	وَنَعْتُ مَنْ يَنْعَتُهُ لِاحِدٌ (٢)
[...]، وَيَصْلُحُ أَنْ يُدْفَعَ عَنْهُ	كَلَامُ الْعَارِضِ قَوْلُهُ:

وَطَالَعُ وَجُوداً فِيهِ شُهُودِي وَغَبْتُ بِهِ عَنْ وَجُودِ شُهُودِي

مَاحِياً غَيْرَ مُثَبِّتٍ

(١) طمس في الأصل بمقدار ثلاثة أسطر.

(٢) انظر: «منازل السائرين» (ص: ١٣٩).

وقد قال القنوي: إنَّ الفناء قد يكون مُقَيِّداً وهو أن يفنى عن شيء دون شيء. إلى أن قال: وقد يكون مطلقاً، وهو أن يستولي أمر الحق على العبد، ويفنى عمّا سواه، وهو ينقسم إلى فناء ظاهر، وفناء باطن، أما الفناء الظاهر؛ فهو أن يتجلى الحق سبحانه بطريق الأفعال ويسلب عن العبد اختياره وإرادته، فلا يرى لنفسه ولا لغيره فعلاً إلا الله تعالى، وأما فناء الباطن، فهو أن يكشف تارة بالصفات، وتارة بمشاهدة عظمة الذات، فيستولي على باطنه أمر الحق؛ فلا يبقى لها هواجس ولا وساوس.

قال: وعن يحيى بن مُعَاذٍ رحمه الله: أنه قال: ما دام العبد يتعرّف، يُقال له: لا تختَر، ولا تكن مع اختيارك حتى تعرف، وإذا عرف صار عارفاً، يُقال له: إن شئت اختر، وإن شئت لا تختَر؛ لأنك إن اخترت؛ فباختيارنا اخترت، وإن تركت الاختيار فباختيارنا تركت؛ فإنك بنا في الاختيار وفي ترك الاختيار.

قال: وإلى هذا أشار الجنيد لَمَّا سُئِلَ عن المحبة فقال: هو دخول صفات المحبوب على البدل من صفات المُحِبِّ^(١)، وهذا معنى ما ورد في الحديث الإلهي: «فإذا أحببته كنت له سمعاً وبصراً ويدا»^(٢).

[...] هذا الحال على بعض المحبين، فيقول عند ذلك شطحاً:

أنا مَنْ أهوى وَمَنْ أهوى أنا نحنُ رُوحانِ حَلَلْنَا بدنَا
فإذا أَبْصَرْتَنِي أَبْصَرْتَهُ وإذا أَبْصَرْتَهُ أَبْصَرْتَنَا

[...] ^(٤) عن الإمام حُجَّةِ الإسلام قول أبي يزيد إن صَحَّ عنه: (سبحاني ما أعظم

(١) انظر: «مدارج السالكين» لابن القيم (١٣/١٢).

(٢) تقدم تخريجه قريباً.

(٣) كلمة مطموسة في الأصل.

(٤) طمس في الأصل بمقدار سطر واحد.

شأني)؛ إمّا أن يكون ذلك جارياً على لسانه في معرض الحكاية عن الله كما لو سَمِعَ، وهو يقول: لا إله إلا أنا فاعبدني؛ لكان يُحمَلُ على الحكاية، وإما أن يكون قد شاهدَ كمالَ حظّه من صفةِ القدس، على ما ذكرناه في الترقّي بالمعرفة عن الموهومات والمحسوسات، وبالهمة عن الحظوظ والشهوات، فأخبر عن قدس نفسه، وقال: (سُبْحاني)، ورأى عِظَمَ شأنه بالإضافة إلى شأنِ عمومِ الخلق، فقال: (ما أعظمَ شأنِي)، ومع ذلك يعلمُ أن قدسَهُ وعِظَمَ شأنه بالإضافة إلى الخلق ولا نسبة له إلى قدسِ الحقِّ وعِظَمَ شأنه، وقد يكونُ جرى هذا اللفظُ في سُكْرِ وغلبةِ حالٍ.

وقال القونوي: قال جنيدٌ للشبلي: نحن خَبَرنا هذا العلمَ تخبيراً، ثم خَبَّأناه في السرايِبِ، فجئتَ أنتَ وأظهرتَه على رؤوسِ الملائِ، فقال: أنا أقولُ وأنا أسمعُ، وهل في الدارينِ غيري.

فكلامُ الإمامِ أبي القاسمِ الجنيدِ صادرٌ عن مقامِ الغيرةِ على أسرارِ الله تعالى أن تدعى إلى من ليسَ أهلاً لها.

ففي حديثٍ عليٍّ كَرَّمَ اللهُ وجهه: كلّموا الناسَ بما يفهمون؛ أتريدون أن يُكذّبَ اللهُ ورسولُهُ^(١).

وجوابُ الشبليِّ صادرٌ عن غلباتِ الأحوالِ؛ فإنّه لَمَّا غلبَ عليه الفناءُ تكَلَّمَ بالله، وكأنّه حال عن الله ما قال، وقد وردَ في الحديث: (قالَ اللهُ على لسانِ عبده)^(٢).

فإذا قيلَ: أنا أقولُ وأنا أسمعُ، أو: ما في الوجودِ إلا أنا، و: أنا الحقُّ، أو: سُبْحاني ما أعظمَ شأنِي؛ فما ينبغي أن يُبادرَ إليه بالتكذيبِ والتكفيرِ، انتهى.
ومن كلامِ الشيخِ أبي مَدين: بي قُلْ، وعليّ دُلْ؛ فأنا الكلُّ.

(١) رواه البخاري (١٢٧).

(٢) كما في قوله: «سمع الله لمن حمده».

ويقربُ من هذا المعنى، [...] ^(١) كما يُشيرُ إليه بقوله: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، ويدلُّ عليه قوله: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]؛ فمن هنا قال مَنْ قال من أربابِ الحال: ليس في الدَّارِ غيره ديار وقال الآخرُ من أهلِ الشُّهود: سوى الله والله ما في الوجود.

وعن الجُنيدِ رحمه الله: ليس شيءٌ في الوجود سوى الله.

والمعنى: شيءٌ مستقلٌّ في وجوده، مُستغنٍ عن غيره في مقامِ شهوده.

أو معناه: أنَّ كلَّ ما يشمله اسمُ الوجودِ شاملٌ لذاته أو صفاته أو أفعاله الصادرة من صفاته، أو آثارِ مصنوعاته الصادرة من أفعالِ ذاته أو صفاته، والحقُّ بذاته أو صفاته واجبُ الوجودِ وغيره مخلوقٌ وموجودٌ، وفي عالمِ الشُّهودِ وتعدُّدِ الصِّفاتِ وتعدُّدِ الأفعالِ، وتكثرِ الآثارِ لا يضرُّ بوحدة الذات.

وأما قولُ الوجودية: إنَّه تعالى أوجدَ الأشياءَ، وهو عينُها؛ كُفِّرَ صريحٌ ليس له تأويلٌ صحيحٌ؛ إذ لا وجودٌ للحادثِ الذي في حُكْمِ العدمِ عندَ وجودِ القِدَمِ.

قال الإمامُ: وتعبَّرُ الصُّوفِيَّةُ عن هذه الحالةِ بفناءِ النفسِ - أي: وبقاءِها برَّبِّها - أي: فنيَ عن نفسه، وعن غيرِ الله؛ فلم يرَ إلا الله ^(٢).

قال: وهذه المشاهدةُ التي لا يظهرُ فيها إلا الواحدُ الحقُّ تارةً تدومُ، وتارةً تصيرُ كالبرقِ الخاطفِ، وهو الأكثرُ والدوامُ نادرٌ ^(٣).

ثم اعلم: أنَّ من كلماتهم: إفشاءُ سرِّ الرُّبوبيَّةِ كُفِّرَ؛ وقد استشكلَ هذا الإمامُ أبو

(١) طمس في الأصل بمقدار سطرين.

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» (٤/٨٦).

(٣) انظر: «إحياء علوم الدين» (٤/٢٤٧). وفي هامش الأصل: (لو قال: والدوامُ أندر؛ لكان في السجع أتم وأوفر تدبر. لمحرره).

بكر بن العربي على الإمام حُجَّة الإسلام فيما استشكله على كتاب «الإحياء»، وكتب به إليه، وأجاب عن ذلك في كتابه المسمّى بـ «الإملاء على مُشكلات الإحياء» بما حاصله: أن ذكر الكفر في هذه الكلمة ليس على تمامه، وإنما المراد به التهوين، ومن لا يتكلّم بالأسرار مع غير أهلها لذي الغباوة.

بِذِي الْعَبَاوَةِ مِنْ إِنْشَادِهَا ضَرُرٌ كَمَا تَضَرُّ رِيَّاحُ الْوَرْدِ بِالْجَعَلِ^(١)
وَمَنْ مَنَحَ الْجُهَّالَ عِلْمًا أَضَاعَهُ وَمَنْ مَنَعَ الْمُسْتَوْجِبِينَ فَقَدْ ظَلَمَ^(٢)
وقالوا صدورُ الأحرار، قبورُ الأسرار، انتهى.

ومن كلام الحُجَّة أيضاً: كلُّ شيءٍ سواه إذا اعتبر من حيث ذاته؛ فهو عدمٌ محضٌ، وإن اعتبر من الوجه الذي سرى إليه الوجود من الموجد الأول، روي موجوداً لا في ذاته، لكن من الوجه الذي يلي مُوجدَه، فيكون الموجود وجه الله فقط.

ولكل شيءٍ وجهان، وجهٌ إلى نفسه، ووجهٌ إلى ربّه؛ فهو باعتبار وجهه وجهٌ نفسه معدومٌ، وباعتبار وجهه الله موجودٌ؛ فإذا لا موجود إلا الله تعالى ووجهه؛ فإذا كلُّ شيءٍ هالكٌ إلا وجهه، أزلاً وأبداً، ولم يفتقر هؤلاء إلى قيام القيامة لسمعوا نداء الباري تعالى: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [غافر: ١٦]، بل هذا النداء لا يفارق أسماعهم أبداً.

إلى أن قال: فإذا لا نور إلا نوره، وسائر الأنوار أنوارٌ من الوجه الذي يليه، لا من ذاته؛ فوجه كلِّ ذي وجهٍ إليه مُولٌّ شطره؛ فأينما تولّوا فثمَّ وجه الله. انتهى^(٣).
وقال كبيد:

(١) البيت للمتنبي. انظر: «التمثيل والمحاضرة» (ص ٢٧٤)، و«محاضرات الأدباء» (٢/ ٧٢٤).

(٢) البيت منسوب للإمام الشافعي. انظر: «ديوانه» (ص ٩٦).

(٣) انظر: «مشكاة الأنوار» للغزالي (ص: ٥٥-٥٦، ٦٠).

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ^(١)

أي: في حدِّ ذاته؛ فهو باطلٌ نسبيٌّ، كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ [الحج: ٦٢]، وأمَّا الباطلُ الحقيقيُّ؛ فغيرُ موجودٍ؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا﴾ [ص: ٢٧]، ولذا قال أبو مدينٍ قُدَّسَ سِرُّهُ: لا تنكِرِ الباطلَ في طوره؛ فإنَّه بعضُ ظهوراته.

ومن كلامهم: مَنْ نظَرَ إلى الخليفةِ بعينِ الحقيقةِ عَدَرَهُمْ، ومن نظَرَ إليهم بعينِ الشريعةِ مَقَتَهُمْ وَقَدَّرَهُمْ.

ومن كلامِ الحُجَّةِ في اسمه سبحانه (الظاهر) ما نصَّه: فاعلم أنَّه إنما خَفِيَ مع ظهوره لشِدَّةِ ظهوره، وظهوره سببُ بطونه؛ فنوره هو حجابُ نوره، وكلِّما جاوزَ حدَّه انعكسَ ضِدُّه.

إلى أن قال: فسبحانَ من احتجبَ عن الخلقِ بنوره، وخفيَ عليهم بشِدَّةِ ظهوره؛ فهو الظاهرُ الذي لا أظهرَ منه، وهو الباطنُ الذي لا أبطنَ منه^(٢)، وأنشد:

لقد ظهرت فلا تخفى على أحدٍ إلا على أكمه لا يعرفُ القمرَ^(٣)

انتهى.

ولا يخفى أنَّه الظاهرُ باعتبارِ صفاته وأفعاله ومصنوعاته، وباطنٌ من جهةِ حقيقةِ ذاته، كما أنَّه أوَّلُ بلا ابتداءٍ، وآخرُ بلا انتهاءٍ.

فنسألُ اللهَ حُسْنَ الخاتمةِ وكمالَ الهدايةِ في البدايةِ والنهايةِ، ونحمدهُ سبحانه

(١) قد روى البخاري في «صحيحه» (٣٦٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال النبي: «أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا الشَّاعِرُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ».

(٢) انظر: «المقصد الأسنى» للغزالي (ص: ١٣٧-١٣٨).

(٣) البيت لذي الرمة.

أَوَّلًا وَآخِرًا، وَبَاطِنًا وَظَاهِرًا، وَنُصَلِّي عَلَى رَسُولِهِ وَحَبِيبِهِ وَخَلِيلِهِ وَأَتْبَاعِهِ وَأَشْيَاعِهِ، وَهُوَ أَوَّلُ الْمَوْجُودِينَ، وَخَاتَمُ النَّبِيِّينَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(١).

(١) في خاتمة النسخة الخطية المشار إليها بـ (الأصل): (حُرِّرَ وَقْتُ الْعَصْرِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ثَامِنَ رَبِيعِ الْأَوَّلِ عَامَ سَبْعٍ وَسَبْعِينَ وَمِثَّةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ مِنْ هِجْرَةٍ مَنْ لَهُ الْعِزُّ وَالشَّرَفُ، كَتَبَهُ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ خَلِيلٍ بْنِ مُصْطَفَى، غَفَرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ، وَسَلَامٌ عَلَى الَّذِينَ اصْطَفَى).